الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي – الأغواط–

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم تجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

العنوان

واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل جائحة كورونا

❖ من إعداد الطالب:

بخات مُحَمَّد البشير

❖ تحت إشراف

أ. عبد الحفيظي إبراهيم

لجنة المناقشة

د سعد أولاد العيد	رئيسا
د. عبد الحفيظي إبراهيم	مشرفا
د . فرحات بختة.....	مناقشا

السنة الجامعية: 2022– 2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي – الأغواط–

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم تجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

العنوان

واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل جائحة كورونا

❖ من إعداد الطالب:

بخات مُحَمَّد البشير

❖ تحت إشراف

أ. عبد الحفيظي إبراهيم

لجنة المناقشة

د سعد أولاد العيد	رئيسا
د. عبد الحفيظي إبراهيم	مشرفا
د . فرحات بختة.....	مناقشا

السنة الجامعية: 2022– 2023

الشكر و العرفان

قال تعالى: { قال رب أوزعني أن أشكر نعمتكالتي أتمت على وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه }.

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر و الثبات وأمدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا

وتوفيقه لنا على إنجاز هذا العمل فنحمدك اللهم وشكرك على نعمتك وفضلك ونسألك البر والتقوى ومن العمل ما ترمى.

كما نتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف " **عبد الحفيظي إبراهيم**"

نسأل الله أن يجزيه عنا كل خير الذي لم يبخل بإرشاداته و نصائحة وتوجيهاته علينا كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من مد لنا يد العون لإنجاز هذا العمل نسأل الله عز وجل أن يحفظهم جميعا

الإهداء

إلى أمي الغالية حفظها الله

إلى روح أبي

وروح جدتي الغالية وجدي

اللهم ارحمهم جميعا

وإلى أخواتي والى كل أفراد العائلة

وإلى كل من ساهم و مد يد العون في إنجاز

هذا هذا العمل المتواضع

ملخص الدراسة

ملخص

يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في معرفة التأثيرات المباشرة لجائحة كورونا على الاقتصاد العالمي الحقيقي عامة والجزائر خاصة، وذلك من خلال التتبع والتحليل الرقمي لأهم القطاعات الإستراتيجية التي تعتبر مصدر خلق الثروة و بالتالي التنمية العالمية؛ على غرار قطاع التجارة الدولية وسوق النفط العالمي المحدد لاستهلاك الطاقات، و التي عرفت صدمات عنيفة أدت للتأثير عليها بنسب كبيرة و متفاوتة، الى جانب دراسة التغيرات الحاصلة في هيكل الطلب العالمي وسوق العمل وما ينجر عنه من تغيرات في نسب النمو الاقتصادي العالمي.

وخلصت الدراسة الى : لقد تسببت جائحة كورونا في أزمة منقطعة النظير على اقتصادات كل دول العالم أدت إلى تراجع معدلات نموها الاقتصادي بسبب حالة الركود والكساد التي تمخضت عن تداعيات هذه الجائحة مما أدى إلى تكبيد الاقتصاد العالمي خسائر ضخمة.

الكلمات المفتاحية: التجارة الدولية جائحة كورونا، التداعيات الإقتصادية.

abstract

The main objective of this study is to know the direct effects of the Corona pandemic on the real global economy in general and Algeria in particular, through digital tracking and analysis of the most important strategic sectors that are the source of wealth creation and therefore global development; Similar to the international trade sector and the global oil market that defines energy consumption, which has known violent shocks that have affected it in large and varying proportions, in addition to studying the changes taking place in the structure of global demand and the labor market and the resulting changes in global economic growth rates.

The study concluded: The Corona pandemic has caused an unprecedented crisis on the economies of all countries of the world, which led to a decline in their economic growth rates due to the stagnation and depression that resulted from the repercussions of this pandemic, which led to the global economy incurring huge losses

. Keywords: international economy, Corona pandemic, economic repercussions.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر والعرفان	
الإهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية	
تمهيد الفصل	02
المبحث الأول: مدخل عام حول التجارة الخارجية.	03
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها	03
المطلب الثاني: جوانب التجارة الخارجية وأسباب قيامها.	05
المطلب الثالث: أثر التجارة الخارجية على الإقتصاد و العوامل المؤثرة فيها .	07
المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية.	11
المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية	11
المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية.	16
المطلب الثالث: النظريات الحديثة	18
المبحث الثالث: سياسة التجارة الخارجية	21
المطلب الأول: تعريف وأهداف سياسة التجارة الخارجية.	21
الممطلب الثاني: سياسة حماية التجارة الخارجية	22
المطلب الثالث: سياسة حرية التجارة الخارجية	25
خلاصة الفصل	27

فهرس المحتويات

الفصل الثاني: تداعيات جائحة كورونا على تجارة الخارجية في العالم	
تمهيد الفصل	29
المبحث الأول : عموميات عن جائحة فيروس كورونا.	30
المطلب الأول: تأطير عام عن جائحة كوفيد 19	30
المطلب الثاني: مراحل انتشار فيروس كورونا وتحوله من أزمة صحية إلى أزمة إقتصادية..	32
المطلب الثالث: انعكاسات فيروس كورونا على الأرواح البشرية	38
المبحث الثاني: انعكاسات جائحة كوفيد-19على الاقتصاد العالمي	40
المطلب الأول: انعكاسات جائحة كوفيد -19 على التجارة العالمية	40
المطلب الثاني: تداعيات جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 على أهم الأسواق العالمية	45
المطلب الثالث: السياسات التجارية العالمية المعتمدة لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد19	56
المبحث الثالث: إنعكاسات جائحة كورونا على الإقتصاد الجزائري	58
المطلب الأول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر قبل جائحة كوفيد-19	58
المطلب الثاني:واقع التجارة الخارجية بعد جائحة كوفيد -19في الجزائر	65
المطلب الثالث: السياسات التجارية المنتهجة خلال جائحة كوفيد-19	68
الأستنتاج العام	70
خلاصة الفصل	73
الخاتمة	75
قائمة المصادر و المراجع	78
قائمة الملاحق	

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	عدد الإصابات المؤكدة والموتى وحالات الشفاء في بعض الدول.	40
02	التوزيع القطاعي للسلع العالمية خلال عام 2020 (%)	45
03	نمو تجارة الخدمات التجاريةحسب الفئة خلال سنة 2020 (%)	45
04	تغير التوزيع الجغرافي لتجارة البضائع في العالم خلال عام 2020(%)	46
05	تطور وتوقع حجم التجارة السمعية والخدمية خلال الفترة (2018–2021)	47
06	تطور النمو في الناتج العالمي 2019 وتوقعات سنتي 2020 –2021	51
07	تعديلات التعريفة الجمركية في الجزائر(1992 –2002)	60
08	تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر في ظل جائحة كوفيد19–	67

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور حجم التجارة العالمية خلال الفترة (2016 –2020)	44
02	تطورات وتوقعات تطور حجم التجارة العالمية للبضائع (2000–2022)	48
03	مؤشرات سوق لندن للأوراق المالية FTSE خلال الفترة (سبتمبر 2019 اوت 2020)	49
04	سيناريوهات توقع نمو الناتج العالمي لصندوق النقد الدولي 2020–2021	50
05	تطور أسعار الذهب خلال الفترة (2017– أوت 2020)	53
06	تفوق الذهب على جميع الأصول الرئيسية في سنة 2020 ذلك:	54
07	انهيار أسعار النفط الخام العالمي خلال الفترة من 1985–2020	55
08	أسعار النفط الخام العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020	55
09	انخفاض الطلب على النفط خلال السنوات من 1993 إلى الربع الأول من سنة 2000	56
10	تطور أسعار الغاز الطبيعي والفحم خلال الربع الأول من سنة 2020	57
11	التوزيع الهيكلي للصادرات في الجزائر (2000– 2019) (مليون دولار)	63
12	التوزيع الهيكلي للواردات في الجزائر للفترة من(2000–2019) (مليون دولار)	64
13	تطور معدل تغطية الصادرات للواردات في الجزائر (2000 –2019)	65
14	تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر (2000 –2019)	65

مقدمـــــــــــــــة

تحتل التجارة الخارجية مكانة كبيرة في مختلف دول العالم، وذلك بسبب الدور الذي تلعبه في ربط الاقتصاديات ببعضها البعض ومساعدتها في التطور والنمو، من خلال نقل المعلومات والتكنولوجيا وتصريف الإنتاج الفائض وجلب العملة الصعبة وتعزيز قدرة الدولة التنافسية في الأسواق العالمية.

وقد زاد حجم المبادلات التجارية الدولية وفقا لتقارير منظمة التجارة العالمية حيث نمت التجارة الدولية 72 ضعفا خلال الفترة (1950- 2006)، متجاوزة بذلك نمو الناتج المحلي العالمي الذي قدر بثلاث مرات، وقد ارتفع حجمها من 296 مليار دولار سنة 1950 إلى 8 تريليون دولار سنة 2005، ويتأثر حجم المبادلات التجارية بالتطورات الحاصلة على المستوى الدولي، من أبرزها الانفتاح الاقتصادي والتجاري في ظل العولمة وسيطرة الشركات العابرة للقارات، الاندماج في سلاسل القيمة العالمية والدورات الاقتصادية.

ولقد شهد العالم خلال العقديين الأخرين عدة أزمات وكانت الأزمة الصحية الراهنة أبرزها، حيث أثرت على أغلب الاقتصاديات حول العالم، وقد انعكس هذا التأثير على حجم المعاملات في الأسواق الدولية والسياسات التجارية المنتهجة.

فمنذ ظهور الفيروس التاجي المستجد في نهاية شهر ديسمبر من سنة 2019 بمدينة ووهان الصينية والعالم يشهد ذعر وارتباك على جميع الأصعدة، نتيجة انتشاره الرهيب واجتياح الكثير من الدول بشكل فائق السرعة وتحوله إلى جائحة عالمية فتكت بالكثير من الأرواح، ووقفت أمامها أعظم الدول عاجزة كإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية بمنظوماتها الصحية المتطورة، كما استطاع هذا الفيروس الجائحة الذي أطلقت عليه منظمة الصحة العالمية أسم فيروس كورونا كوفيد - 19- أن يحدث أكبر إغلاق عالمي على الكثير من الدول وأن يشل حركة التنقل ولقد كان لهذا الإغلاق أثار سريعة وخيمة على عديد المؤشرات الاقتصادية العالمية ولاسيما خلال الربع الأول من سنة 2020

حيث وبسبب هذا الذعر والارتباك وحالة عدم اليقين اختلت ركائز الاقتصاد العالمي من عرض وطلب والتي كانت من نتائجها ظهور أزمة اقتصادية عالمية لم تسلم منها جميع الدول، ومن المتوقع اليوم أن تستمر وأن تزداد شدتها وقد تحدث أثار وخيمة مضاعفة تصل تداعياتها إلى سنوات لاحقة.

1. إشكالية الدراسة:

إن الأزمة الصحية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي أثرت بشكل كبير على مستويات العرض والطلب في الأسواق الدولية، نتيجة تراجع كل من الإنتاج والاستهلاك، مما شكل تحديا اضافيا لقطاع التجارة الخارجية

والسياسات التجارية المنتهجة في الجزائر، حيث تمثل التجارة الخارجية في المتوسط 60% من الناتج المحلي الإجمالي.

فتتعلق إشكالية دراستنا هذه بخطر الجائحة العالمية فيروس كورونا كوفيد 19، لما لها من أثار على المؤشرات الاقتصادية العالمية في مختلف دول العالم دون استثناء، ولا يخفا اليوم عن دول العالم والمجتمعات بمختلف توجهاتهم ومناطق تواجدهم التهديد القائم على حياتهم الصحية والاقتصادية والاجتماعية، والآثار التي تنجم عن هذه الجائحة الوبائية الخطيرة التي تهدد البشرية، والتي تنذر بالمصير المشترك في مثل هكذا أخطار تهددنا في أي لحظة، والتي تحتم علينا توحيد جهودنا لمواجهتها. فمن خلال ما سبق تتبلور معالم إشكالية الدراسة والتي يمكن صياغتها في السؤال المحوري التالي:

ما هو واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل جائحة كورونا؟

ومنه نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

إلى أي مدى أثرت جائحة فيروس كورونا كوفيد – 19 على مؤشرات الاقتصاد العالمي والمحلي خلال الربع الأول من سنة 2020 وللإجابة على التساؤل الرئيسي وبغيت تبسيطه تم

- ما المقصود بجائحة فيروس كورونا كوفيد – 19؟
- فيما تتمثل مؤشرات الاقتصاد العالمي والمحلي التي أثرت عليها جائحة كورونا كوفيد – 19؟
- إلى أي مدى أثرت جائحة فيروس كورونا كوفيد19 على مؤشرات الاقتصاد العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020؟
- كيف كان تأثير جائحة فيروس كورونا كوفيد 19على وضع الاقتصاد المحلي الجزائري؟
- هل من المتوقع استمرار أثار جائحة فيروس كورونا كوفيد 19 على مؤشرات الاقتصاد العالمي والمحلي خلال سنوات لاحقة؟
- ما أهم الاقتراحات التي من شأنها التخفيف من أثار جائحة كورونا كوفيد 19 على مؤشرات الاقتصاد العالمي والمحلي خلال الفترات اللاحقة؟

2. **فرضيات الدراسة**

في ضوء موضوع الدراسة واستجابة لمتطلبات تحقيق أهدافها يمكن صياغة لفرضيات التالية:

- أثرت جائحة فيروس كورونا كوفيد 19 على حجم التجارة العالمية من سلع وخدمات بشكل سلبي نتيجة سياسة الإغلاق التي فرضتها الجائحة خلال الربع الأول من سنة 2020؛
- أثرت جائحة فيروس كورونا كوفيد – على الترابط المالي وأسواق المال العالمية بشكل سلبي نتيجة حدوث ذعر في الاقتصاد العالمي وتوقع ركود عالمي كبير ؛

- أثرت جائحة فيروس كورونا كوفيد – 19– بشكل سلبي على النمو الاقتصادي (الناتج العالمي) خلال الربع الأول من سنة 2020؛
- أدت جائحة فيروس كورونا كوفيد – 19– إلى خفض أسعار الذهب على المستوى العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020؛
- أدت جائحة فيروس كورونا كوفيد – 19– إلى خفض أسعار الطاقة والنفط الخام العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020 إلى مستويات قياسية؛
- أثرت جائحة فيروس كورونا كوفيد – 19– على الاقتصاد المحلي الجزائري بشكل سلبي؛

3. أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من المكانة الهامة التي تحتلها التجارة الخارجية ضمن الاقتصاد الجزائري، وأهمية السياسة التجارية في توجيه التجارة الخارجية بما يخدم الاقتصاد الوطني، كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية عملية الرصد والكشف المبكر عن آثار خطر جائحة فيروس كورونا كوفيد – 19– على مؤشرات الاقتصاد العالمي والمحلي، وأهمية هذه العملية في تفعيل آليات الاستجابة المثلي لتخفيف الآثار السلبية ودعم واستغلال الآثار الإيجابية، من أجل تحقيق إدارة حقيقية فعالة للخطر الوبائي القائم، وكذا تجنب الخسائر التي قد تحدثها الجائحة مستقبلاً.

4. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ توضيح واقع التجارة الخارجية في الجزائر؛
- ✓ إبراز تأثير جائحة كوفيد–91 على التجارة الخارجية في الجزائر؛
- ✓ توضيح السياسات التجارية المتخذة في مواجهة أثار جائحة كوفيد–19 على قطاع التجارة الخارجية.
- ✓ تسليط الضوء على خطر جائحة فيروس كورونا كوفيد – 19– على حجم التجارة العالمية من سلع وخدمات خلال الربع الأول من سنة 2020؛
- ✓ محاولة الكشف عن أثر جائحة فيروس كورونا كوفيد – 19– على الترابط المالي وأسواق المال العالمية خلال الربع الأول من سنة 2020؛
- ✓ تسليط الضوء على خطر جائحة فيروس كورونا كوفيد – 19– على الناتج العالمي؛
- ✓ محاولة الكشف عن أثار جائحة فيروس كورونا كوفيد 19– على الاقتصاد المحلي الجزائري؛

- ✓ إمكانية التوصل إلى مجموعة من النتائج التي يمكن من خلالها تقديم مقترحات عملية وعلمية لتخفيف من أثار جائحة فيروس كورونا كوفيد – 19– على مؤشرات الاقتصاد العالمي.

5. منهج الدراسة المتبع

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي على اعتباره المنهج الأنسب لهذه الدراسة، حيث يتم وصف تأثير الأزمة الصحية الراهنة، وعرض مختلف السياسات التجارية التي طبقتها الجزائر خلال الفترات الزمنية السابقة، بالإضافة إلى تحليل تطور بعض مؤشرات التجارة الخارجية في ظل الأزمة الصحية وقبلها.

6. حدود الدراسة:

تتحدد هذه الدراسة مكانيا وزمنيا على النحو التالي:

- **الحدود الزمنية**: تتحدد هذه الدراسة زمنيا بالألفية الثالثة على اعتبارها فترة التحرير التجاري من جهة مع التركيز على فترة جائحة كوفيد-19.
- **الحدود المكانية**: تتحدد الدراسة مكانيا بالاقتصاد الجزائري حيث يتم تحليل مؤشرات وسياسات التجارة الخارجية الجزائرية.

7. الدراسات السابقة:

- دراسة (نوان، 2020): هدفت هذه الدراسة ضمن اطار وصفي تحليلي إلى تحليل تاثير جائحة كوفيد-19على التجارة الدولية عبر سلاسل القيمة العالمية ،وتوصلت الدراسة إلى أن الجائحة قد أثرت سلبا على سلاسل القيمة العالمية، وكشفت عن مدى ضعف سلاسل القيمة العالمية أمام الأزمات، وقد يؤدي ذلك بكبرى الشركات إلى إعادة النظر في استراتجيات توزيع عمليات الانتاج دوليا.
- دراسة (Baldwin and J. E venett,2020): هدفت هذه الدراسة ضمن اطار وصفي تحليلي إلى توضيح تأثير جائحة كوفيد19-على السياسات التجارية المتبعة، وأهمية التوجه نحو الحمائية، وقد توصلت الدراسة إلى أن التحول نحو الحمائية لن يساعد في مواجهة تداعيات جائحة، وأن الحواجز التجارية الوطنية تعيق عمليات التصنيع الدولية.
- دراسة(Yessi,2022): هدفت الدراسة ضمن منهج قياسي إلى إبراز تأثير جائحةكوفيد-91 على التجارة الخارجية في إندونيسيا، وذلك باستخدام بيانات شهرية خلال الفترة من جانفي2017 إلى ديسمبر 2020، وقد توصلت الدراسة إلى أن أزمة جائحة كوفيد-91 قد أثرت على حجم التجارة الخارجية في أندونيسيا.

8. **مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:**

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تسعى إلى إبراز تأثيرات جائحة كوفيد -19 على قطاع التجارة الخارجية والسياسة التجارية المتبعة في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية

تمهيد الفصل

إن التطور الحاصل على مختلف مستويات الأنشطة الاقتصادية، نتج عنه تكييف القوانين المنظمة لهذه القطاعات، تماشيا مع الوضع الراهن، وهذا ما وقع فعلا في محال التجارة الدولية، ففي ظل التطورات التي عرفتها الساحة الاقتصادية العالمية والتوجه الحتمي من سياسة التجارة الخارجية إلى سياسة التحرير الكامل، وقد مرت بعدة مراحل قبل أن تصل إلى ما هي نحو الاقتصاد الليبرالي الحر لمواكبة هذه التغيرات، أصبح من الضروري تغيير السياسة العالمية في مجال التجارة الدولية. ونظرا لاختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية للدول تم تحديد طرق دفع دولية وهذا قصد توحيد الوسائل المستعملة في تسديد مبلغ الصفقة الدولية. وستحاول في هذا الفصل تحديد عملياتها ووسائل الدفع الدولية والمحلية، كذلك الوثائق المستعملة فيها ومخاطرها، ولهذا الغرض تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول: مدخل عام حول التجارة الخارجية.**
- **المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية.**
- **المبحث الثالث: سياسة التجارة الخارجية**

المبحث الأول: مدخل عام حول التجارة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها

أولا: مفهوم التجارة الخارجية

لقد تعددت الصيغ المختلفة لتعريف التجارة الدولية بناءا على الهدف من دراستها:

فقد عرفت تاريخيا بأنها: " أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات و واردات هي المعاملات الدولية في صورها الثلاثة أي انتقال السلع وأفراد ورؤوس الأموال وهي تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة كما قد تتحول التجارة الخارجية إلى تجارة داخلية في حالة التكاملات الاقتصادية مثل ما حدث في الوحدة الأوروبية[1]."

وهناك تعاريف أخرى نذكر منها:

هي تبادل السلع والخدمات بين الدول وفق شروط وأساليب معروفة لدى مختلف دول العالم، وللتجارة الخارجية نموذجين رئيسيين هما:[2]

- **التصدير**: وهو خروج للسلع والخدمات.
- **الاستيراد**؛ وهو دخول للسلع والخدمات.

هي تلك العلاقات الاقتصادية الدولية وكل النشاطات التي يقوم بين الدول باعتبار كل دولة لها كيان مستقل يتمتع بالسلطات السياسية والاقتصادية المختلفة عن الدول الأخرى وتتألف هذه العلاقات من شقين هما:

- علاقات ناشئة عن تحركات الأشخاص على المستوى الدولي وتعرف بالمعاملات الاقتصادية الدولية.
- علاقات ناشئة عن تحركات السلع والخدمات وكذا رؤوس الأموال على المستوى الدولي وتعرف بالمعاملات الاقتصادية الدولية..

ومن الواضح أن هذه العلاقات الاقتصادية تتألف من:

- الحركات الدولية للسلع والخدمات.
- الحركات الدولية لرؤوس الأموال.

كما تعرف التجارة الخارجية بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية[3]."

---

[1] رشاد العصار، عليان الشريف، حسام داود، مصطفى سليمان التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 12

[2] صلاح الدين نامق، التجارة الدولية، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1999، ص 10

[3] موسى مطر وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان 2001، ص 13

وتعرف أيضا بأنها: "حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة بحيث تشمل الحركات الدولية لرؤوس الأموال[1]

ومن خلال هذه التعاريف يمكن أن نستنتج بأن التجارة الخارجية تتم وفق:

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية.

للتجارة الخارجية دور كبير على مستوى الاقتصاد المحلي والدولي ويعتبر مستوى التجارة الخارجية مؤشرا للنمو الاقتصادي فيها، والذي ينعكس على مختلف النواحي الاجتماعية والعلمية والسياسية في الدولة ويعتبر الهدف الأساسي للتجارة الخارجية هو تبادل السلع والخدمات بين الدول وذلك بسبب الندرة لتلك السلع في الدول المستوردة، ويترتب عنها فوائد تنعكس بدورها على مختلف الجوانب الاجتماعية والسياسية في المجتمعات لعل أبرزها يتلخص في قدرتها على إيجاد أو توفير ما يلي:

- ✓ التجارة الخارجية تعمل على تحريك وتنمية الأموال وزيادة رؤوس الأموال التي تنتج من خلال العمل التجاري الخارجي.
- ✓ تعد التجارة الخارجية على تطوير وتنمية الأنشطة الاقتصادية سواء منها الإنتاجية أم الاستهلاكية أم الخدماتية ذلك ويتم من خلال تفعيل الحركة التجارية في تلك المصادر الاقتصادية الناتجة عن عمليات التصدير أو استيرادها.
- ✓ ينجم عن التجارة الخارجية من الصادرات عائد مالي يمكن استخدامه كمصدر تمويلي للمشاريع التنموية أو الخدمات التي تحتاجها الدولة ما يسمى بالإنفاق الجاري.
- ✓ تحاول الدول من خلال التجارة الخارجية إيجاد نوع من التوازن في وضعها الاقتصادي فلا شك أن الصادرات إذا زادت فإنها تعمل على إحداث توازن مع الواردات خصوصا إذا كانت تلك الواردات تنمو ويشكل مضطرد.
- ✓ تأثير احتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية، مثل رؤوس الأموال والتكنولوجيا ومصادر العملات الأجنبية والإدارة الحديثة التي تساعد على تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الوطني. [2]

تختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة لأخرى حسب مستوى تقدمها الاقتصادي ومدى توافر عناصر الإنتاج لديها حيث تنخفض أهمية التجارة الخارجية في الدول كبيرة الحجم ذات الإمكانيات الضخمة لأنها تتمكن من إنتاج الجانب الأكبر من احتياجاتها محليا ولكن يمكنها رفع مستوى رفاهية أفرادها من خلال الحصول

[1] حفيظة، ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي، مذكرة ماجيستير، جامعة وهران، 2012، ص 10

[2] وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس ، سطيف، ص 6

على كمية أكبر من السلع التي ينتجها غيرها من احتياجها محليا و التي يمكنها رفع مستوى رفاهية أفرادها من خلال الحصول على كمية أكبر من السلع التي ينتجها غيرها من الدول بتكلفة أقل نسبيا ، وعلى العكس من ذلك أهميتها في الدول صغيرة الحجم لذلك فهي تتخصص في إنتاج هذه محدودة من السلع و الخدمات وتعتمد على الخارج في استيراد الجانب الأكبر من السلع و الخدمات التي تحتاجها، كما تختلف أهمية التجارة لنفس الدولة من فترة زمنية لأخرى حسب السياسة التجارية التي تطبقها اتجاه العالم الخارجي[1].

المطلب الثاني: جوانب التجارة الخارجية وأسباب قيامها.

أولا: أهم جوانب التجارة الخارجية

يمكن تقسيم جوانب التجارة الخارجية إلى ثلاث موضوعات :[2]

1- **أنماط التخصص الدولي في الإنتاج والتبادل:** حيث يؤدي التخصص إلى المستوى الدولي إلى زيادة الكفاءة والإنتاج في الاقتصاد العالمي، مثلما يؤدي إلى زيادة الكفاءة والدخل الحقيقي لدولة معينة وبالتالي يقوم التبادل أساسا على مبدأ التخصص الدولي حيث تتخصص كل دولة في إنتاج سلعة أو مجموعة من السلع وتتبادلها مع غيرها من الدول، وترتبط ظاهرة التخصص بين الدول المختلفة بظاهرة التجارة الخارجية ارتباطا وثيقا، بذلك يمكن القول إن التخصص بين الدول هو الأساس القوي لقيام التبادل الدولي إلا أنه يوجد عوامل تؤثر في قيام وتشكيل هيكل التخصص الدولي، نذكر منها: المناخ باعتباره أساسي في تحديد تكاليف ونوعية الإنتاج، التفاوت في الموارد الطبيعية، التفاوت في القوة البشرية، التفاوت في حجم رؤوس الأموال، نفقات النقل، فروق الأسعار ... الخ.

2- **ظروف وشروط التجارة ومعدلات التبادل الدولي:** بعد التعرف على أنماط التجارة الخارجية يثور مباشرة التساؤل عن الظروف والأسعار والكميات والنسب والمعدلات التي يتم بمقتضاها التبادل، كما يصبح من الضروري وتحديد حجم المنافع أو الخسائر التي تعود على الدولة من جراء التبادل بدلا من محاولة الاكتفاء الذاتي، لابد من التعرف على القيود والحواجز التي تعكس السياسات التجارية الدولية المتبعة، والتي بدورها تعوق هذا التبادل وأثارها وبواعث فرضها.

ثانيا: أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية و تتمثل أهم هذه الأسباب في[3]:

---

[1] عبد النعيم محمد مبارك و محمد يونس اقتصاديات النقود والصرفية والتجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية 1996، ص 120

[2] سعيد أحسن تقنيات التجارة الخارجية، مطبوعة في مقياس اقتصاد دولي، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، و .12

[3] محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص 13

- ليس لكل دولة نفس الإمكانيات التي تكفي لإنتاج كل السلع و الخدمات.
- اختلاف تكاليف إنتاج السلع بين الدول المختلفة نظرا لاختلاف البيئة.
- اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى.
- عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي
- وجود فائض في الإنتاج.
- الحصول على أرباح من التجارة الخارجية.
- رفع مستوى المعيشة. [1]

كما أنه يمكن تفصيل النقاط السابقة في أنه مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء بصورة كاملة و لفترة طويلة من الزمن، و ذلك لأن إتباعها يدفع الدولة أن تنتج كل احتياجاتها برغم أن ظروفها الاقتصادية و الجغرافية لا تمكنها من ذلك ومهما يكن ميل أي دولة إلى تحقيق هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى و إذ أن الدول كأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع و إنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية و الاقتصادية لأن تنتجها ثم تبادلها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها أو تستطيع إنتاجها و لكن بكلفة و نفقة يصبح عنها الاستيراد من الخارج مفضلا، و من هنا تبدو أهمية التخصص و تقسيم العمل بين الدول المختلفة ترتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة التجارة الدولية. [2]

وقد دأب الاقتصاديون منذ زمن طويل على بحث هذه الظاهرة وفقا لنظرية التخصيص التي نادى بها آدم سميث، وأبرز هو ومن تبعه من الاقتصاديين الكلاسيك مزايا الأخذ بها، أن الفرد إذا تخصص في أداء عمل واحد يتقنه فسترتفع درجة مهارته وتزيد بالتالي إنتاجيته ومن ثم يصل إلى مستوى أعلى من الرفاهية. ويؤدي التخصص بالطبيعة إلى قيام التبادل بين الأفراد، فلكي يحصل كل فرد على حاجاته المتنوعة فإنه حتما سيقوم بمبادلة جزء من إنتاجه بجزء من إنتاج غيره من الأفراد الذين تخصصوا في إنتاج سلع أخرى. والتخصص الدولي يقوم على نفس المبدأ فإذا كان الإنسان يستفيد من تخصصه في شكل ارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية، فلماذا لا تتخصص الدول هي الأخرى في إنتاج أنواع معينة من السلع ترتفع فيها كفاءتها الإنتاجية ثم تقوم بمبادلة ما يفيض عن حاجتها من إنتاجها بما تحتاجه من إنتاج غيرها من الدول؟ و إذا تخصص الأفراد وفقا للمزايا النسبية التي يتمتعون بما يؤدي إلى ارتفاع دخولهم الحقيقية عن طريق التجارة الخارجية التي يمارسونها فيما بينهم ، فإن التخصص الدولي و ما سيتبعه من قيام التجارة الخارجية بين الدول سيؤدي أيضا إلى زيادة الدخل القومي للدول المشتركة في هذه

[1] رعد حسن ، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار النشر، 2000، ص 55.

[2] سارة بوراس دور تحرير التجارة في ترقية الصادرات الجزائرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة 2015، ص 32

التجارة و بالتالي زيادة دخول الأفراد و ارتفاع مستوى رفاهيتهم الاقتصادية، و على ذلك فالمنطق الذي تقوم عليه التجارة الخارجية لا يختلف عن ذلك الذي تقوم عليه التجارة الداخلية فكلاهما نتيجة طبيعية لقيام التخصص و تقسيم العمل الذي يؤدي بالضرورة إلى قيام التبادل. [1]

- **أسباب أخرى لقيام التجارة الخارجية:**

أسباب اقتصادية[2]:

- ارتفاع القدرة الإنتاجية لمشاريع في دولة ما بسبب عنصر التكنولوجيا والدخول في مجال الإنتاج الكبير و عجز السوق المحلي عن استيعاب هذا الكم من الإنتاج.
- الارتفاع المتزايد لتكاليف الاستثمارات في المعدات والآلات والأجهزة المستخدمة في العمليات الإنتاجية كما هو الحال للدول النامية.
- الضعف المتزايد في الفرص التسويقية للسلع والخدمات للسلع والخدمات في الأسواق الخارجية لظروف تعاني منها تلك الأسواق وبالتالي زيادة الطلب على الصادرات كما هو الحال في الأزمة الاقتصادية التي يمر بها العالم هذه الأيام.

أسباب سياسية[3]:

- الرغبة المتعاظمة لبعض الدول في الاستيلاء على أسواق خارجية لدول معينة وبالتالي السيطرة على اقتصاديات هذه الدول والذي يؤدي لمفهوم التبعية الاقتصادية والوضع القائم في كثير من الدول النامية خصوصا في إفريقيا وكما كان سائدا في المستعمرات.
- ظهور اتجاه متزايد من قبل بعض الدول للاستيلاء والسيطرة الاقتصادية على دول معينة ولأسباب سياسية خاصة من خلال التبادل التجاري بين هذه الدول والدول الأخرى كما هو حاصل مع دول الكتلة الشرقية السابقة.

المطلب الثالث: أثر التجارة الخارجية على الإقتصاد و العوامل المؤثرة فيها .

أولا: تأثير التجارة الخارجية على الاقتصاد

هناك علاقة بين التجارة الخارجية والاقتصاد ولها أثار حاسمة عليه باعتبارها من أهم القطاعات الحيوية فيه، فقد تكون محفزة كما قد تكون مدمرة ويظهر هذا بوضوح من خلال أثارها على المتغيرات أو المؤشرات

[1] ارشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشرة التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000، ص 17

[2] وليد عاني، مرجع سابق، ص 12

[3] محمود يونس، مرجع سابق، ص 17

الكبرى للاقتصاد وهي كما يلي[1]:

1. النمو الاقتصادي:

ترتبط التجارة الخارجية ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية وخططها، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنه من ارتفع مستوى الدخل القومي تؤثر بصورة مباشرة في مؤشرات النمو الاقتصادي باعتبار الصادرات إضافة أو حقن في الاقتصاد حسب التعبير الكيتري Injection

للصادرات دور كبير في النمو الاقتصادي فمن ناحية تساهم في زيادة الدخل القومي من خلال الموارد المعطلة وعلاقات المدخلات والمخرجات والتقدم التكنولوجي ومن ناحية أخرى يؤدي نمو الصادرات بمعدلات متزايدة إلى التوازن في ميزان المدفوعات في مراحل التنمية الاقتصادية.

كما أن الواردات تساهم في توفير متطلبات النمو الاقتصادي وهي بمثابة عملية تسرب إلا أنها تساهم في نمو الدخل القومي بشكل مباشر عن طريق تمكين الاقتصاد القومي من مواجهة أعباء التنمية من حيث التموين بالمواد والسلع الصناعية، وكذلك السلع الاستهلاكية وهذا يهدف زيادة وتوسيع الإنتاج وتوزيعه

2. الدخل القومي

نظرا للعلاقة الوثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فالتجارة الخارجية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت، أما تأثير التجارة الخارجية على الدخل القومي، فيمكن أن تبينه من خلال الإجابة على السؤال التالي:

أي تجارة تأتي للدولة بدخل إضافي، وأيها تؤدي لإنقاص الدخل الموضوع تحت تصرفها؟

الظاهر أن صادرات البلد تعود عليه بدخل إضافي فهي تعني زيادة الطلب على إنتاجه، وبالتالي تجلب له دخلا إضافيا من الخارج. ضمن هذه الناحية يعتبر التصدير كالاستهلاك كلاهما يجر طالبا على السلع أما الواردات فهي لا تعود على البلد بدخل مباشر بل تنقص الدخل المعد للتصرف فيه، والموجود بصورة مباشرة من خلال الاستيراد ويدخل في البنية التحتية للاقتصاد ومن هنا يعتبر الاستيراد كالادخار فهو إبعاد جزء من الدخول عن التداول.

3. استغلال الموارد

تمكن التجارة الخارجية من استغلال أكفأ للموارد الطبيعية والمكتسبة، فالتصدير استراتيجية وبدونه لا تستطيع المشروعات تحقيق و وفورات الإنتاج وربما تبقى بعض الموارد عاطلة ولكن من خلال التجارة الخارجية يمكن تصديرها مصنعة أو على حالتها. كما أن سياسة تقدير ومعرفة الواردات تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي

[1] امجدي محمّد شهاب الاقتصاد الدولي الدار الجامعية، لبنان، 1996، ص 82

يتخذ كذريعة للحد من التعامل مع العالم الخارجي، إلا أن هذا يعتبر أمر مستحيل وكذلك خسارة اقتصادية قادحة لأنه يتجاهل المزايا الناتجة عن تقسيم العمل والتخصص الدولي.

4. توزيع الدخل

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة تتمثل في إعادة توزيع الدخل القومي والاجتماعي، ولكنها لا تعمل بالضرورة على المساواة بين دول العالم ويرجع ذلك إلى تباين مستوى التنمية الاقتصادية بين الدول الصناعية والدول المتخلفة وعليه فإن المزايا النسبية للتجارة الخارجية تعود بصفة أساسية إلى الدول التي تتمتع بصفة أساسية إلى الدول التي تتمتع بإنتاجية عالية.

لا تستطيع الدول النامية أن تتوقف عمليات التصدير والاستيراد نتيجة عدم حصولها على المزايا التي تخص بها الدول المتقدمة فهي تعاني نقصا في بعض السلع الرأسمالية تحول بينها وبين استغلال مواردها وتنمية اقتصاداتها وليس من سبيل إلى ذلك إلا عن طريق الاستيراد.

كما أنها تعمل على إعادة توزيع الدخل من خلال عمليات التصدير والاستيراد والإنتاج فتعمل على تغيير هيكله وتركيبه لهذه الدخول ونسبتها بين المنتج والناتج والمستهلك ... وتعمل هذه التركيبة من خلال التفضيل بين فائض المستهلك وفائض المنتج أو بين المنتجين أنفسهم والمستوردين.

ثانيا: العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حركة و اتجاه التجارة الدولية نذكر منها[1]:

1- **مستوى التنمية الاقتصادية:** حيث أن هذا العامل يلعب دورا في الاقتصاد في مجال التجارة الخارجية إذ أن الجمود والتأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية عكس ما هو الحال في اقتصاد منطور ومتقدم وذو قاعدة اقتصادية قوية حيث أنه يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية.

2- **أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي** :هذه الأوضاع تؤثر في الاقتصاد المحلي والعالمي، فالاقتصاد المحلي ولكي ترتقي صناعته فه بحاجة إلى سلاح خام لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات، كما أن للطلب الاستهلاكي دور في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات استهلاك واسع أما عن الاقتصاد العالمي والدولي فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية وكذا على استهلاكها من جهة أخرى.

3- **سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول** :تركز مصادر الثروة في بعض الدول والذي يؤدي إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية حيث أن العديد من الدول التي تحوي المواد الأولية كالنفط والفحم والحديد تزداد

[1] عبد الباسط عبد الوفاء التجارة الخارجية دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2000، ص 14

أهميتها باعتبارها منتجة لهذه المواد أو امتلاكها لتربة خصبة وبالتالي تتخصص هذه الدول في إنتاج المنتجات الزراعية.

4- **حجم الدولة:** الذي يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية وتوفر مزايا الإنتاج الكبير الذي يتطلب سعة في الأسواق حيث يسهم هذا في تفسير قيام التجارة بين الدول وخاصة بين الدول الصناعية. [1]

5- **العامل السياسي:** الذي يلعب دورا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في مجال التجارة الخارجية.

6- **تغير الميزة النسبية:** حيث أن جانب كبير من التجارة الدولية يقوم على الفوارق في المعرفة الفنية بين الدول بصرف النظر عن ظروف كل منها أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج.

7- **التجارة ونفقات النقل:** تؤثر نفقات النقل في تيار الاتجاه العام للتجارة حيث أن انخفاض نفقاته تؤثر في انخفاض نفقات الإنتاج الإجمالية عكس ما يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الدولية، وعموما يعزى قيام التجارة الدولية فيما بين الدول الصناعية في جانب منه إلى نفقات النقل.

8- **الشركات المتعددة الجنسيات:** نتاج لقوى احتكارات القلة تسيطر على حجم كبير من التجارة الدولية سيطرتها على العديد من الكارتلات الدولية وأسواق التصدير والاستيراد والفروع الإنتاجية التابعة المشروعات وهذه الظاهرة لها انعكاساتها الواضحة على هيكل التجارة الدولية قد تؤدي إلى مظاهر الجنوح الاحتكاري على مستوى أسواق البلاد الأم أو المضيفة.

[1] زينب حسين عوض الله، نظرة عامة على بعض القضايا الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 1998، ص ص 63-68

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية.

تعد المكاسب من التجارة الحافز الرئيسي لقيام التجارة بين البلدان وتزداد هذه المكاسب بسبب التخصص في إنتاج السلع والخدمات مما يؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو المجالات الأكثر إنتاجية في البلدان المشاركة في التجارة الخارجية وحتى يتم الوقوف عن كتب للنظريات الحديثة في مجال التجارة الخارجية لا بد من التطرق إلى النظريات الكلاسيكية والعوائق الموجودة في التجارة الخارجية.

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية

تعد النظرية الكلاسيكية أولى النظريات المتكاملة التي حاولت تفسير أسباب قيام التجارة بين البلدان منذ ظهورها في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر حيث تشكل الأساس النظري الذي تقوم عليه النظريات الحديثة في التجارة الخارجية فقد حاول رواد هذه النظرية بحث أهمية وحقيقة القضايا المتعلقة بالسياسة التجارية بناءا على أسباب ظهور المكاسب من التجارة واستندوا في ذلك على مجموعة من الفرضيات المرتبطة بالمذهب الاقتصادي الحر الذي نشأ على إنقاص أفكار المدرسة التجارية منذ القرن السادس عشر وحتى أواخر القرن الثامن عشر.

أما وجهة نظر الكلاسيكية في التجارة الخارجية فيمثله عدد من الاقتصاديين البارزين الذين قدمت لنا أعمالهم في قضايا الاقتصاد الدولي قد أنتجت بعض أهم الأدوات التحليلية المستخدمة في الاقتصاد الحديث ولعل أبرزهم Adam Smith, David Ricardo, Jon Stuart Mill, David Hume :ويمكن عرض ملخص لنظريات هؤلاء الكتاب كما يلي:[1]

1- نظرية آدم سميث:

إن أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو العالم الاقتصادي الشهير آدم سميث في كتابه الشهير ثروة الأمم الذي صدر عام 1776 في نيويورك حيث استخدم سميث مفهوم الفرق المطلق في تكاليف الإنتاجية بين الدول أو ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة (Absolute Advantage)

وتقوم نظرية المزايا المطلقة بتوضيح فرض مفسر: يقرر أن السبب الأساسي في قيام التجارة بين الدول المختلفة هو اختلاف المزايا المطلقة بين الدول في إنتاج السلع المختلفة. وذلك بناءا على عدة افتراضات أساسية: أولها: المنافسة الكاملة، ثانيهما: التوظيف الكامل، ثالثهما الحركة التامة لعناصر الإنتاج على المستوى الداخلي رابعهما: تماثل الأذواق.

وقد افترض آدم سميث أن كل دولة يمكن أن تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بكلفة حقيقة أقل مما يستطيع شركاؤها التجاريون، وبالتالي فإن كل دولة ستكسب أكثر فيما إذا تخصصت في تلك

[1] محمد أحمد السريقي، اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، اسكندرية، مصر، 2011، ص 12

السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة، ومن ثم تقوم بتصدير مثل هذه السلعة وتستورد السلعة الأخرى وقد اعتبر سميث أن الكلفة الحقيقة تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة وحسب هذا المفهوم فإن السلع ستبادل بعضها وفقا لنسبة ساعات العمل المستخدمة في إنتاجها[1].

تقوم نظرية الميزة المطلقة بتوضيح فرض مفسر يقرر أن السبب الأساسي في قيام التجارة الخارجية بين الدول هو اختلاف المزايا المطلقة بين الدول في إنتاج السلع المختلفة، وذلك بناءا على عدد من الفرضيات، تذكر منها[2]:

- قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين الدول المختلفة، وعلى غرار التجارة الخارجية إلى اتساع دائرة السوق أمام السلع التي تخصص بها الدولة وفقا لقاعدة النفقات المطلقة.
- التجارة الخارجية ترجع بالفائدة على جميع المشاركين في التبادل الدولي، أي أن الفائدة التي تعود من اتساع نطاق السوق وزيادة تقسيم العمل تعم كافة الدول المشتركة في التبادل الدولي.
- التجارة الخارجية تساهم في تحقيق وزيادة التراكم الرأسمالي والقدرة الإنتاجية لجميع الدول المشتركة في التبادل الدولي، وبالتالي فإن زيادة كمية إحدى موارد الثروة هو الأثر الجوهري لقيام التجارة الخارجية. ويتمثل ذلك في التوزيع الأمثل لعناصر الإنتاج على الاستخدامات المختلفة.
- تركز النظرية على النفقات المطلقة، وليس على النفقات النسبية لكل سلعة أي يكفي شرط اختلاف النفقات المطلقة لكل سلعة بين الدولتين لكي تقوم التجارة الخارجية.

و يبدو هذا المثال أن القماش في إنجلترا أقل منه في البرتغال الأمر الذي يؤدي إلى قيام منتجي القماش في انجلترا بتصديره إلى البرتغال و ارتفاع ثمن القمح عنه في البرتغال يحمل منتجي القمح على تصديره، و سوف تكون نتيجة ذلك اتساع سوق القماش أمام المنتجين البرتغاليين و ذلك بإضافة سوق البرتغال للأولى وسوق انجلترا للثانية و هكذا يزداد مدى تقسيم العمل في صناعة القماش في انجلترا و في صناعة القمح في البرتغال مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل في الدولتين و بالتالي إلى زيادة الناتج الكلي بهما يمكن لكل دولة أن تحصل على حاجاتها من السلعة من أكفأ المصادر الإنتاجية و أرخصها..

- **عيوب النظرية المطلقة لآدم سميث.**

لقد وجهت النظرية العديد من الانتقادات خاصة بعد أزمة الكساد العظيم في 1929 و يمكن إجمالها فيما يلي :

[1] ابتسام فريحي، إيمان نوار، دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص مالية وتجارة دولية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8. ماي 1945 بقالمة 2017/2018 ، ص 16

[2] جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية دار هرمة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر 2000، ص 22

- أنها مفرطة في التبسيط، فهي تحصر التبادل بين دولتين فقط في حين أن المسألة أكثر تشعبا وتعقيدا.
- قد لا تحظى بعض الدول بأي تفوق مطلق في إنتاج أي سلعة، وهذا يعني وفق نظرية آدم سميث أن هذه الدولة لا تستطيع تصدير أي سلعة إلى العالم الخارجي، وبالمقابل تجد نفسها عاجزة عن الاستيراد من الخارج لعدم قدرتها على الدفع، مما يؤدي إلى انكماش حجم التجارة الخارجية.
- إن نظرية ادم سميث في التجارة الخارجية هي امتداد لنظريته في التجارة الداخلية، في حين ثمة فوارق واختلافات جوهرية بينهما.

يلاحظ أن نظرية الميزة المطلقة تفسر جزءا فقط من تجارة العالم وهي بعض التجارة بين الدول المتقدمة والنامية، لكنها تعجز عن تفسير التجارة بين الدول المتقدمة مع بعضها في ضوء هذه النقائص التي اتسمت بها نظرية الميزة المطلقة في التجارة الخارجية، وكذا الانتقادات الموجهة لها، وضع دافيد ريكاردو نظريته في التجارة الخارجية، التي تقوم على أساس فكرة التفوق النسبي أو الميزة النسبية في إنتاج السلع والتخصص على هذا الأساس، والتي غدت أساسا للنظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية[1].

2- نظرية دافيد ريكاردو

نشر ريكاردو كتابه مبادئ في الاقتصاد السياسي والضرائب" عام 1817 وقدم فيه قانون النفقات النسبية الذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية حتى في عصرنا الحاضر، ويطلق عليها أيضا نظرية المنافع المقارنة أو المزايا النسبية، ووضع هذه النظرية وأكملها من بعده جون ستيوارت ميل وآخرون.[2]

طبقا لهذه النظرية وفي ظل التجارة الحرة فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل من الدول الأخرى وتقوم بتصديرها لكي تستورد السلع التي تتمتع دول أخرى في الخارج بإنتاجها بنفقات نسبية أقل. ويتم التبادل التجاري بين الدولتين إذا اختلفت التكاليف النسبية بينها، وليس التكاليف المطلقة التي تمثل حالة خاصة من التكاليف النسبية الأكثر عمومية وشمولية، كما يعطي هذا النموذج الدور الرئيسي للتكنولوجيا، فالتقنيات المختلفة هي التي تشكل الميزة النسبية في عملية الإنتاج بين البلدان المنتجة. ويستند قانون النفقات النسبية إلى مجموعة من الافتراضات :

- وجود دولتين وسلعتين في التبادل التجاري
- عدم قدرتها على التنقل بين الدول.
- ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة، وهذا يعني أن عدد ساعات العمل المبذولة في إنتاج وحدة واحدة من السلعة المنتجة لا تتغير بغض النظر عن الكميات المنتجة.

[1] أحمد، دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، ص ص 14-15

[2] محمد دياب، مرجع سابق، ص: 102

- ثبات التكنولوجيات وانعدام التغيرات التكنولوجية في داخل كل دولة من الدولتين، مع اختلاف المستوى التكنولوجي من دولة إلى أخرى.
- يتوفر لكل دولة ثروات طبيعية محدودة وجميع الوحدات المكونة لكل ثروة طبيعية معينة متشابهة، التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج .
- استخدام نظرية العمل للقيمة في تثمين السلعة، وقيمة أي سلعة تقاس بكمية العمل التي تستخدم في إنتاجها.
- تجانس العمل والأذواق في الدول المختلفة التي يجري بينها التبادل التجاري.
- حرية تنقل عناصر الإنتاج داخل الدولة.
- انعدام النفقات الخاصة بالنقل والتعريفة الجمركية[1].

استخدمت نظرية التكاليف النسبية كأساس للتجارة الدولية مدة طويلة من الزمن، ثم بدأت الانتقادات توجه إليها في بداية الحرب العالمية الأولى. وفيما يلي نعرض أهم الانتقادات : [2]

- تعتمد على نظرية العمل للقيمة في تحديد تكلفة السلعة أو قيمتها بكمية العمل المبذولة في إنتاجها، وهذا يعني إهمال مشاركة عناصر الإنتاج في تكلفة السلعة.
- تفترض النظرية انعدام نفقات النقل والتعريفة الجمركية، علما أنهما تحسبان ضمن تكلفة إنتاج السلعة، فإذا كانت هذه النفقات مرتفعة فإنها ستلغي الميزة النسبية التي يتمتع بها البلد المنتج لهذه السلعة مما يؤدي إلى وقف عملية التصدير، لأن تكلفة إنتاجها في البلد المصدر تصبح أعلى منها في البلد المستورد.
- تفترض النظرية أن جميع الموارد الاقتصادية في الدولة مستغلة في حالة التوظيف الكامل أي أن الاقتصاد في حالة توازن؛ إلا أن هذا الفرض غير واقعي لأن كينز أثبت أن التوازن في بلد ما يمكن أن يحدث دون مستوى التوظيف الكامل.
- افتراض النظرية حرية التجارة، فهذا أمر مغاير للواقع لأن معظم الدول تفرض قيود على حركة الصادرات والواردات مما يقيد حرية التجارة
- تفترض النظرية سلعتين ودولتين يتم التبادل التجاري بينهما وهذا فرض مبسط وتجريدي يتعارض مع الواقع، حيث أن التبادل يتم بين العديد من الدول والسلع.

[1] محمد أحمد السريقي، مرجع سابق، ص 84

[2] ارشدي ،زنات وليد عطاني أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري – دراسة حالة الجزائر للفترة 200-2016، مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2018/2017 ، ص 17

- تعتمد نظرية التكاليف النسبية على فروض ساكنة تؤدي إلى تحليلات وتوازنات ساكنة لا تمت إلى الواقع الاقتصادي المتحرك بصلة، كما تفترض أن أذواق المستهلكين متشابهة في الدول المختلفة، وهذا غير صحيح.
- تفترض هذه النظرية أن نفقة الإنتاج للوحدة الواحدة تبقى ثابتة بغض النظر عن الزيادة أو النقصان في حجم الإنتاج، ومن ثم يكون التخصص كاملا، وهذا مخالف لما يجري في المشاريع الإنتاجية التي تخضع بعد حد معين من الإنتاج إلى قانون تزايد (النفقات تناقص الغلة، وقبل هذا الحد تخضع أيضا إلى قانون تناقص النفقات تزايد الغلة.(

وعموما فإن نظرية النفقات النسبية مرتكزة على جانب الإنتاج والعرض، وتحدد السلع التي تدخل في التجارة الدولية، لكنها لا تعالج كيفية تحديد نسبة التبادل الدولي، وهذا ما أكمله فيما بعد جون ستيوارت ميل.

3-نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل

كان لجون ستيوارت ميل دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية وفي إبراز أهمية الطلب في كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية، فوفقا لهذه النظرية يحدد معدل التبادل الدولي الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى ، ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية، ويتوقف تحديد معدل التبادل الدولي عند ستيوارت ميل على قوة طلب الدولة على ناتج الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب[1]

الافتراضات التي تقوم عميها نظرية القيم الدولية:[2]

- عند قيام التجارة بين دولتين على سلعتين فإن القيمة الكلية لطلب الدولة الأولى على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية ستتساوى مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى.
- سيعتمد موقع معدلات التبادل (نسب) على الطلب المتبادل في كلتا الدولتين وكذلك على مرونة هذا الطلب، إذا كان طلب إحدى الدولتين على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية عند سعر معين كبيرا، في حين أن طلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى عند السعر نفسه قليلا فستميل شروط التجارة الدولية لمصلحة الدولة الثانية والعكس صحيح.

[1] الويزة قطاف التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات تيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي مُحَّد الحاج البويرة2014/2013 ، ص 9

[2] ابتسام فريحي، إيمان نوار، مرجع سابق، ص 20

- ما دمنا لا نستطيع تقرير قاعدة عامة لأذواق وحاجات المستهلكين فإننا لا نستطيع التخمين عند أي نسب يمكن تبادل السلعتين وبما أننا نعرف الحد الأعلى والحد الأدنى لنسبة التبادل أي نسبتي تكاليف الإنتاج في كل من الدولتين فإن المنفعة من التجارة بين الدولتين يمكن أن تقسم بينهما بنسب عديدة، وبمعنى آخر إن معدلات (نسب) التبادل الدولية ستقع بين معدلات التبادل الداخلية في كلتا الدولتين.

وكغيرها من النظريات السابقة فقد تعرضت هذه النظرية إلى النقد، فقد ابتعدت عن الواقع حين افترضت تكافؤ أطراف المبادلة، ففي حالة تبادل دولي بين دول غير متكافئة فمن الممكن أن لا يكون للطلب المتبادل دور في تحديد نسبة التبادل الدولي، أي بإمكان الدول الكبرى أن تملي شروطها بالإضافة إلى ذلك فإن الفكرة المتعلقة التي مفادها أن التبادل غير المتكافئ بين الدول سيأتي بالنفع على الدول الصغيرة فيمكن أن يكون غير محقق، حيث يمكن أن يؤدي التبادل إلى عدم مرونة الطلب للبلد الصغير بسبب إشباع السوق الناتج عن ضيق سوقه الداخلي، ، أما الحالة المعاكسة فإنها صالحة بالنسبة للبلدان ذات طلب داخلي واسع و هذا التفسير غير صالح لكون أن إتباعه من المفروض أن يؤدي إلى عدم وجود دول غير متطورة[1].

المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية.

ظهرت هذه النظريات في أعقاب الانتقادات التي وجهت للنظرية الكلاسيكية، وتظم مجموعة من الأفكار والنظريات أهمها:[2]

نظرية الوفرة النسبية في عوامل الإنتاج (هيكشر وأولين)

إن فكرة هذه النظرية تقوم على اختلاف في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول هي التي تؤدي إلى قيام التجارة الدولية. إذ أن لكل دولة ميزة نسبية عندما تنتج وتصدر تلك السلع والتي تحتاج إلى عامل الإنتاج الأكثر وفرة نسبية فيها.

وبالمقابل فلن تكون لهذه الدولة الميزة النسبية للسلع التي تحتاج إنتاجها إلى عامل الإنتاج الأكثر ندرة فيها وبالتالي ستستورد هذه السلعة من الخارج . ولقد اعتبر هيكشر أن اختلاف التكاليف النسبية بين الدول وأخرى مرتبط باختلاف إنتاجية هذه الدول وأن هذه الإنتاجية تتوقف على عاملين هما :[3]

- اختلاف الدول من حيث تمتعها بالوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج..
- اختلاف دول إنتاج السلع المختلفة.

---

[1] ابتسام فريحي، مرجع سابق، ص 21

[2] مُحَّد أحمد السريقي، مرجع سابق، ص 88

[3] سارة مُحَّد شيكوش، تطور التجارة الخارجية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي واثارها الاقتصادية (2006_2016)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة مُحَّد بوضياف، المسيلة 2017/2018، ص 15

كما تقوم نظرية هيكشر واولين على نظريتين إذ تقوم كل نظرية على تفسير بعض المتغيرات التي قام بها.

أ- نظرية هبات عنصر الإنتاج: هذه النظرية تحاول تفسير سبب اختلاف النفقات أو المزايا النسبية بين الدول على أساس الاختلاف في الوفرة، أو الندرة النسبية في عناصر الإنتاج.

ب- نظريات تعادل أسعار عناصر الإنتاج: وهذه النظرية تحاول تفسير التغيرات التي يمكن أن تحدثها التجارة الخارجية على أسعار النسبة لعناصر الإنتاج.

الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها نظرية الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج[1]:

- وجود دولتين وسلعتين متجانستين، وعنصر إنتاج متجانسين مستواهما المبدئي ثابت، ويفترض أن يكون مختلفا نسبيا بين الدول.
- تزايد تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج السلعتين ومن ثم لا يوجد ما يسمى التخصص الدولي الكامل.
- ثبات تكنولوجيا الإنتاج في السلعتين في الدولتين.
- اختلاف طريقة الإنتاج للسلعتين، حيث يتم إنتاج السلعتين بطريقة مكثفة لعنصر العمل، بينما السلعة الأخرى يتم إنتاجها بطريقة مكثفة لعنصر رأس المال.
- ثبات أذواق المستهلكين للدولتين.
- سيادة ظروف المنافسة الكاملة في أسواق السلع وعوامل الإنتاج
- الحركية التامة لعوامل الإنتاج على المستوى المحلي.
- عدم وجود سياسات تقيد حركة السلع بين الدولتين كالتعريفة الجمركية.

انتقادات نظرية هكشر أولين

يمكن إجمال أهم الانتقادات التي قدمت لنظرية هكشر أولين في عدم واقعية فروضها، وتحديدا في[2]:

- تركز على الاختلاف الكمي في عرض عناصر الإنتاج؛ أي ندرتها أو وفرتها مهملة الاختلاف النوعي في عرض هذه العناصر.
- صعوبة تحديد كثافة عناصر الإنتاج في السلع الداخلية في التجارة الخارجية، في حالة وجود أكثر من عاملين من عوامل الإنتاج.
- يغلب عليها طابع السكون، لأنها لم تتعرض لإمكانية تغير المزايا النسبية.
- لا تفرق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، إذ أنها تفترض أن الهيكل الاقتصادي متشابه في كل الدول من حيث مرونته وقدرته على التكيف، والواقع يشير باختلاف ذلك.

[1] محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، مي من 92-93

[2] خالد محمد السواعي، التجارة الدولية – النظرية وتطبيقاتها، عالم الكتب الحديث للنسر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 185-186.

- لا تستطيع أن تقدم تفسيرا لأسباب التغير النسبي لمركز بعض الدول في التجارة العالمية.
- تفترض النظرية تشابه دوال الإنتاج للسلعة الواحدة في البلدان المختلفة، وهذا معناه استبعاد أثر البحوث والتطوير وما يؤدي إليه من تقدم تكنولوجي، يجعل تلك الدول تتمتع بمزايا مكتسبة تؤهلها للتخصص في إنتاج وتصدير السلع كثيفة التكنولوجيا[1]. "

المطلب الثالث: النظريات الحديثة

برزت في العهد الأخير مجموعة من النظريات الحديثة إرتكزت معضمها على تعميق منطق التمايز و الإختلاف في جانب العرض و بعضها إعتمد جانبا مختلفا في جانب الطلب وسنبرز ذلك في عرض كلا الجانبين من خلال:

1. المدخل المرتكز على جانب الطلب:

- نظرية ليندر:

يرى ليندر أن تغيير التجارة الخارجية باختلاف نسب عناصر الإنتاج مبالغ فيه بدرجة كبيرة، حيث أنه يقوم التبادل الدولي إلا بالنسبة لبعض أنواع السلع فقط، وهذا لا أن اختلاف يعني نسب عناصر الانتاج لا قيمة له على الاطلاق في تفسير التبادل الدولي، ولقد فرق" ليندر" بين نوعين من السلع المنتجات الأولية والسلع الصناعية، فبالنسبة لمنتجات الأولية يرى "ليندر" أن تبادله يتم طبقا للميزة النسبية، أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية فيرى أن الأمر أكثر تعقيدا فهناك مجموعة من العوامل تحدد الصادرات المحتملة والواردات المحتملة وهناك مجموعة أخرى من العوامل تحدد الصادرات الفعلية والواردات الفعلية كحجم الطلب المحلي الذي يحدد الصادرات المحتملة أما الواردات المحتملة لبلد ما يتحدد بالطلب المحلي عند الأسعار الجارية، في حين أن الصادرات والواردات الفعلية محصلة ما هي يسميه القوى الخالقة للتجارة والقوى المعوقة للتجارة[2].

وتتمثل القوى الخالقة للتجارة في[3]:

- عنصر المنافسة الاحتكارية؛
- اختلافات في درجة تمثيل الطلب للمنتجات المختلفة في البلدان المختلفة؛
- اختلاف نسب عناصر الإنتاج بالنسبة للسلع ذات الطلب المتداخل في البلدين.

[1] قطيعة حاجي، المدخل إلى التجارة الخارجية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2017، ص ص 30- 31

[2] سامي عليف حاتم التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية، الطبعة الثانية، مصر، 1993، ص ص 87-88

[3] ريم لوامرية، حروف منير، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2014)، دار تور للنشر، المانياء ، 2017، ص 74

أما القوى المعوقة للتجارة هي[1]:

- عامل المسافة؛
- نفقات النقل؛
- القيود المفروضة على التجارة.

2. المدخل المرتكز على جانب العرض:

تعددت المداخل في جانب العرض المقدمة من جانب الاقتصاديين المهتمين بالموضوع نوجزها فيما يلي:[2]

أ- نظرية الفجوة التكنولوجية

تركز هذه النظرية على نمط التجارة الخارجية بين الدول وعلى إمكانية حيازة بعض الدول لتكنولوجيا متقدمة للإنتاج وجودة أفضل أو منتجات بتكاليف أقل، الأمر الذي من شأنه إكساب الدولة ميزة نسبية مستقلة عن غيرها من الدول والفكرة الأساسية لهذه النظرية تدعو على أساس أن الدولة صاحبة الاختراع أو التجديد تتمتع بالاحتكار المؤقت في إنتاج وتصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي ويزول هذا الاحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي عندما تكون هذه السلع اعتيادية[3]."

ب- نظرية دورة حياة المنتج:

يرجع هذا النموذج للاقتصادي فرنون في حين يعتبر امتداد لنظرية بوستر، لاعتمادها على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي، إلا أن هذه النظرية تعمل على تحليل الأسباب التي تؤدي إلى الابتكارات والكيفية التي تنتشر بها لاعتمادها على دورة حياة المنتوج الجديد في قيام التجارة الخارجية. تعتبر الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية دول وغيرة رأس المال وبالتالي تستطيع هذه الدول. التفوق تكنولوجيا وإنتاج سلع ريادية واحتكار إنتاج السلعة وتصديرها إلى دول العالم المختلفة وفقا لعدة مراحل. وقسم فرنون هذه المراحل إلى أربعة مراحل هي : [4]

مرحلة الانطلاق :ينتج المنتوج بهذه المرحلة من قبل البلد المبتكر بكميات محدودة وبتكاليف مرتفعة نسبة لتطلبه الكثافة التكنولوجية واليد العاملة العالية المهارة، لذا فإن أسعار المنتوج الجديد تكون مرتفعة والطلب غير كبير مما يجعل تصديره الى الخارج محدودا جدا.

---

[1] أحلام أوصيف ريعة ،قادر اليات تمويل التجارة الخارجية في الجزائر – دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي (وكالة الوادي) –، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة 8 .ماي 1945، قللة 2018/2019، ص 12

[2] المحمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص 208.

[3] سارة مُحَّد شيكوش، مرجع سابق، ص 45

[4] موسى سعيد مطر واخرون التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع الأردن 2001، ص ص 45-46

مرحلة النمو: في هذه المرحلة يزداد الطلب على المنتوج، ومن ثم إنتاجه بصفة متزايدة، وتنخفض تكاليف إنتاجه وبالتالي أسعاره مما يضاعف الطلب عليه محليا ودوليا، الأمر الذي يجعل البلد المبتكر مصدر للمنتج نتيجة لاحتكاره المؤقت للتكنولوجيا.

مرحلة النضج: بهذه المرحلة يصبح المنتوج منمطا والتكنولوجيا عادية، لذا فالمنافسة تكون سعرية، وهذا الوضع يؤدي إلى انخفاض التكاليف في الدولة ناقلة التكنولوجيا بسبب انخفاض الأجور واقتصاديات الحجم الكبير، وبنفس الوقت تزداد التكاليف في الدولة الأم صاحبة التكنولوجيا بسبب انخفاض الإنتاج لديها وبذلك ارتفاع متوسط التكاليف الكلية للوحدة الواحدة لديها، وتصبح الدولة المبتكرة مستوردة بينما الدول المقلدة مصدرة.

مرحلة الانحدار: في هذه المرحلة يكون المنتوج أكثر تنميطا وعاديا والتكنولوجيا متاحة لجميع الشركات، لذا تصبح الدول النامية مصدرة المنتوج للدول المبتكرة والمقلدة، في حين تسعى هذه الدول إلى ابتكار منتوج جديد أو إدخال تعديلات على المنتجات المقلدة.

المبحث الثالث: سياسة التجارة الخارجية

تتبع الدول في محال تجارتها الخارجية عددا من السياسات التجارية التي يمكن أن تتنوع من دولة إلى أخرى حسب ظروفها وتوجهاتها السياسية والاقتصادية وطبيعة الاقتصاد السائد فيها.

المطلب الأول: تعريف وأهداف سياسة التجارة الخارجية.

أولا: تعريف سياسة التجارة الخارجية

تعرف سياسة التجارة الخارجية على أنها:

" مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف. " [1]

"اختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية) وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق. "[2]

" مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق بعض الأهداف." [3]

" اختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق. "[4]

" مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق بعض الأهداف."[5]

ثانيا : أهداف السياسة الخارجية

تعمل سياسة التجارة الخارجية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية.

أ- الأهداف الاقتصادية: تتمثل في:

- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها.
- حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.
- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في محال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج.
- حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حين يجب توفير الظروف الملائمة والمساندة لها.

---

[1] سامي عليف حاتم، مرجع سابق، ص 102

[2] ميراندا زغلول رزق، التجارة الدولية، مصر، 2010، ص 16

[3] زينب حسين عوض الله العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، بيروت، دون سنة الطبع، ص 200

[4] أحمد عبد الخالق، الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية، دون دار النشر 1999، ص 129

[5] السيد عبد المولى، الوجيز في التشريعات الاقتصادية، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999 ص 219 .

- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم[1].

ب الأهداف الاجتماعية تتمثل في:

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الزراعيين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة.
- إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة. [2]

ج الأهداف الإستراتيجية: تتمثل في:

- المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية [3]
- العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة كالبترول مثلا.

المطلب الثاني: سياسة حماية التجارة الخارجية

أولا: تعريف سياسة حماية التجارة الخارجية

تعرف سياسة حماية التجارة الخارجية على أنها:

- تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية[4].
- قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية.[5]

ثانيا: الآراء المؤيدة لسياسة حماية التجارة الخارجية:

يستند أنصار الحماية التجارية إلى مجموعة من الحجج أهمها: [6]

- إتباع هذه السياسة سوف يؤدي إلى تقييد المستوردات وانخفاض حجمها وإزاء هذا الوضع لا يجد المستهلك المحلي مقرا من تحويل إنفاقه من السلع الأجنبية إلى البدائل المحلية.

---

[1] أحمد عبد الخالق، مرجع سابق، ص 137.

[2] أسامة محمد القولي ومجدي محمود شهاب مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997، ص 168

[3] عبد النعيم محمد مبارك و محمد يونس، مرجع سابق، ص 255

[4] رشاد العصار و آخرون، مرجع السابق، ص ص 93-108

[5] رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص ص 282 283

[6] نفس المرجع السابق ذكره، ص 211

- يلزم الدولة الحصول على موارد مالية منتظمة حتى يمكنها القيام بمهامها المختلفة.
- تحديد ووضع تعريفة جمركية مثلى لدخول السلع والخدمات الأجنبية إلى الأسواق المحلية بهدف تحقيق الحماية المثلى للصناعة والسوق في الدولة.
- حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية المتوفرة على خبرة من الوجهة الفنية وثقة في التعامل من الوجهتين التسويقية والائتمانية.
- مواجهة سياسة الإغراق المفتعلة والتي تعني بيع المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية بأسعار أقل من الأسعار التي تباع بها في سوق الدولة الأم، وذلك بفرض رسم جمركي على الواردات يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي وسعر البيع في الدولة الأم.

ثالثا: أدوات سياسة حماية التجارة الخارجية:

تعتمد الدول المنتهجة لسياسة الحماية التجارية على الأدوات التالية:

1-الأدوات السعرية: يظهر تأثير هذا النوع من الأدوات على أسعار الصادرات والواردات وأهمها:

- **الرسوم الجمركية:** تعرف على أنها: "ضريبة تفرض على السلع التي تعبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات وتنقسم إلى[1]:
  - **الرسوم النوعية** و هي التي تفرض في شكل مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة على أساس الخصائص المادية (وزن ، حجم.... إلخ)
  - الرسوم القيمية: وهي التي تفرض بنسبة معينة من قيمة السلعة سواء كانت صادرات أو واردات وهي عادة ما تكون نسبة مئوية.
  - **الرسوم المركبة:** وتتكون هذه الأخيرة من كل من الرسوم الجمركية النوعية والقيمية.
- **نظام الإعانات:** يعرف نظام الإعانات على أنه:

كافة المزايا والتسهيلات والمنح النقدية التي تعطي للمنتج الوطني لكي يكون في وضع تنافس أفضل سواء في السوق الداخلية أو الخارجية. [2]

وتسعى الدولة من خلال هذا النظام إلى كسب الأسواق الخارجية وذلك بتمكين المنتجين والمصدرين المحليين من الحصول على إعانات مقابل بيع منتجاتهم في الخارج وبأثمان لا تحقق لهم الربح.

- **نظام الإغراق:** يتمثل نظام الإغراق في:

[1] اعبد النعيم : مُحَمَّد مبارك و مُحَمَّد يونس، مرجع سابق، ص 289

[2] سيد عابد التجارة الدولية مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية 2001، ص 208

بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية. [1]

2- **الأدوات الكمية**: تنحصر أهمها في:[2]

- **نظام الحصص**: يدور هذا النظام حول قيام الحكومة بتحديد حد أقصى للواردات من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة على أساس عيني (كمية) وقيمي (مبالغ).
- **الحظر (المنع)**: يعرف الحظر على أنه قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية". ويكون على الصادرات أو الواردات أو كليهما، ويأخذ أحد الشكلين التاليين:

- **حظر كلي**: هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج أي اعتمادها سياسة الاكتفاء الذاتي، بمعنى عيشها منعزلة عن العالم الخارجي.
- **حظر جزئي**: هو قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية بالنسبة لبعض الدول وبالنسبة لبعض السلع.

- **تراخيص الاستيراد**: عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مصحوبا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد الذي يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص (إذن) سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك.

3- **الأدوات التجارية**: تتمثل في[3]:

- **المعاهدات التجارية**: هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل جانب المسائل التجارية والاقتصادية، أمور ذات طابع سياسي أو إداري تقوم على مبادئ عامة مثل المساواة والمعاملة بالمثل للدولة الأولى بالرعاية أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطيها الدولة الأخرى لطرف ثالث.
- **الاتفاقات التجارية**: هي اتفاقات قصيرة الأجل عن المعاهدة، كما تتسم بأنها تفصله حيث تشمل قوائم السلع المتبادلة وكيفية تبادلها والمزايا الممنوحة على نحو متبادل فحصي ذات طابع إجرائي وتنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة.
- **اتفاقيات الدفع**: تكوم عادة ملحقة بالاتفاقات التجارية وقد تكون منفصلة عنها، تنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين الدولتين مثل تحديد عملة التعامل، تحديد العمليات الداخلية في التبادل ... إلخ.

[1] محمد عبد العزيز عجيمية الاقتصاد الدولي دون دار نشر، 2000، من 119

[2] المجدي محمود شهاب مرجع سابق، ص 151

[3] رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص 286

المطلب الثالث: سياسة حرية التجارة الخارجية

أولا: تعريف سياسة حرية التجارة الخارجية

تعرق سياسة حرية التجارة بأنها السياسة التي تتبعها الدول والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص والوسائل الأخرى. [1]

ومن هنا نستنتج أن سياسة الحرية تتركز على ضرورة إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات

ثانيا: الآراء المؤيدة لسياسة حرية التجارة الخارجية

تتمثل مجمل الحجج في[2]:

- تتيح حرية التجارة لكل دولة التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي لديها فيها ميزة نسبية على أن تستورد من الخارج السلع التي لديها فيما لا تتميز فيها نسبيا وبتكلفة أقل مما لو قامت بإنتاجها محليا.
- تشجع حرية التجارة التقدم الفني من خلال المنافسة التي تتم بين دول مختلفة مما يؤدي إلى زيادة وتنشيط العمل وتحسين وسائل الإنتاج.
- تؤدي حرية التجارة إلى فتح باب المنافسة بين المشروعات الاحتكارية التي تظهر في غياب المنافسة وتتحكم في الأسعار بما يضر بالمستهلك في السوق المحلية.
- تحفز حرية التجارة كل دولة على التوسع في إنتاج السلع المكثفة للعنصر الوفير والحد من إنتاج السلع المكلفة للعنصر النادر
- تساعد حرية التجارة استخدام كل بلد لموارده الإنتاجية استخداما كاملا والقضاء على ظاهرة الطاقات العاطلة

ثالثا: أدوات سياسة حرية التجارة الخارجية

لأن معظم دول العالم اليوم تتحول إلى اعتماد سياسة الحرية التجارية سواء كان ذلك في مجال السلع والخدمات نجد أن معظم الاتفاقات التجارية تسعى إلى إزالة جميع القيود والعوائق والحواجز التي من شأنها أن تمنع (توقف حركة التجارة عبر الدول و بالتالي فالأدوات المستخدمة في هذا التحول تنحصر أساسا في:[3]

أ- **التكامل الاقتصادي**: يأخذ التكامل الاقتصادي أشكالا عدة منها:

---

[1] أحمد عبد الخالق، مرجع سابق، ص 170

[2] عبد النعيم مُحَمَّد مبارك و مُحَمَّد يونس، مرجع سابق، ص ص (247-249).

[3] مُحَمَّد عبد العزيز عجيمية الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 142

- **منطقة التجارة الحرة:** وهو اتفاق مجموعة الدول على إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة على التبادل فيما بينها مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية وما تفرضه من قيود كمية على تبادلها مع الدول غير الأعضاء
- **الاتحادات الجمركية:** يقصد بالاتحاد الجمركي معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد حيث:
  - توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج.
  - تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي على تنسيق سياساتها التجارية قبل الخارج بصفة خاصة من حيث عقد المعاهدات والاتفاقات التجارية. [1]
- **الاتحادات الاقتصادية:** هو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وإنشاء المشروعات وذلك بفرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الاقتصادية والمالية. حيث تحقق في المستقبل وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم.[2]
- السوق المشتركة: تتفق الدول الأعضاء في حالة السوق المشتركة على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفة موحدة في مواجهة الدول الأخرى غير الأعضاء، بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج بينها كالعمل ورأس المال ومن أمثلتها السوق الأوربية المشتركة التي تأسست عام 1958. [3]

ب- **التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية:** الهدف الأساسي من إنشاء منظمة التجارة العالمية هو السعي لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف هدفه حرية التجارة الدولية من خلال تطبيق مبدأ التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية أي يجب على جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدخول في اتفاقيات للمعاملة حيث تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق تخفيض كبير للتعريفات الجمركية ويختلف معدل خفض الرسوم من سلعة إلى أخرى.

ج- **تحديد التعامل في الصرف الأجنبي:** أي تعويم سعر الصرف بترك قيمة العملة الوطنية تتحدد تلقائيا في سوق الصرف بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق الأجنبي لمنع أي دولة من احتكار التعامل في النقد الأجنبي[4].

[1] عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002 ، ص 287

[2] عبد النعيم مُحَّد مبارك و مُحَّد يونس، مرجع سابق، ص 279

[3] نفس المرجع السابق ذكره، ص 280

[4] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 287

خلاصة الفصل:

إن معرفة التجارة الخارجية وأهميتها الاقتصادية وإظهار خصائصها وكيفية العمل بها وإبراز العوامل التي تؤثر فيها كان هدف هذا الفصل.

وقد تم استخلاص ما يلي:

- ✓ لقد شهدت التجارة الدولية عدة تغيرات هذا ما أثر على تطورها وما أدى إلى ظهور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمنظمة الدولية للتجارة واتفاقياتها.
- ✓ تتشابك و تتصل الدول بعضها مع البعض الآخر تجاريا، و هذا بفعل الأطراف المساهمة في عمليات التجارة الخارجية من مستورد مصدر، بنك ناقل... إلخ.
- ✓ حتى تكون عمليات التجارة الخارجية في غنى عن المخاطر المحتملة وغير المتوقعة التي تتعرض لها أثناء مراحل سيرها فلا بد على الدولة إنتهاج سياسات تجارية تحمي جميع الاطراف المتداخلة فيها.
- ✓ اختيار وسيلة الدفع بدقة وعناية لتجنب تحمل تكاليف أكبر، وحتى تضمن للمصدر وصول المبلغ وعلى العموم فالتجارة الخارجية تعتبر مقياسا للتقدم العلمي والاجتماعي والاقتصادي لأي دولة، وعلى قدر حجم تجارتها الخارجية وقيمتها تتحدد إمكانياتها للتقدم والنمو.

الفصل الثاني

تداعيات جائحة كورونا على تجارة الخارجية في العالم والجزائر

تمهيد الفصل:

إن جائحة كورونا خلقة أزمة اقتصادية عالية التأثير مست جميع أنحاء العالم، وألقت بتداعياتها على كل مناحي الحياة الاقتصادية فيه بشكل جعل الخبراء والمختصين يرفعون من سقف تنبؤاتهم بشأن حدوث انكماش اقتصادي خطير، بناءات على حالة الركود والكساد الاقتصادي التي خلفتها الجائحة في الأشهر الأولى من بدايتها، ونظرا للطبيعة التي تكتسبها جائحة كورونا في كونها كارثة صحية ذات تحديد وجودي على البشرية، فقد خلقت عائقا حقيقيا أمام انسيابية الحياة الاقتصادية وديناميكيتها على المستوى العالمي مما أدى إلى خفض وتيرة النشاط الاقتصادي في العالم وتراجع عجلة الإنتاج، وبفعل تنامي تأثيرات الجائحة واتساع نطاقها، تراجعت معدلات النمو الاقتصادي العالمي وكذلك انخفض الطلب العالمي بشكل ملحوظ، كما تضررت التجارة الدولية للسلع والخدمات لتقييد حركة النقل نتيجة وتعطل سلاسل التوريد، لتمتد آثار الجائحة إلى أسواق النفط العالمية متسببة لها في الخيارات غير مسبوقة، وكذلك الحال في سوق العمل العالمي الذي عرف تأثرا واضحا، ولتخفيف الآثار الاقتصادية لهذه الأزمة سارعت الكثير من دول العالم إلى اتخاذ حزمة من التدابير لإنعاش اقتصادها، إلا أنها واجهت صعوبة في ذلك، نظرا لتعقد مهمة الالتزام بقيود الميزانية وحدود الإنفاق في ظل قوة تداعيات هذه الجائحة وارتفاع درجة عدم اليقين حول مستقبلها، وفي هذا السياق وجدت الجزائر نفسها على غرار بقية دول العالم متأثرة بتداعيات جائحة كورونا على اقتصادها، ونظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري كاقتصاد ريعي قائم على مداخيل المحروقات، كان تأثير الأزمة عليه مزدوجا بسب تراجع الطلب على المحروقات وتهاوي أسعار النفط العالمية، مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى استجابة سريعة لتخفيف الآثار الاقتصادية للجائحة، وذلك من خلال اتخاذ حزمة من التدابير الاستثنائية والظرفية ذات الطابع الاستعجالي، عبر تفعيل أدوات سياستها الاقتصادية المتاحة، وزيادة على دور هذه التدابير في إدارة الأزمة فهي تكتسي أهمية بالغة في حماية مسار الإصلاح المالي والتجديد الاقتصادي الذي سطرته الدولة في مخطط عملها مطلع العام الحالي، كإطار منظم من شأنه تجسيد نموذج قتصادي جديد.

المبحث الأول : عموميات عن جائحة فيروس كورونا.

تم اكتشف فيروس جديد يسمى فيروس المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة كورونا 2 (سارز كوف (2) كمسبب لتفشي أحد الأمراض التي بدأت في الصين سنة 2019 ويسمى المرض الناتج عنه: مرض فيروس كورونا 2019 كوفيد 19.

المطلب الأول: تأطير عام عن جائحة كوفيد 19

كان فيروس كورونا الحدث الاستثنائي الرهيب الذي عنون بداية عام 2020 ، تعتبر فيروسات كورونا فصيلة واسعة الانتشار؛ معروفة بأنها تسبب أمراضا تتراوح من نزلات البرد الشائعة إلى الاعتلالات الأشد وطأة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS) ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (السارس) .[1].

قبل التطرق إلى تعريف فيروس كورونا يجب أن نحدد بعض النقاط التي تجعلنا نفرق بين بين المرض، و الوباء والجائحة

يشار إلى مقدار مرض معين موجود عادة في المجتمع باسم المستوى الأساسي أو المستوى المستوطن للمرض Endemic level وهذا المستوى ليس بالضرورة هو المستوى المطلوب أو المرغوب، فبكل تأكيد فإن مستوى الصفر هو أفضل شيء لكن تأبى سنن الحياة أن يكون مستوى الإصابات بالأمراض صفرا.[2]

إن المستوى المستوطن للمرض هو المستوى الملاحظ وهو المستوى المقبول عموما في حالة عدم التدخل بافتراض أن المستوى ليس مرتفعا بما يكفي لاستنفاد مجموعة الأشخاص المعرضين فقد يستمر المرض في الحدوث عند هذا المستوى إلى أجل غير مسمى (أي يبقى ثابتا وبالتالي غالبا ما ينظر إلى مستوى خط الأساس على أنه المستوى المتوقع للمرض ولا يشكل أي قلق، فالمرض المستوطن Endemic يشير إلى التواجد المستمر و/أو الانتشار المعتاد للمرض في مجموعة سكانية داخل منطقة جغرافية في حين هناك مصطلح قريب هو المرض العرضي Sporadic والذي يشير إلى مرض يحدث بشكل غير دوري وغير منتظم وبدوره لا يشكل هذا النوع من الامراض قلقا في بعض الأحيان ترتفع كمية المرض (أي عدد المصابين) في المجتمع فوق المستوى المتوقع وهذا ما يعرف بالوباء Epidemicأو الوباء المتفشي.[3].

---

[1] World health Organization. (2020, 10 12). Consulté le 15 06, 2023, sur www.who.int: https://www.who.int/ar/news-room/q-a-detail/coronavirus-disease-covid-19

[2] دليلة طالب. . أثر الصادرات و الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة. مجلة درلسات التنمية الاقتصادية، ا (العدد 2)، 34-06. 2020، ص 86

[3] الأونكتاد. . كوفيد19-خطة عمل من عشر نقاط لتعزيز التجارة الدولية وتسير حركة النقل في ظل الجائحة. 2021، ص 118

ويشير الوباء المتفشي إلى زيادة غالبا مفاجئة في عدد حالات المرض فوق ما هو متوقع عادة في تلك تلك المنطقة. كما تشير الجائحة Pandemic إلى وباء انتشر في عدة بلدان الفئة من السكان في أو قارات، وعادة ما يصيب عددا كبيرا من الناس. [1]

وبعد توضيح الفرق بين المرض والوباء والجائحة سنتطرق الأن إلى تعريف جائحة مرض covid19- كوفيد 19- هو المرض الناجم عن فيروس كورونا المستجد المسمى فيروس كورونا – سارس – 2. وقد اكتشفت منظمة الصحة العالمية هذا الفيروس المستجد لأول مرة في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019 بعد الإبلاغ عن مجموعة من حالات الالتهاب الرئوي الفيروسي في ووهان بجمهورية الصين الشعبية وهو سلالة جديدة من فيروس كورونا لم تكشف إصابة البشر بها سابقا. [2]

وهي عائلة كبيرة من فيروسات الجهاز التنفسي ويسبب بعضها أمراضا أقل من غيرها مثل نزلات البرد وأمورا أخرى أشد مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة وتنتقل بعض هذه الفيروسات بسهولة من شخص لآخر ، عكس فيروسات أخرى. [3]

فيروسات كورونا هي سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان، ومن المعروف أن من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر أمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخاصة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة عددا (سارس)، ويسمى فيروس كورونا المكتشف مؤخرا مرض كوفيد – 19[4].

مرض كوفيد – 19 هو مرض معد يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا. ولم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس الجديد ومرضه قبل بدء تفشيه في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019. وقد تحول إلى جائحة تؤثر على العديد من بلدان العالم.[5]

ولكن كيف يمكن لهذا المرض الإنتشار وتحوله إلى جائحة عالمية؟ هذاالسؤال سنجيب عليه في الأتي:

إن إنتشار المرض وتحوله لجائحة عالمية نشأت العديد من النظريات حول المكان الذي ظهرت فيه الحالة الأولى يعتقد أن أول حالة مسجلة يعود تاريخها إلى 1 ديسمبر من عام 2019 في ووهان مقاطعة خوبي الصين، ازدادت خلال الشهر التالي عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا في خوبي تدريجيا. ووفقا لمصادر صينية رسمية

[1] الأحمد قندوز، دور التمويل الإسلامي في حالات الجوانح دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2020، ص 12

[2] Organization World health, 2020, op.cit 2

[3] أخبار الأمم المتحدة. 2,08042020 منظمة العمل: موقعwww .News.un.org. تم الإطلاع عليه بتاريخ، 15/ 06/ 2023، على الساعة 10 صباحا

[4] صندوق النقد العربي. . التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2021 ص 19

[5] نفس المرجع السابق ذكره، ص 21

كانت هذه الحالات مرتبطة في الغالب بسوق ووهان للمأكولات البحرية الذي يبيع أيضا الحيوانات الحية، ووجدت نظرية واحدة تقول إن الفيروس جاء من إحدى هذه الحيوانات؛ تضاعف عدد الحالات تقريبا بمعدل كل سبعة أيام ونصف خلال المراحل الأولى من تفشي المرض. وفي أوائل ومنتصف يناير من عام 2020 بدأ الفيروس بالانتشار إلى مقاطعات صينية أخرى سجلت في 31 يناير من عام 2020 أولى الحالات المؤكدة في إيطاليا وهما سائحان من الصين. اعتبارا من 13 مارس من عام 2020 اعتبرت أوروبا المركز النشط للوباء من قبل منظمة الصحة العالمية لتفوق إيطاليا على الصين باعتبارها الدولة التي سجلت أكبر عدد من الوفيات إلى أن أعلنت منظمة الصحة العالمية بتاريخ 11 مارس 2020 أن فيروس كورونا أصبح جائحة عالمية على لسان المدير العام للمنظمة السيد تيدروس ادها نوم.[1]

المطلب الثاني: مراحل انتشار فيروس كورونا وتحوله من أزمة صحية إلى أزمة إقتصادية..

أولا: مراحل إنتشار فيروس كورونا

أظهرت البيانات أنه الفيروس المسبب لكوفيد 19 ينتشر من شخص لآخر من خلال المخالطة اللصيقة (ضمن 6 أقدام، أو 2 متر). وينتشر الفيروس عن طريق الرذاذ التنفسي المنطلق عندما يسعل المصاب بالفيروس أو يعطس أو يتنفس أو يغني أو يتحدث. يمكن استنشاق هذا الرذاذ أو دخوله في فم شخص قريب أو أنفه أو عينه. ويمكن أحيانًا أن ينتشر فيروس كوفيد 19 عند تعرض الشخص لقطيرات صغيرة تبقى عالقة في الهواء لعدة دقائق أو ساعات ويسمى ذلك الانتقال بالهواء من غير المعروف حتى الآن مدى شيوع انتشار الفيروس بهذه الطريقة. ويمكن أن ينتقل أيضًا إذا لمس الشخص سطحًا عليه الفيروس ثم لمس فمه أو أنفه أو عينيه، مع أن هذه ليست الطريقة الرئيسية لانتقاله[2].

انتشر فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 في البداية كما يلي :[3]

- ❖ في 13 جانفي 2020 أين أبلغت وزارة الصحة العامة في تايلند عن أول حالة مؤكدة مختبريا للإصابة بفيروس كورونا المستجد كوفيد- 19 لشخص وافد من مدينة ووهان بإقليم هوباي في الصين، والحالة تخص امرأة صينية تبلغ من العمر 61 عاما وهي من سمان مدينة ووهان لإقليم هوباي الصيني.

[1] صلاح الدين بولعراس، الاقتصاد الجزائري في التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير الجزائر، رقم 20، 2020، ص 3

[2] مروة كراملة فاطمة رحال، القال حدة حبيزة، تأثير الازمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري نموذجيا، مجلة التمكين الاجتماعي، الجزائر رقم 02 جوان 2020، ص 76

[3] أحمد غبولي، الطاهر تواينية، دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا (كوفيد (19) على الاقتصاد العالمي الأزمة الاقتصادية العالمية، بمجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير الجزائر، رقم 20 . بتمبر 2020، ص ص 3-4

- ❖ في 5 جانفي 2020 ظهرت على هذه المرأة أعراض تمثلت في الحمى مصحوبة بالرعشة والتهاب الحلق – والصداع.
- ❖ في 8 جانفي 2020 سافرت المرأة على رحلة مباشرة من مدينة ووهان إلى تايلند برفقة خمسة من أفراد أسرتها في جولة سياحية ضمت 16 شخصا، و في اليوم ذاته تعرف جهاز الرصد الحراري في مطار سوفارنابومي في تايلند على أعراض الحمى لدى المسافرة، و بعد أخذ حرارتها و إجراء تقييم أولي لها، نقلت المريضة إلى المستشفى المزيد من التقصي و العلاج، مما أثبت تعرض المريضة للفيروس، و قد أفادت بزيارتها سوق الأغذية الطازجة المحلية في ووهان بشكل منتظم قبل بدء ظهور أعراض المرض عليها في 5 جانفي 2020، غير أنها نفت زيارتها لسوق المأكولات البحرية في هوانان جنوب الصين، و هو المكان الذي اكتشفت فيه معظم الحالات المؤكدة الأخرى.
- ❖ في 12 جانفي 2020 أظهر الفحص المختبري للعينات بواسطة المنتسخة العكسية للتفاعل التسلسلي للبوليمراز (RT-PCR) نتيجة ايجابية تؤكد الاصابة بفيروس كورونا. بعد أن كانت بؤرة المرض محصورة في مدينة ووهان وبعض الدول الآسيوية، تحولت في أوائل مارس 2020 النقطة المحورية للعدوى من الصين إلى أوروبا وبشكل كبير كل من بريطانيا، إسبانيا، إيطاليا، ألمانيا، وفرنسا، ليتحول تركيز الإصابات المؤكدة في العالم إلى الولايات المتحدة الأمريكية بحلول شهر أفريل، حيث تسارع تزايد عدد الإصابات وما إنجر عنها من وفيات إنطلاقا من شهر مارس.

إن السبب الرئيسي وكما يرجحه الكثير في اتساع رقعة الوباء والانتشار الكبير للمرض في معظم أنحاء العالم يعود بدرجة أولى إلى حركة وتنقل الأشخاص بين البلدان، إذ يمكن أن يلتقط الأشخاص عدوى المرض من أشخاص آخرين مصابين بالفيروس، وينتشر المرض بشكل أساسي من شخص إلى آخر عن طريق القطيرات الصغيرة التي يفرزها الشخص المصاب من أنفه أو فمه عندما يسعل أو يعطس أو يتكلم، وهذه القطيرات من شخص مصاب بعدوى الفيروس، وقد تحط هذه القطيرات على الأشياء والأسطح المحيطة بالشخص ليصاب حينها الأشخاص بالعدوى عند ملامستهم.[1]

ثانيا: تحول فيروس كورونا من أزمة صحية إلى أزمة إقتصادية

بعد ظهور وباء فيروس كورونا في الصين اجتاح العالم في أيام معدودات فمن الصين إلى أوروبا ثم أمريكا الشمالية والجنوبية ثم إفريقيا ، أمام ذلك شرعت كل الدول في اتخاذ إجراءات الغرض منها كبح تزايد حالات العدوى؛ وقد اختلفت من بلد لآخر ، ووضع صناع القرار أمام معادلة صعبة حيث احتاروا بين خياري فرض الحجر الشامل لإنقاذ الأرواح؛ أو اتباع إجراءات أقل صرامة ومنح الاقتصاد متنفسا.

[1] مركز التجارة الدولية . .كوفيد-19: الاغلاق الكبير وأثره على المؤسسات الصغيرة. ماكنزيأندكومباني. 2021، ص 44

لم يكن بوسع الدول أن توفق بين الجانب الانساني الصحي والجانب الاقتصادي معا في إطار اتباع سياسات الحد من انتشار فيروس كورونا المستجد وكان لابد من تفضيل قطاع عن الآخر، فاختارت بعضها مثل بريطانيا التعامل مع الجائحة بطريقة مناعة القطيع حيث تستمر الحياة الاقتصادية مع بعض الاجراءات والتدابير ؛ واختارت الأخرى الحجر الكامل مثل الصين وبقت الدول الأخرى مترددة بين هذا وذاك . [1]

فقد إنتقلةهذه الأزمة الصحية التي تسببها الأوبئة أو الجوائح إلى الاقتصاد عبر العديد من القنوات يمكن تلخيصها في القنوات التالية:

1. إضطرابات العرض:

تنجم هذه الاضطرابات عن مجموعة من العوامل منها[2]:

- حالات المرض والوفيات.
- جهود وتدابير احتواء الأزمة التي تحد من الحركة
- ارتفاع تكلفة ممارسة الأعمال نظرا للقيود على سلاسل العرض وتقليص الائتمان
- تراجع استخدام الطاقة الإنتاجية بسبب تدابير احتواء المرض ومنع انتشاره عبر عمليات الإغلاق والحجر الصحي إضافة إلى عدم تمكن المؤسسات التي تعتمد على سلاسل العرض من الحصول على السلع الوسيطة التي تحتاج إليها سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي
- إضرار الإجراءات المتخذة لمنع انتشار الجائحة بأهم القطاعات الغنية بالوظائف إذ عرفت العديد من المؤسسات الاقتصادية إيقاف إنتاجها ووصل الأمر إلى حد اغلاقها كما أن عملية | التزود بالموارد الأولية عرفت الكثير من الاضطراب مما أثر على الإنتاج
- اضطراب عمليات الإنتاج والصناعة التحويلية وارجاء الخطط الاستثمارية وتزداد هذه الصدمات تعقيدا بفعل هبوط ثقة دوائر الأعمال والمستهلكين كما حدث في مختلف اقتصاديات دول العالم جراء هذه الجائحة
- التوقف المفاجئ لنشاط التصنيع في المناطق الأكثر تضررا سبب اختناقات في سلاسل القيمة العالمية فقد دعمت المخزونات العرض لفترة من الوقت ولكن مع هياكل الإنتاج المعمولة في الوقت الحاضر لكن مدة وحجم تفشي جائحة Covid 19-استنفذ المخزونات الأمر الذي أدى بدوره إلى إغلاق المصانع على نطاق واسع بسبب نقص المدخلات الوسيطة

[1] علي العبسي وحمزة مجانية، تداعيات فيركس كورونا الاثار الاجتماعية والاقتصادية وأهم التدابير للحد من الجائحة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسير : 2020، ص98(

[2] رامي حريد، و عبد الكريم تامين. . دراسة تحليلية لتداعيات فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي. مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، (العدد 11)،، 2022، ص 25-.

- التراجع الحاد في صادرات السلع النهائية المصنعة ومدخلات السلع أثر بشكل أكبر على الأرباح والعمالة مع أن الفرضية المعتدلة هي أن الأرباح ستتحقق في البداية لكن مع استمرار الأزمة انخفض التوظيف والأجور وبالتالي طالت عواقب الاضطرابات جانبي العرض والطلب الكلى

2. اضطرابات الطلب

يعود مصدر هذه الاضطرابات إلى : [1]

- التأثير الكبير لتراجع الثقة والخوف والهلع الذي يصيب الناس على الاستهلاك والطلب في عديد القطاعات الاقتصادية ومن أهمها القطاع السياحي والسفر .
- انخفاض الطلب بسبب ارتفاع عدم اليقين وزيادة السلوك التحوطي وجهود احتواء الأزمة وتصاعد التكاليف المالية التي تحد من القدرة على الإنفاق ستنتقل هذه الآثار عبر الحدود.
- تراجع المداخيل نتيجة تخفيض ساعات العمل وتسريح العمال وغيرها قلل من انفاق الأسر وزاد من انعدام الأمن الاقتصادي لأولئك الذين لا يستطيعون الوصول إلى شبكة الأمان الاجتماعي.
- تأخر الاستثمار الخاص نتيجة زيادة عدم اليقين بشأن آثار الصدمة مع ارتفاع الطلب الحكومي في العديد من البلدان لمكافحة العدوى من خلال مبادرات المساعدة الصحية الطارئة.
- إقدام الشركات على تسريح العمالة لأنها غير قادرة على دفع رواتبها ما أثر بصفة خاصة بعض القطاعات كالسياحة والنقل فمثلا منذ أن بدأ التراجع في سوق الأسهم الأمريكية جراء الجائحة تضررت أسعار أسهم خطوط الطيران.
- تراجع مستوى الإنفاق نتيجة لخسائر الدخل والخوف من انتقال العدوى وتصاعد أجواء عدم اليقين.
- تدهور مشاعر المستهلكين ومؤسسات الأعمال دفع الشركات إلى توقع انخفاض الطلب مما أدى بها إلى الحد من إنفاقها واستثماراتها. وهذا الأمر أدى بدوره إلى تفاقم حالات إغلاق الشركات وفقدان الوظائف.

3. اضطرابات التمويل

تعود هذه الاضطرابات إلى مجموعة من العوامل منها : [2]

- انخفاض الإيرادات واضعاف المراكز الخارجية بسبب تراجع عائدات التصدير نتيجة انخفاض أسعار السلع الأولية البلدان المصدرة للنفط مثلا) مما يضع ضغوطا على ميزانيات الحكومات وبفضي إلى انتشار التداعيات إلى بقية الاقتصاد من ناحية أخرى.

[1] رامي حريد، و عبد الكريم تامين. مرجع سابق، ص 30

[2] مركز التجارة الدولية . .كوفيد-19، مرجع سابق، ص 64

- انخفاض التدفقات الداخلة من تحويلات العاملين في الخارج وضعف الطلب من بقية البلدان على السلع والخدمات.
- تراجع تدفقات استثمارات الحافظة نتيجة الارتفاعات الحادة في درجة العزوف العالمية عن المخاطر وهروب رؤوس الأموال إلى الأصول المأمونة فمثلا عرفت تدفقات استثمارات الحافظة إلى منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تراجعا بنحو 2 مليار دولار منذ منتصف فيفري 2020 بينما شهدت المنطقة خروج تدفقات كبيرة. فأسعار الأسهم انخفضت وفروق العائد على السندات اتسعت وضيق الأوضاع المالية التي يشهدها العالم شكلت تحديا جسيما حيث تشير التقديرات إلى وصول الديون السيادية الخارجية التي يحل أجل استحقاقها على المنطقة في 2020 إلى 35 مليار دولار.
- أدت الزيادة في النفور من المخاطر منذ صدمة الجائحة Covid 19-والتوجه نحو الأصول السائلة في مواجهة عدم اليقين إلى دفع أسواق الأسهم بالفعل إلى منطقة التصحيح في بعض الحالات كانت التصحيحات الفورية شديدة كما كان خلال الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 كما ارتفعت التقلبات بشكل كبير بعد رهانات الملاذ الآمن وأظهرت أسواق السندات انتكاسات حادة؛ جاءت الصدمة بعد طفرة غير مسبوقة في الاقتراض العام والخاص حيث بلغ إجمالي أرصدة الديون 229 تريليون دولار نهاية عام 2018 وهو أكثر من مرتين ونصف من الناتج المحلي الإجمالي العالمي صاعدا بذلك من 152 تريليون دولار في بداية الأزمة المالية العالمية سنة 2008.
- كان مصدرو السلع المثقلة بالديون على الخط الأمامي من الضغوط الاقتصادية المتعلقة بالديون جراء انتشار الجائحة لاسيما حيث كانت احتياطات النقد الأجنبي في اتجاه الهبوط لكن القروض لقطاع الشركات كانت سمة بارزة في فترة ما بعد الأزمة بما في ذلك للشركات في الاقتصاديات الناشئة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن المبلغ العالمي المستحق لسندات الشركات غير المالية بلغ 13.5 تريليون دولار أمريكي أي أكثر من ضعف قيمتها الحقيقية نهاية عام 2008 مع وصول الإصدار من الدرجة غير الاستثمارية إلى 25 بالمئة من إجمالي الإصدار .
- أرهقت الأوضاع السابقة أكثر القطاعات والشركات التي تتعرض لحالة اضطراب في سلاسل التوريد الناجمة عن انتشار الفيروس وهذا يثير احتمال حدوث أزمة ائتمان في فترة مديونية عالية وتراجع النمو العالمي وانخفاض أرباح العملات الأجنبية على الرغم من معدلات الفائدة المنخفضة للغاية.

بالرغم من تخفيفات قيود الحجر وفتح الحدود في أغلبية دول العالم نهاية عام 2020 ؛ إلا أن ذلك لم يكن كاف لتجاوز كل تلك العقبات فوصفت أغلب الهيئات الاقتصادية الرسمية الوضع بالأزمة على رأسهم صندوق النقد الدولي؛ الذي أقر في خطاب عبر موقعه الرسمي بتاريخ 09/04/2020 أن النمو العالمي سوف ينتحول إلى معدلات سالبة حادة؛ وتوقع أسوأ تداعيات اقتصادية منذ سنوات الكساد الكبير بهذا الصدد وكما سميت

الأزمات الاقتصادية الكبرى السابقة؛ مثل الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي والركود الكبير الذي أعقب الأزمة المالية العالمية كان لابد من تسمية الأخيرة ، فأطلقت كبيرة الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي غيتا غوبينات Gita Gopinath عبارة العزل الكبير على ما عاشه العالم عام 2020 ولا يزال يعيشه جراء جائحة Covid 19-وهي تشير إلى الحظر الموجود في العالم وحالة الإغلاق التجاري الواسع."[1]

وفي محاولة لفهم الآثار الاقتصادية المترتبة عن وباء كورونا التفت الكثير من المحللين الاقتصاديين إلى مقارنة أوضاع الاقتصاد العالمي إبان Covid 19-والأوضاع خلال الأزمات الاقتصادية السابقة. [2]

كانت الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في 2008 الأقرب إلى التي أشعلها العزل الكبير يشير المحلل الاقتصادي نوريبل روبيني؛ إلى أن الصدمة الأخيرة التي لحقت بالاقتصاد العالمي أسرع وأكثر حدة من سابقتها؛ وحتى من فترة الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن العشرين حيث انهارت أسواق البورصة بنحو 50% أو أكثر؛ وتجمدت أسواق الائتمان في الواقعتين السابقتين وأعقب ذلك حالات إفلاس هائلة وأكثر من ذلك كله استغرق حوالي 9 أشهر لتكتمل فصوله لكن في الأزمة الحالية تجسدت تداعيات وخيمة على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى الصعيد المالي في غضون 3 أسابيع .[3]

في رأي آخر يقول أنه لا يمكن أن تشارك النظرة المتشائمة للركود الناجم عن الجائحة؛ بأنه سيكون أسوأ ركود في المائة والخمسين سنة الماضية؛ وأسوأ من الأزمة المالية العالمية بشكل خاص بالاعتماد على ما جاء به عالم الاقتصاد البيروفي في زمن الجائحة هيرناندو دي سوتو حول المقدرات التي تحتوي عليها الدول النامية؛ والتي يمكن استغلالها بالشكل الذي يحدث فارقا في اقتصاد العالم وبما يمكن إن يسهم في التعافي الاقتصادي السريع والسليم، كما أنه بالتأكيد سوف تطال العالم تغييرات عميقة على مستوى الإيديولوجيا والاقتصاد[4].

في رأي مغاير تماما لستيفن روش في مقالته الأزمة والمقارنة المضللة أن كل تلك المقارنة خطأ وكلها مملوءة بالتضليل؛ ولا مجال للمقارنة بين أزمتين لم يكن سببهما واحد ولن يكون العلاج واحد، فالأزمة المالية العالمية كانت صدمة مالية ألحقت خسائر بالاقتصاد الحقيقي على نقيض ذلك فأزمة Corvid 199-أزمة صحية عامة تسببت جهود احتواءها الصارمة من إغلاق وحظر تجوال؛ في صدمة للاقتصاد الحقيقي هذا بالنسبة للسبب أما بالنسبة لإجراءات العلاج فيقول ستيفن أن إجراءات البنك الفدرالي الامريكي خلال أزمة 2008 ؛ كانت

---

[1] أكريستالينا غورغيفا، صندوق النقد الدولي، من www.imf.org

[2] Curtain-Raiser- https://www.imf.org/ar/News/Articles/sp040920-SMs2020/ vu e le2022/04/07/ 2 ROUBINI, N. (2020, 03 24).

[3] NOURIEL ROUBINI., sur nourielroubini.com: https://nourielroubini.com/a-greater-depression/ Consulté le 06 05, 2022

[4] عثمانية، عالم ما بعد جائحة كوفيد – 19، دار ميم للنشر، الجزائر، 2020، ص 87.

مناسبة وحاسمة في معالجة المصدر الأساسي للصدمة ولا يمكن له أن يلعب نفس الدور فليست كل المشاكل تحل بالعلاجات النقدية ولا بمهاجمة مصدرها بل بعضها تستلزم تدابير خلاقة وسريعة.[1]

لعل ما تشترك فيه مختلف الآراء ومما لا شك فيه أن الجائحة الوبائية الناتجة عن فيروس Covid 19-وبأي مصطلح أطلق عليها خلفت تداعيات كبيرة على الاقتصاد العالمي وندوبا بليغة شلت شتى القطاعات والمجالات وأيا كانت النتيجة فإنها ستغير من خارطة العالم والاقتصاد وأنه إن طال الأمر فيسبب التدخل المباشر للدول الحفاظ على توازناتها [2]

المطلب الثالث: انعكاسات فيروس كورونا على الأرواح البشرية

نلاحظ من خلال الجدول الأتي أن عدد المصابين بفيروس كورونا في العالم لغاية 31/05/2020 بلغ حوالي ستة ملايين و 200 ألف و 772 حالة، متجاوزا عدد الوفيات من جراء هذا الفيروس 371 ألف حالة، منها أكثر من مليوني و 736 ألف و 928 حالة تماثلت للشفاء، متصدرة الولايات المتحدة الأمريكية عدد المصابين بفيروس كورونا عالميا بأكثر من مليون و 819 ألف و 797 حالة مؤكدة و 105 ألف و 634 حالة وفاة، متماثلا للشفاء أكثر من 535 ألف حالة، لتليها بعد ذلك البرازيل بأكثر من 501 ألف و 985 حالة وفاة بعدد موتى بلغ 28 ألف حالة وفاة، ثم روسيا في المرتبة الثالثة بإصابات مؤكدة بلغت 405 ألف و 843 حالة وفاة، بعدد وفيات أقل نسبيا بالغة 4 ألاف و 693 حالة وفاة، ثم تليها اسبانيا ب 286 ألف و 308 حالة، شهدت 27 ألف و 125 حالة وفاة، تشافي منها 196 ألف و 958 حالة، تليها في المرتبة الخامسة بريطانيا ثم ايطاليا بحوالي 274 ألف و 232 ألف حالة مؤكدة على التوالي، ثم فرنسا فالهند و جاءت بعدها كل من ألمانيا و تركيا في المرتبتين التاسعة و العاشرة[3].

[1] 2 STEPHEN, R. (2020, 03 19). PROJECT SYNDICAT.. sur https://www1. project--syndicate.org: https://www1.projectsyndicate.org/commentary/covid-19-crisis-nothing-like-2008-by-stephen-s-roach-2020-03/arabic Consulté le 29.4, 2022

[2] مركز التجارة الدولية . . كوفيد-19، مرجع سابق، ص 81

[3] أكريستالينا غورغيفا، صندوق النقد الدولي، مرجع سابق

الجدول رقم (01): عدد الإصابات المؤكدة والموتى وحالات الشفاء في بعض الدول.

Country,other	Total cases	Total deaths	Total recovered
World	6,200,722	371.763	2,763,928
USA	1,819,797	105,634	535,379
Brazil	501,985	28,872	205,371
Russia	405,843	4,693	171,883
Spain	286,308	27.125	196,958
UK	274,762	38,489	N/A
Italy	232,664	33,340	155,633
France	188,625	28,771	68,268
India	186,371	5,269	88,808
Germany	183,370	8,602	165,200
Turkey	163,103	4,515	126,984

المصدر: covid-19 coronavirus pandemic. 14/06/ 2023. 23h. Disponible sur https://www.worldometers.info/coronavirus/#countries

المبحث الثاني: انعكاسات جائحة كوفيد-19على الاقتصاد العالمي

ساهمت جائحة كوفيد- 19 مثل أي أزمة أخرى في عدة تداعيات سلبية على الاقتصاد العالمي، كتراجع الطلب العالمي، هبوط أسعار السلع الأساسية ،تراجع تدفق رؤوس الأموال، ومن أبرز مظاهر التأثير ما يلي:[1]

- تراجع معدل نمو الناتج الإجمالي العالمي إلى 3.3% في سنة 2020 مقابل 8.2%سنة 2019، وقد كان التراجع أكثر حدة في اقتصاديات الدول النامية، حيث تراجع بنحو 3.6% خلال عام2020؛
- خسر الاقتصاد العالمي ما يعادل 114 مليون وظيفة عام 2020، حيث ارتفع معدل البطالة العالمي من8.4% عام 2019 إلى 6.6% عام 2020، كما انخفض دخل العمل العالمي بنسبة 3.8%؛
- أدى التوسع في البرامج التحفيزية خلال الجائحة إلى ارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي في الدول النامية واقتصاديات الناشئة ليبلغ نحو 2.1143مليار دولار عام 2020 مقابل حوالي 10600مليار دولار عام 2019.
- شهدت أسواق المال العالمية تحديات كبيرة خلال الأزمة الصحية، حيث حقق مؤشر سوق المملكة المتحدة وفرنسا وهونج كونج انخفاضا بنحو 49.15% ، 5.8%، 52.3% على الترتيب، واعتبر سوق دبي المالي من أكثر الأسواق المالية العربية تأثرا، حيث تراجع هذا المؤشر ب 7.21%

إلى جانب ما سبق ثمة سمات أخرى زادت من عمق تأثير الأزمة، حيث تنطوي على صدمة كبيرة في العرض على الصعيد المحلي مع التراجع الكبير في النشاط الاقتصادي، بسبب تدابير التباعد الاجتماعي ،كما أن إنهيار سلاسل التوريد الدولية أدت إلى نقص المدخلات الرئيسية، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية.[2]

المطلب الأول: انعكاسات جائحة كوفيد -19 على التجارة العالمية

1-أسباب تأثر التجارة العالمية بجائحة كوفيد-19:اعتبرت التجارة الخارجية قناة لانتقال الأزمة الصحية إلى الاقتصاد العالمي وهي من بين أكثر القطاعات تأثرا بالجائحة وهذا نظرا للأسباب التالية:

1-1**تأثر اقتصاديات الدول الكبرى**: تعتبر الولايات المتحدة والصين واليابان وألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا أكثر الدول تضررا من جائحة كوفيد-19، وتمثل هذه الاقتصاديات مجتمعة حوالي 60% من

[1] الوليد أحمد طلحة. . التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية. صندوق النقد العربي. 2020، ص 16

[2] كيينة حميدي، الترجمة= صمود، في زمن الجائحة، " في زمن الكورونا كوفيد 19، المركز الديمقراطي العربي لدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. برلين، ألمانيا، 2022 ص 16

الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و65% من التصنيع العالمي وأكثر من 40% من الصادرات الصناعية، بينما تشكل أجزاء رئيسية من سلاسل القيمة العالمية، وقد أثرت الإجراءات والتدابير الاحترازية على مستوى الطلب والإنتاج في هذه الاقتصاديات .[1]

2-1**تراجع قطاع السياحة والنقل**: تمثل السياحة نحو 30% من صادرات الخدمات عالميا وما يصل الى 45% من صادرات الخدمات في البلدان النامية، ويعتبر قطاع السياحة والنقل من أكثر القطاعات تضررا بتداعيات جائحة كوفيد-91، فبحلول ماي 2020 حظرت 113 دولة السفر من أجل احتواء الفيروس، كما انخفض عدد السياح الدوليين الى 60% سنة 2020 مقارنة بـ 08%سنة 2019، وأكبر بـ 02 مرة مقارنة بأزمة (مركز التجارة الدولية ، 2020، صفحة 3)، وفي هذا الصدد خسرت شركات النقل الجوية العربية وحدها ما يقارب 32 مليون مليار دولار من الإيرادات.[2]

3-1**ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي**: يؤدي ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي في الدول النامية إلى زيادة تكاليف التجارة المسعرة بالدولار، على أساس مرجح ارتفع الدولار أمريكي بنسبة 5.9% ما بين فيفري إلى أفريل2020 مقابل عملات الاقتصادات الناشئة، وهو ما أدى إلى ضغوط هبوطية في التجارة الدولية [3]

2- **قنوات تأثير جائحة كوفيد -19 على التجارة العالمية**:تؤدي الصدمات التي تعرضت لها سلاسل القيمة العالمية إلى مواجهة الاقتصادات الأكثر "انفتاحا" في قطاعات التصنيع عدة صدمات نذكرها فيما يلي:

- تعيق الاضطرابات المباشرة في الإمداد عمليات الإنتاج، حيث أثر الفيروس بشكل كبير على مركز التصنيع في العالم شرق أسيا وانتشر بسرعة في البلدان الصناعية الأخرى.

[1] أحمد حسين بتال،و أسر ياسين. تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل المواجهة، أفريل 2020، متوفر على الاربط الالكتروني التالي
https://www.researchgate.net/publication/340925777_tathyr_jayht_kwrwna_ly_alaqtsad_alalmy_wsbl_almwajht_m_ashart_khast_llraq تم الإطلاع عليه في 22/ 6/ 2023

[2] سفيان خموني، و كمال شريطK أثر جائحة فيروس كورونا كوفيد 19 على أسعار المواد الغذائية غير المدعمة في الجزائر خلال النصف الأول من سنة 2020. مجلة الإستراتيجية والتنمية، تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/146471

[3] الوليد أحمد طلحة.، مرجع سابق، ص 34

- تؤدي عدوى سلسلة التوريد إلى تضخيم صدمات العرض المباشرة، حيث تجد قطاعات التصنيع في الدول الأقل تضرراً صعوبة في الحصول على المدخلات الصناعية المستوردة الضرورية من الدول المتضررة بشدة؛ تراجع مستويات الطلب بسبب تراجع مؤشرات الطلب الكلي وحالة الركود.

ويمكن إبراز قنوات تأثير جائحة كوفيد-19على التجارة العالمية من جانبين:

- **من ناحية الطلب**:يبرز التأثير التجاري الفوري لوباء كوفيد-19 من جهتين، من جهة فقد ساهم الارتفاع المفاجئ في الطلب العالمي على الإمدادات الطبية ذات الصلة بالجائحة، والتي تجاوزت مستويات الإنتاج المحلي، مما أدى إلى زيادة الواردات وارتفاع الأسعار في الوقت نفسه، وقد أدت قيود التصدير التي فرضتها الاقتصادات الكبرى التي تواجه نقصا في عرض المنتجات الطبية إلى زيادة الأسعار، ومن جهة أخرى فإن تداعيات الجائحة ساهمت في التراجع المستمر في الطلب الكلي، من خلال قنوات انتقال مختلفة مثل : انخفاض الإنفاق الأسري، وزيادة عدم اليقين في الأعمال التجارية بشأن الطلب المستقبلي الذي يحد من الاستثمار التجاري. [1]

- **من ناحية العرض**:أصبحت محركات الطاقة الإنتاجية (العمالة، رأس المال) غير مستغلة بشكل كامل طيلة فترة تفشي الجائحة نتيجة للسياسات الاحترازية المتخذة مثل عمليات الحجر الصحي في عدد من الدول المتقدمة والاقتصادات الناشئة، وحالات الإصابات والوفيات. ومن جهة أخرى فان القطاعات الرئيسية في العالم (صناعات السيارات، الأدوات الإلكترونية والكهربائية) ،تتركز في الاقتصادات الناشئة كالصين واليابان، كوريا الجنوبية التي تعتبر من أوائل الدول التي أصابها الوباء، بالإضافة إلى الشركات الصناعية الكبرى في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أدى إلى انقطاع الإمدادات مما أثر على عملية الإنتاج، وهو ما أدى إلى صدمات عرض أكبر في دول العالم [2]

3 –مظاهر تأثير جائحة كوفيد-19 على التجارة العالمية: يمكن توضيح مظاهر تأثر التجارة العالمية بجائحة كوفيد-91 من خلال ما يلي:

3-1**من حيث الحجم**: بلغ حجم التجارة الدولية قيمة 22 تريليون دولار سنة 2020، حيث انخفضت بنسبة 12% مقابل سنة 2019، وقد تراجعت تجارة البضائع بنسبة 8% وتقلصت تجارة الخدمات بنسبة 21% على أساس سنوي في عام 2020، اذ تراجعت التجارة السلعية العالمية بنسبة 3.14% في الربع الثاني

[1] سفيان خموني، و كمال شريط، إدارة المخاطر الوبائية جائحة فيروس كورونا كوفيد 19 تجربة الصين أم جمهورية كوريا، http://www.aps.dz/ar/economie/88066-38-89 تم الإطلاع عليه في تاريخ 20- 06- 2023، ص 07

[2] نفس المرجع السابق ذكره، ص 08

في سنة 2020 مقارنة بالفترة السابقة، ويعود ذلك لتدابير الاحترازية المتخذة ، هذا الانكماش كان أكثر حدة من الانخفاض البالغ 2.10% المسجل خلال الأزمة المالية بين الربع الثالث من عام 2008 والربع الأول من عام 2009 ،والشكل الموالي يوضح تطور حجم التجارة العالمية خلال الفترة (2016-2020). [1]

شكل رقم(01): تطور حجم التجارة العالمية خلال الفترة (2016 –2020)

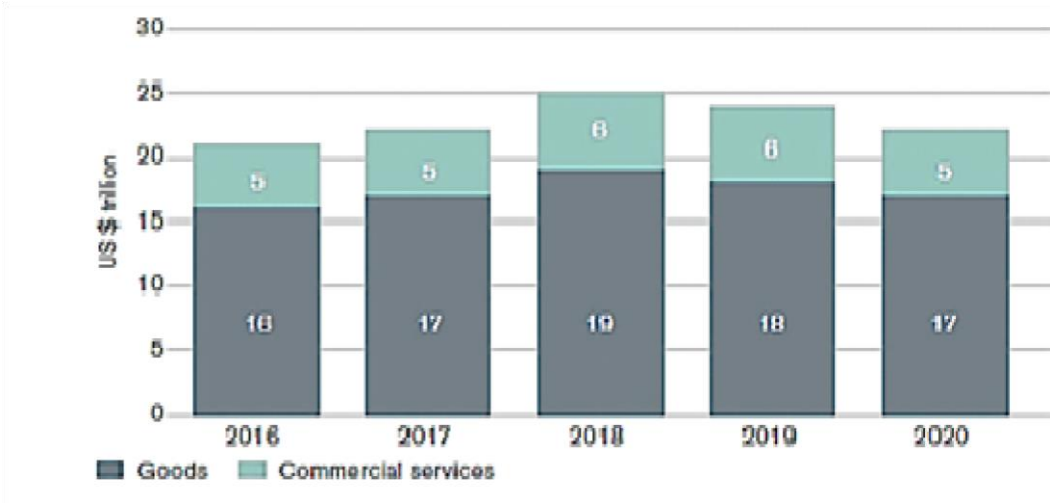

Source: World Trade Statistical Review 2021p14

2-3**من حيث التوزيع القطاعي**: يمكن إبراز تأثير جائحة كوفيد-19 على التوزيع القطاعي للمبادلات التجارية من جانبين:

- **من جانب السلع**: انخفضت قيمة التجارة العالمية في السلع المصنعة بالدولار الأمريكي بنسبة 18%على أساس سنوي في الربع الثاني لعام 2020، كما تراجعت المنتجات الزراعية بـ 5% بدرجة أقل من المنتجات الأخرى في نفس الفترة بسبب الحاجة للإمدادات الغذائية الحيوية، لتشهد ارتفاع خلال النصف الثاني من سنة2020، كما أظهر تقرير (الفاو) أن تجارة الأغذية العالمية أثبتت قدرتها على الصمود خلال جائحة كوفيد -91 بفضل ديناميكية البلدان النامية، حيث زادت عائدات الصادرات لهذه الدول بنسبة 6.4% في النصف الأول من عام 2020 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، بينما سجلت منتجات التعدين أكبر انخفاض في الربع الثاني من عام 2020 بنسبة 43%. والجدول الموالي يوضح تأثير كوفيد- 19على التوزيع العالمي لتجارة السلع. [2]

[1] World Trade Statistical Review 2021p14

[2] سفيان خموفي، و كمال شريط، مرجع سابق، ص 12

جدول رقم(02): التوزيع القطاعي للسلع العالمية خلال عام 2020 (%)

الفترة	المنتجات الزراعية	المعادن	المنتجات المصنعة	اجمالي السلع
الربع الاول	0	- 7	- 6	- 5
الربع الثاني	- 5	-43	-18	-21
الربع الثالث	2	-26	- 3	- 6
الربع الرابع	6	-19	6	2

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات منظمة التجارة العالمية 2021، ص: 32.

- **من جانب الخدمات:** ظلت تجارة الخدمات التجارية منخفضة خلال 2020 على الرغم من أن فئة" الخدمات التجارية الأخرى" قد تحسنت خلال الربع الرابع، في حين كان أكبر مصدر للتراجع هو قطاع السفر الذي انخفض بنسبة 81% في الربع الثاني 2020، بسبب القيود المفروضة على حركة الناس، وتراجع النقل بـ 29% في الربع الثاني 2020. والجدول الموالي يوضح تأثير جائحة كوفيد –19 على تجارة الخدمات العالمية.

جدول رقم(03): نمو تجارة الخدمات التجاريةحسب الفئة خلال سنة 2020 (%)

الفترة	النقل	السفر	خدمات تجارية اخرى	خدمات السلع	الخدمات التجارية
الربع الاول	**0**	**–23**	**1**	**–6**	**–6**
الربع الثاني	**–5**	**–81**	**–6**	**–20**	**–30**
الربع الثالث	**2**	**–86**	**–2**	**–14**	**–25**
الربع الرابع	**6**	**–19**	**2**	**–9**	**–17**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات منظمة التجارة العالمية،2021،ص:82.

3-3**من حيث التوزيع الجغرافي:** سجلت جميع المناطق حول العالم تراجع في مستويات التجارة العالمية، وقد اختلف حجم التأثير من منطقة الى أخرى، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(04): تغير التوزيع الجغرافي لتجارة البضائع في العالم خلال عام 2020(%)

المناطق	أسيا	جنوب أمريكا	أمريكا الشمالية	أوروبا	افريقيا	الشرق الأوسط
معدل التغير بالقيمة(الدولار)	-4	-12.2	-9 .8	-6.6	-16	-22

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات منظمة التجارة العالمية 2021، ص: 12.

نلاحظ من خلال الجدول، أن منطقة الشرق الأوسط تعد أكبر المناطق التي تأثرت فيها المبادلات التجارية السلعية بتداعيات جائحة كوفيد -19، حيث تراجعت تجارة البضائع فيها بنسبة 22%، وتليها افريقيا وأمريكا الجنوبية والشمالية على التوالي بـ 61، 2.12، 8.9 %، وتعتبر منطقة أسيا الأقل تأثر بـ4%.

المطلب الثاني: تداعيات جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 على أهم الأسواق العالمية

كانت التجارة تتباطأ بالفعل في سنة 2019 قبل أن ينتشر الفيروس، متأثرة بالتوترات التجارية وتباطؤ النمو الاقتصادي. حيث سجلت التجارة السلعية العالمية انخفاضًا طفيفا سنة 2019 بـ 0,1% من حيث الحجم بعد ارتفاعيا بنسبة 2,9% في السنة السابقة، وفي غضون ذلك انخفضت قيمة الصادرات السلعية العالمية بالدولار في سنة 2019بنسبة 3% أي 18.89 تريليون دولار أمريكي .

وفي المقابل، ارتفعت تجارة الخدمات التجارية العالمية في سنة 2019، حيث ارتفعت الصادرات بالدولار بنسبة 2% لتصل إلى 6.03 تريليون دولار أمريكي. وكانت وتيرة التوسع أبطأ مما كانت عليه في 2018 ، عندما ازدت تجارة الخدمات بنسبة 9%، [1]والجدول الموالي يفصل في تطوارت وتوقعات تطور تجارة السلع والخدمات التجارية:

[1] احصائيات منظمة التجارة العالمية 2021، ص: 12

الجدول رقم 05: تطور وتوقع حجم التجارة السمعية والخدمية خلال الفترة (**2018-2021**)

البيان	تطور في السنوات السابقة		سيناريو متفائل		سناريو متشائم	
	2018	2019	2020	2021	2020	2021
حجم صادرات التجارة العالمية:	**2,9**	**-0,1**	**-12,9**	**21.3**	**-31,9**	**24,0**
دول شمال أمريكا	3,8	1,0	-17,1	23,7	-40,9	19,3
دول جنوب أمريكا	0,1	-2,2	-12,9	18,6	-31,3	14,3
دول الاتحاد الأوربي	2,0	0,1	-12,2	20,5	-32,8	22,7
دول أسيا	3,7	0,9	-13,5	24,9	-36,2	36,1
باقي دول العالم	0 ,7	-2,9	-8,0	8,6	-8,0	9,3
حجم واردات التجارة العالمية:						
دول شمال أمريكا	5,2	-0,4	-14,5	27,3	-33,8	29,5
دول جنوب أمريكا	5,3	-2,1	-22,2	23,2	-43,8	19,5
دول الاتحاد الأوربي	1,5	0,5	-10,3	19,9	-28,9	24,5
دول أسيا	4,9	-0,6	-11,8	23,1	-31,5	25,1
باقي دول العالم	0,3	1,5	-10,0	13,6	-22,6	18,0
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الصرف التسويقية:	**2,9**	**2,3**	**-2,5**	**7,4**	**-8,8**	**5,9**
دول شمال أمريكا	2,8	2,2	-3,3	7,2	-9,0	5,1
دول جنوب أمريكا	0,6	0,1	-4,3	6,5	-11,0	4,8
دول الاتحاد الأوربي	2,1	1,3	-3,5	6,6	-10,8	5,4
دول أسيا	4,2	3,9	-0,7	8,7	-7,1	7,4
باقي دول العالم	2,3	1,7	-1,5	6,0	-6,7	5,2

*الوحدة: %نسبة مئوية.

وقد أصدرت منظمة التجارة العالمية توقعاتها التجارة السنوية في يوم 8 أفريل 2020، وكما قال المدير العام "روبرتو أزيفيدو"، "الأرقام قبيحة. ومن المقرر أن تنخفض تجارة البضائع العالمية بنسبة تتراوح بين 13 و 32% في نهاية سنة 2020 بسبب جائحة كورونا كوفيد - 19. ويعتقد الاقتصاديون في منظمة التجارة العالمية أن الانخفاض من المرجح أن يتجاوز التراجع التجاري الناجم عن الأزمة المالية العالمية في 2008-2009 ومن المرجح أيضا أن تهبط نسب التجارة بشكل حاد في القطاعات التي تتميز بروابط سلاسل القيمة المعقدة، لاسيما في مجال الإلكترونيات ومنتجات السيارات. كما ستتأثر تجارة الخدمات بشكل كبير بسبب فرض قيود النقل والسفر وإغلاق العديد من مؤسسات البيع بالتجزئة والضيافة، والشكل الموالي يوضح تطورات وتوقعات تطور حجم التجارة العالمية:[1]

[1] احصائيات منظمة التجارة العالمية 2021، ص: 09

الشكل رقم (02) تطورات وتوقعات تطور حجم التجارة العالمية للبضائع (2000-2022)

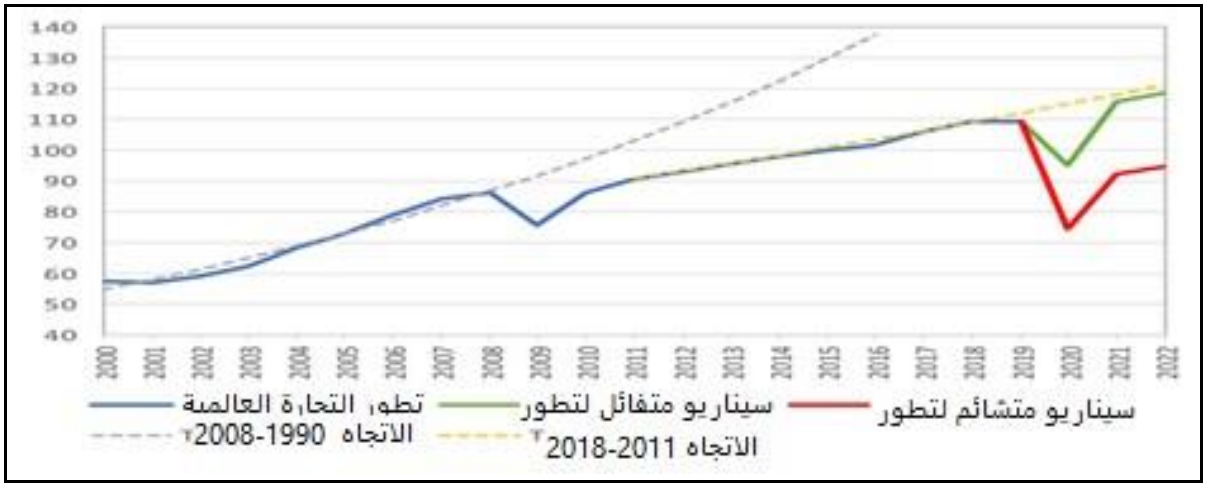

Source(WTO, 2020, p. 03)

وستحدد القرارات المتخذة في الوقت الحالي الشكل المستقبلي للانتعاش وآفاق النمو العالمي. لذا، يجب وضع الأسس لتحقيق انتعاش قوي ومستدام وشامل اجتماعيًا لتكون التجارة عنصرًا مهما هنا إلى جانب السياسة المالية والنقدية. وذلك من خلال إبقاء الأسواق مفتوحة وقابلة للتنبؤ ويقظة لظروف الراهنة، فضلاً عن تعزيز بيئة أعمال مواتية بشكل عام لتحفيز الاستثمار المتجدد الذي سنحتاجه .[1]

وسنبرز في الأتي أهم الأسواق التي تأثرت بهذه الجائحة

1. **أثر جائحة فيروس كورونا كوفيد – 19 على الترابط المالي وأسواق المال العالمية:**

دفعت جائحة COVID 19-العالم إلى مواجهة أزمة مالية جديدة ذات وقع أكبر من الأزمة المالية لسنة 2008، فلقد أدخلت الاقتصاد العالمي في حالة من الركود الشديد، وذلك لأن الانتشار السريع لفيروس كورونا مثل ضربة موجعة للاقتصاد العالمي الذي كان قد بدا أن يشهد حالة من الانتعاش والتعافي الطفيفة من الأزمة المالية السابقة، حيث أن هذه الأزمة ستضفي زخمًا على بعض التغييرات التي طرأت في الاقتصاد العالمي، وتعتمد الأضرار على مدى سرعة وفعالية سياسة الحكومات لاحتواء العدوى.[2]

وقد شهدت مؤشرات سوق لندن للأوراق المالية FTSE انخفاضات هائلة منذ بداية تفشي الوباء في 31 ديسمبر إلى منتصف سنة 2020 ، حيث حقق مؤشرا FTSE مؤخرًا أكبر انخفاض له في يوم واحد منذ سنة 1987 ، والشكل الموالي يبين الانهيار الكبير والسريع لمؤشر سوق لندن الأوراق المالية

[1] ملتقى وطني افتراضي: بعنوان ديناميكيات سعر الصرف وأثارها على التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري . جامعة باتنة 1، 2022، ص 332

[2] احصائيات منظمة التجارة العالمية 2021، ص: 15

الشكل (03): مؤشرات سوق لندن للأوراق المالية FTSE خلال الفترة (سبتمبر 2019 اوت 2020)

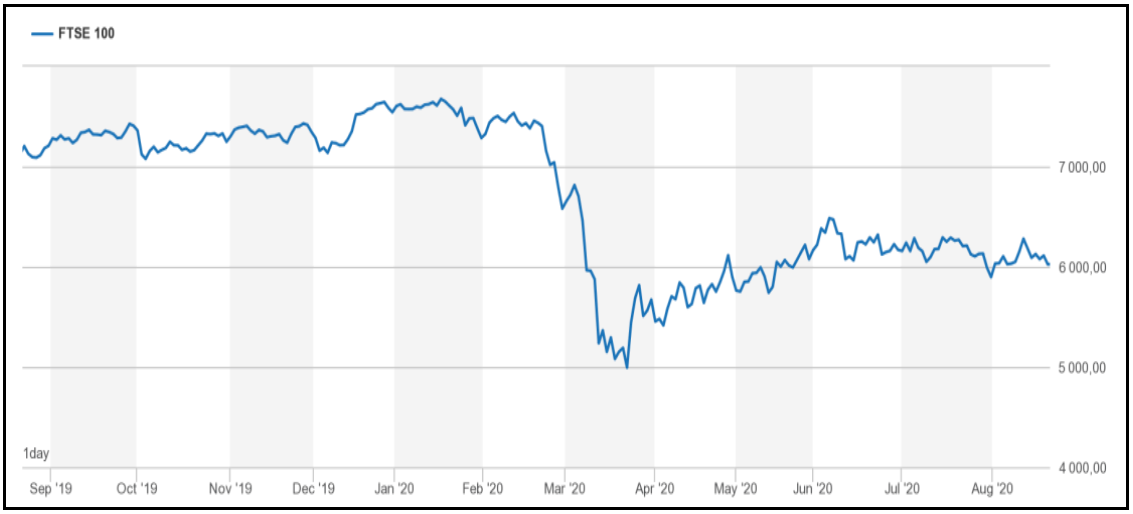

Source :)112 ، londonstockexchange (

كما وعرفت مؤشرات أخرى في الأسواق المالية العالمية كمؤشر S&P/TSX Composite Indexكندا ومؤشر Dow Jones Industrial Average الولايات المتحدة الأمريكية، ومؤشر Euro 50 Stoxxالأسواق الأوروبية، ومؤشر Nikkei index سوق الأوراق المالية الياباني، انخفاض كبير هي الأخرى متزامن مع انخفاض مؤشر سوق الأوراق المالية في لندن، ولاسيما في فترة انتشار جائحة فيروس كورونا كوفيد – 19 ، أي خلال الفترة من شهر فيفري إلى نهاية أفريل .[1]

2. أثر جائحة فيروس كورونا كوفيد – 19– على النمو الاقتصادي (الناتج العالمي)

إحتوت الأزمة الصحية العالمية (جائحة فيروس كورونا كوفيد – (19) انعكاسات حادة على النشاط الاقتصادي. نتيجة لهذه الجائحة من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي انكماشا حادًا بواقع 3% في نهاية سنة 2020 ، وهو أسوأ بكثير مما ترتب على أزمة الرهن العقاري في 2008-2009،[2] وقد تصور صندوق النقد الدولي تداعيات جائحة فيروس كورونا كوفيد 19– على الناتج العالمي في ثلاث سيناريوهات يوضحها الشكل التالي:

[1] احصائيات منظمة التجارة العالمية 2021، ص: 20

[2] International Monetary Fund.. World Economic Outlook The Great .2 Lockdown. Retrieved 08 19, 2020, from 2020. P 88

الشكل رقم (04) سيناريوهات توقع نمو الناتج العالمي لصندوق النقد الدولي 2020-2021

وفي أحد السيناريوهات الأساسية، الذي يفترض انحسار الجائحة في النصف الثاني من سنة 2020 وإمكانية تخفيف جهود الاحتواء بالتدريج، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بمعدل 5,8% في 2021 ، مع عودة النشاط الاقتصادي إلى طبيعته، بمساعدة الدعم المقدم من السياسات. وهذا السيناريو هو الأقرب اليوم لما نعيشه ولما ستؤول إليه الأوضاع المستقبلية والجدول الموالي يوضح تطور الناتج العالمي لسنة 2019 وتوقعاته لسنوات 2020-2021 [1]

[1] . Market watch. . NIKKEI 225 Index. Retrieved 15 06, 2023, from 24 https://www.marketwatch.com/investing/index/nik?countrycode=jp

الجدول رقم (06) تطور النمو في الناتج العالمي 2019 وتوقعات سنتي 2020 -2021

البيان	الفعلي	التوقعات	
	2019	2020	2021
الناتج العالمي	**2,9**	**-3,0**	**5,8**
الاقتصاديات المتقدمة	**1,7**	**-6,1**	**4,5**
الولايات المتحدة الأمريكية	2,3	-5,9	4,7
منطقة اليورو	1,2	-7,5	4,7
ألمانيا	0,6	-7,0	5,2
فرنسا	1,3	-7,2	4,5
إيطاليا	0,3	-9,1	4,8
اسبانيا	2,0	-8,0	4,3
الصين	0,7	-5,2	3,0
المملكة المتحدة	1,4	-6,5	4,0
كندا	1,6	-6,2	4,2
باقي الاقتصاديات المتقدمة	1,7	-4,6	4,5
الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية	**3,7**	**-1,0**	**6,6**

Source: (International Monetary Fund, 2020)

في هذا السيناريو الأساسي الذي يفترض أن الجائحة ستنحصر خلال الربع الثاني والثالث والرابع من سنة 2020 وأن جهود الاحتواء يمكن أن تتلاشى تدريجيًا، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 5,8% في نهاية سنة 2021 مع عودة النشاط الاقتصادي إلى طبيعته بمساعدة دعم السياسات. ومع ذلك فإن مخاطر

حدوث نتائج أكثر خطورة كبيرة. والسياسات الفعالة ضرورية لتفادي إمكانية حدوث نتائج أسوأ ، والتدابير الضرورية للحد من العدوى وحماية الأرواح هي استثمار مهم في الصحة البشرية والاقتصادية على المدى الطويل. لأن التداعيات الاقتصادية حادة في قطاعات محددة، وسيحتاج صانعو السياسات إلى تنفيذ تدابير مالية ونقدية ومالية مستهدفة كبيرة لدعم الأسر والشركات المتضررة محليا. وعلى الصعيد الدولي، ويعد التعاون القوي متعدد الأطراف ضروريًا للتغلب على آثار الوباء، بما في ذلك مساعدة البلدان المقيدة مالياً التي تواجه صدمات صحية .

3. أثر جائحة فيروس كورونا كوفيد – 19– على أسعار الذهب:

إن إجمالي نمو الطلب على الذهب زاد في الربع الأول بشكل هامشي إلى 8.083.1 طن (+1% على أساس سنوي). وكان تفشي جائحة فيروس كورونا كوفيد – 19– الذي اجتاح العالم خلال الربع الأول، العامل الأكبر الذي أثر على الطلب على الذهب. ومع بدء ظهور حجم الجائحة وتأثيره الاقتصادي المحتمل سعى المستثمرون إلى الحصول على أصول الملاذ الآمن.

اجتذبت صناديق الاستثمار المتداولة المدعومة بالذهب (ETFS الذهبية) تدفقات ضخمة (298) طناً) مما دفع الحيازات العالمية في هذه المنتجات إلى مستوى قياسي جديد بلغ 3.185 طناً. وانخفض إجمالي الاستثمار في القضبان والعملات المعدنية إلى 6.241 طناً (6% على أساس سنوي) حيث تغلب انخفاض بنسبة 19% في الطلب على القضبان إلى 4.150 طناً) على قفزة حادة في الطلب على العملات الذهبية، بارتفاع 36 إلى 9.76 طناً، بسبب الملاذ الآمن لشراء. وليس من المستغرب أن الطلب على المجوهرات تأثر بشدة بآثار تفشي المرض، حيث انخفض الطلب الفصلي بنسبة 39% على أساس سنوي إلى أدنى مستوى قياسي لسلسلة عند 8.325 طن. وانخفض معه الطلب على التكنولوجيا أيضا إلى مستوى منخفض جديد لسلسلة البيانات من 4.73 طن (8–%) على أساس سنوي). كما واصلت البنوك المركزية شراء الذهب بكميات كبيرة، وإن كان ذلك بمعدل أقل مما كان عليه في الربع الأول من سنة 2019 أين بلغ صافي المشتريات 145 طناً على أساس سنوي). وتسبب الفيروس أيضا في تعطيل إمدادات الذهب وانخفض إنتاج المناجم إلى أدنى مستوى له في خمس سنوات عند 8.795 طنا (3–%) على أساس سنوي.[1]

أما في نهاية النصف الأول من سنة 2020 فارتفع سعر الذهب بالدولار الأمريكي بنسبة 17%، بعد زيادة بلغت نسبتها 10%% خلال الربع الأول من السنة. وعزّزت هذه الزيادة التدفقات القوية الداخلة إلى صناديق الاستثمار المتداولة المدعومة بالذهب. وبلغ سعر الذهب مستويات مرتفعة قياسية بالعديد من العملات الأخرى، بما في ذلك اليورو والجنيه الاسترليني والروبية والرنمينبي من بين عملات أخرى وتباطأ الاستثمار في العملات والسبائك الذهبية الصغيرة بشكل حاد في النصف الأول من سنة 2020، حيث انخفض بنسبة 17%

[1] إحصائيات التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 18

ليبلغ 397 طناً، وهو أدنى مستوى منذ النصف الأول من سنة 2009 . وقد فاقت الانخفاضات الحادة في الطلب عبر آسيا النمو الذي شهده الغرب، حيث تباينت ردود فعل المستثمرين تجاه الجائحة في جميع أنحاء العالم. وذكر التقرير أن الطلب على المجوهرات انخفض في النصف الأول من السنة الحالية بمقدار النصف، حيث بلغ 572 طناً، نتيجة للتعطل العالمي الناجم عن فيروس كورونا كوفيد 19 وفي مواجهة ارتفاع أسعار الذهب، التي بلغت في بعض الحالات أرقاماً قياسية. وقد كان تأثير الجائحة هائلاً حيث انخفض الطلب في الربع الثاني من السنة لمستوى غير مسبوق بلغ 251 طناً.[1]

والشكل الموالي يوضح تطور أسعار الذهب خلال سنة 2020

الشكل رقم 05 : تطور أسعار الذهب خلال الفترة (2017– أوت 2020)

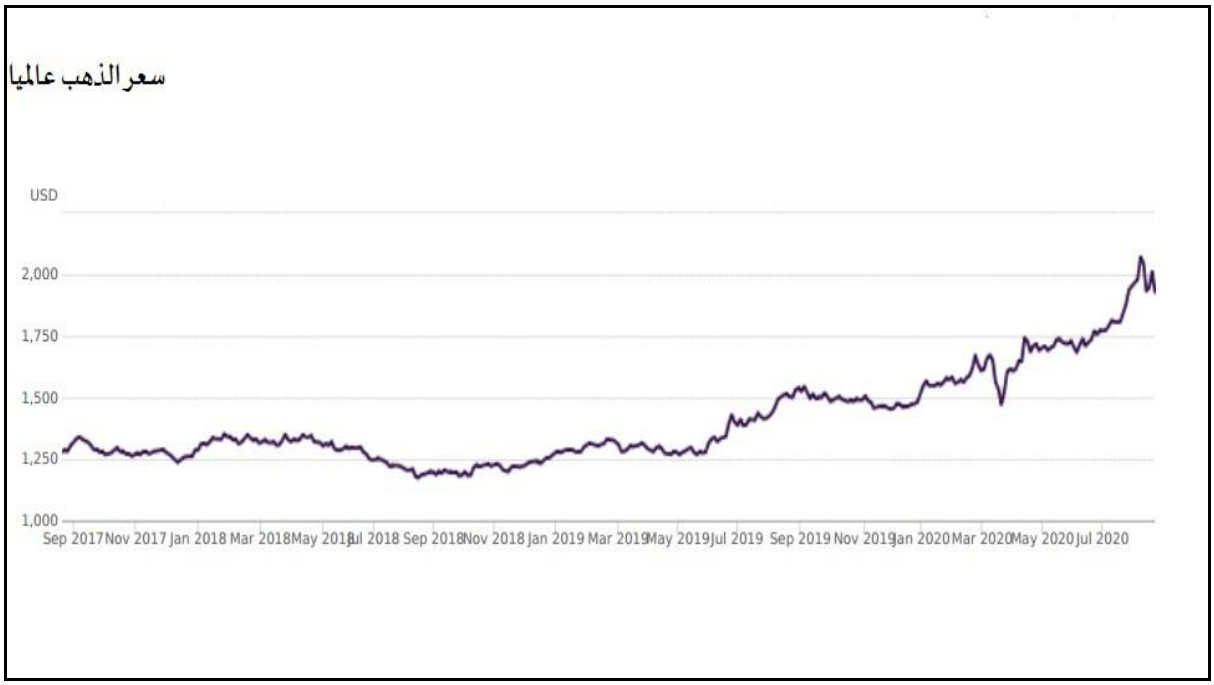

Source: (**World Gold Council**, **2020**)

ويرجع ذلك الارتفاع في أسعار الذهب إلى تبني المستثمرون الذهب في سنة 2020 كاستراتيجية تحوط رئيسية للمحفظة، فبالنظر إلى المستقبل تتحول التوقعات الخاصة بتعافي أسرع على شكل حرف (v) مـــــن جائحة فيروس كورونا كوفيد – 19– نحو التعافي البطيء على شكل(U) ، أو الانتكاسات المحتملة من موجات العدوى الإضافية على شكل (w) بغض النظر عن نوع الاسترداد، من المحتمل أن يكون للجائحة تأثير دائم على تخصيص الأصول. كما سيتواصل تعزيز دور الذهب كأصل إستراتيجي. حيث يؤكد مجلس الذهب العالمي أن

[1] International Monetary Fund..p 64

الذهب حقق خلال النصف الأول أداء رائعا من سنة 2020 ، حيث ارتفع بنسبة 16.8% بالدولار الأمريكي وتفوق بشكل كبير على جميع فئات الأصول الرئيسية الأخرى .[1] والشكل الموالي يوضح ذلك

الشكل رقم (06) تفوق الذهب على جميع الأصول الرئيسية في سنة 2020 ذلك:

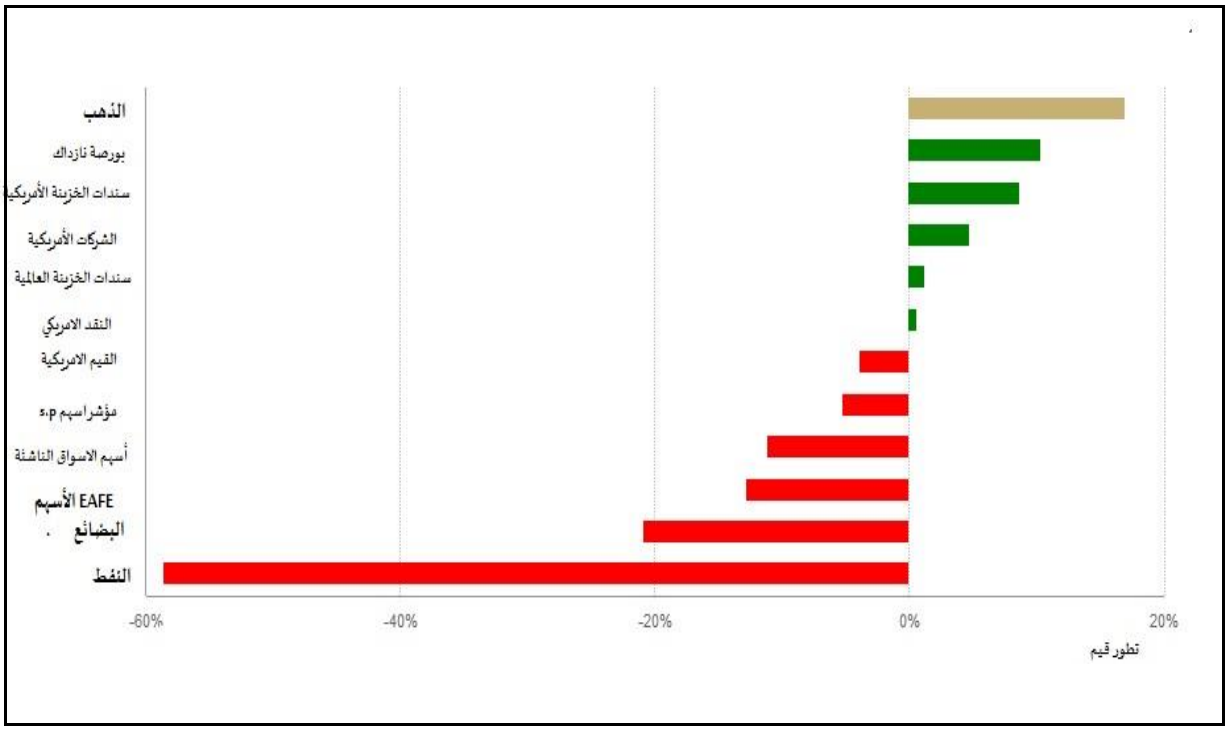

Source: (World Gold Council, 2020)

4. أثر جائحة كورونا كوفيد – 19 على أسعار الطاقة والنفط الخام العالمي:

منذ سنة 1985، تعرضت أسعار النفط لثلاث صدمات كبرى في أوبك (1986 و 2014 و 2020) وأزمتين ماليتين (الأزمة المالية في شرق آسيا في 1997-1998 والأزمة المالية العالمية في 2009-2008 وفي سنة 2020، بالإضافة إلى فشل أوبك في تمديد تخفيضات الإمدادات المتفق عليها سابقا، حيث تعرضت سوق النفط لانخفاض في الطلب بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا كوفيد – 19. والشكل الموالي يوضح أثر هذه الأزمات على أسعار النفط الخام العالمي:

[1] Market watch. . NIKKEI 225 Index. Retrieved 15 06, 2023, from 24 https://www.marketwatch.com/investing/index/nik?countrycode=jp

الشكل رقم :(07) انهيار أسعار النفط الخام العالمي خلال الفترة من 1985-2020

تسببت جائحة فيروس كورونا كوفيد – 19 في انخفاضات واسعة النطاق في أسعار السلع الأساسية في فيفري ومارس، وكانت الطاقة هي الأكثر تضررا . وتضررت أسعار النفط بفعل هبوط النقل وضعف النمو الاقتصادي على الرغم من تخفيضات منظمة أوبك وشركائها المزيد من المعلومات، حيث سجل في نهاية الربع الأول من سنة 2020 انهيار غير مسبوق في الطلب على النفط المتوقع هذا السنة والشكل الموالي يوضح أثر الانخفاض غير المسبوق في أسعار النفط خلال فترة انتشار الفيروس الجائحة كورونا كوفيد-19:

الشكل رقم (08) : أسعار النفط الخام العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020

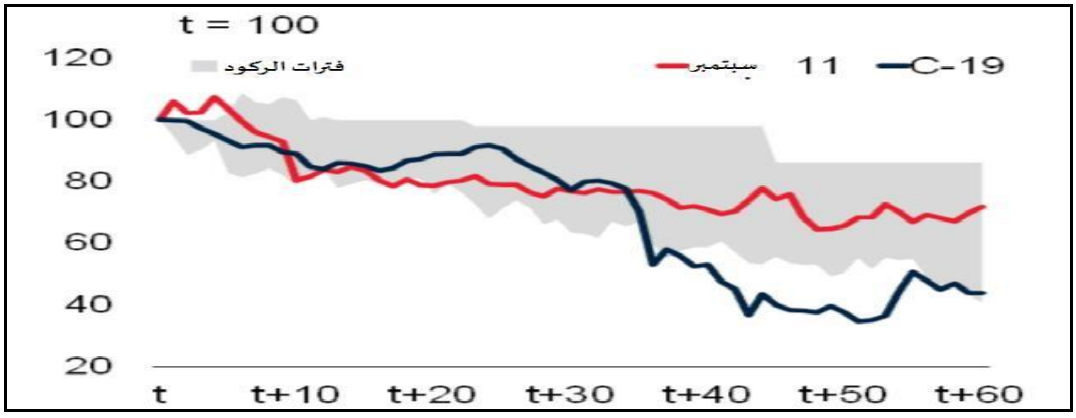

(World Bank, 2020, p. 12) Source:

ومن المتوقع أن ينتعش سعر النفط إلى 42 دولارًا للبرميل في بداية نهاية سنة 2020 المزيد من المعلومات ، وهو أقل بكثير من توقعات أكتوبر البالغة 58 دولارا للبرميل و 59 دولارًا للبرميل. ومن المتوقع أن تنتعش أسعار النفط بشكل تدريجي فقط من مستوياتها المنخفضة الحالية، قبل أن ترتفع بقوة أكبر في العام المقبل، والذي سيكون من بين أضعف التعافي من انهيار الأسعار في التاريخ، حيث تعكس التوقعات انخفاضا متوقعا في الطلب على النفط بنسبة 10% تقريبا (93) مليون برميل في اليوم، وهو أمر غير مسبوق في التاريخ حيث كان

أكبر انخفاض سابق في سنة 1980 عندما انخفض الطلب على النفط بنسبة 04%، [1]كما أن انخفضت أسعار نفط خام برنت إلى أقل من 20 دولار أمريكي في نهاية الربع الأول من سنة 2020 ، وهذا راجع إلى الانخفاض الكبير في الطلب العالمي على النفط الخام خلال نفس الفترة، والشكل أدناه يوضع الانخفاض الكبير في الطلب على النفط الخام العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020

الشكل رقم (09) انخفاض الطلب على النفط خلال السنوات من 1993 إلى الربع الأول من سنة 2000

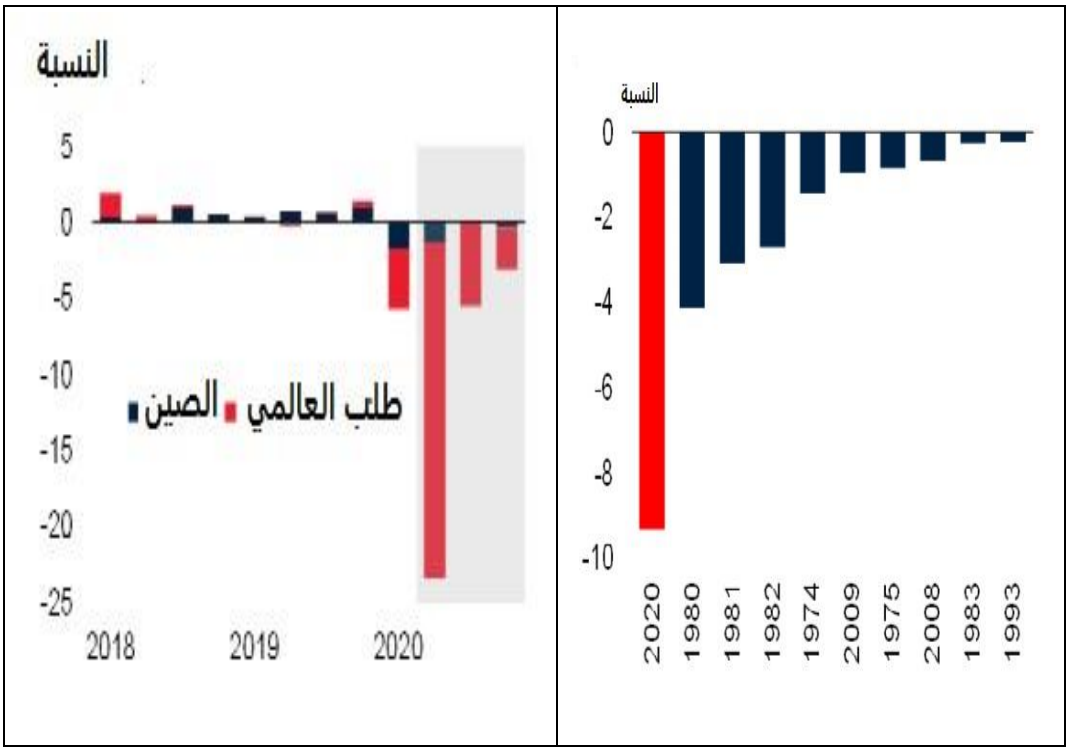

Source: (**World Bank**, **2020**, **pp**. **8–22**)

كما أن الانخفاض لم يمس فقط أسعار النفط الخام، بل مس كذلك أسعار الطاقات الأخرى كالغاز الطبيعي والفحم والشكل الموالي يوضح التراجع في أسعارهما والمتزامن مع انتشار جائحة كورونا كوفيد – 19:

[1] . Market watch. (2020). Dow Jones Industrial Average. Retrieved 20 06 2023, 2020, from 23 https://www.marketwatch.com/investing/index/djia

الشكل رقم (10): تطور أسعار الغاز الطبيعي والفحم خلال الربع الأول من سنة 2020

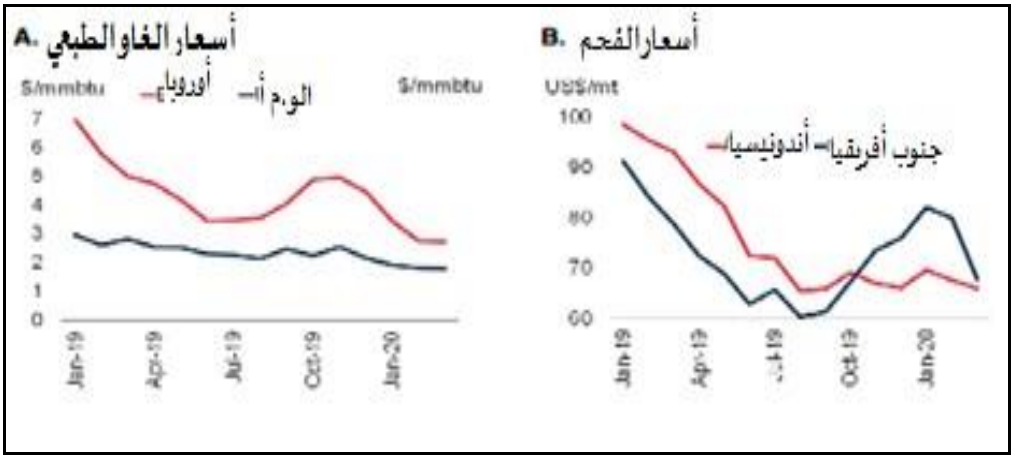

(World Bank, 2020, p. 22) Source:

المطلب الثالث: السياسات التجارية العالمية المعتمدة لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد19

انتهجت أغلب دول العالم عدة سياسات وإجراءات لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-91 على مستوى التجارة الخارجية منها: [1]

1. **قيود التصدير**: عملت العديد من الدول على تقييد الصادرات وهو ما أدى إلى نقص عالمي إضافي في المنتجات الطبية والمواد الأساسية، وقد تجاوزت القيود المفروضة معدات الوقاية الشخصية، لتشمل الأدوية والغذاء، ومن أكثر الفئات عرضة لقيود التصدير هي البلدان التي تعتمد على الواردات في أوائل ماي 2020 كان حظر التصدير والقيود الأخرى تغطي 73% من التجارة العالمية في المنتجات المتعلقة بالفيروس ، واعتبارا من منتصف ماي2020 فرضت 58 دولة من جميع مناطق العالم بعض أشكال القيود والحظر على صادرات المنتجات ذات الصلة بجائحة كوفيد-19، وقد تم رفع بعض قيود التصدير بسرعة بعد أن أدركت الحكومات تأثير الدومينو السلبي الذي يمكن أن تسببه في سلاسل الإنتاج والإمداد العالمية
2. **تحرير الواردات**: استجابت العديد من الاقتصادات من خلال تحرير واردات المنتجات اللازمة لدعم النظم الصحية المحلية، من خلال تسهيل إجراءات التصديق أو التخفيضات في التعريفات، وقد طبق 105 بلد تدابير مؤقتة على الواردات المتعلقة بالفيروس معظمها تهدف إلى تسهيل الوصول إلى الإمدادات الطبية والغذاء، حيث قامت ثلاث أرباع البلدان المتقدمة بإلغاء أو تخفيض التعريفات على المنتجات الطبية منذ بداية الأزمة، في حين تم ذلك في 46% من البلدان النامية و18% من البلدان.

[1] Market watch. (2020). Dow Jones Industrial Average. Retrieved 20 06 2023, 2020, from 23 https://www.marketwatch.com/investing/index/djia

3. **مرونة سعر الصرف:** عند حدوث صدمة في الطلب الخارجي قد تنخفض قيمة عملات الدول التي تتبنى أسعار صرف عملات مرنة بحيث تزداد تنافسية صادراته وترتفع تكلفة وارداته، بما يساهم في احتواء جانب من الاختلالات الخارجية، ومع انتشار جائحة كوفيد-91 اتجهت العديد من دول العالم إلى زيادة مرونة أسعار صرف عملتها للحد من ظروف السوق المضطربة وتجنب التقلبات المفرطة في سعر الصرف، وفي هذا الإطار تبنت كل من تونس، مصر، السودان، موريتانيا واليمن نظم أسعار صرف مرنة .
4. **تسهيل التجارة:** تبنت بعض الدول عدة إجراءات مثل تقليص عدد المستندات المطلوبة للاستيراد والتصدير واستقبال المستندات الخاصة بتخليص البضاعة الكترونيا واتباع أفضل الممارسات العالمية واستخدام أحدث التطبيقات التقنية واللوجستية المتطورة، وفي هذا الاطار أعد الأونكتاد خطة عمل من عشر نقاط لتعزيز التجارة الدولية وتسيير حركة النقل في ظل الجائحة منها: ضمان الشحن المستمر، الحفاظ على استمرارية الموانئ، حماية التجارة الدولية للسلع الحرجة وتسريع التخليص الجمركي وتسيير التجارة. [1]

[1] Market watch. (2020). Dow Jones Industrial Average. Retrieved 20 06 2023, 2020, from 23 https://www.marketwatch.com/investing/index/djia

المبحث الثالث: إنعكاسات جائحة كورونا على الإقتصاد الجزائري

المطلب الأول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر قبل جائحة كوفيد-19

أولا:تطور السياسة التجارية في الجزائر

عرفت فترة التسعينيات تحولات عالمية كبيرة أدت إلى التخلي على النظام الاشتراكي، وتبني نظام السوق كأسلوب للتنمية، وقد برز خلال هذه الفترة اتجاه نحو التحرير التجاري تدريجيا والغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وبدأت فعليا بوادر تحرير التجارة الخارجية في الجزائر من خلال المرسوم التنفيذي رقم 91-73 الصادر في 31 فيفري 1991 المرتبط أساسا بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية والتعليمة 91-30 لبنك الجزائر المتعلقة بشروط وقواعد، اذ أكد هذا المرسوم على أن عملية الاستيراد لابد أن تقوم بواسطة تجار الجملة والوكلاء المعتمدين من مجلس النقد والقرض، ونتيجة للفوضى التي ميزت السوق الجزائرية جراء عملية التحرير غير المضبوطة تم اعادة النظر في الوضع ، من خلال التعليمة الحكومية رقم 625 الصادرة 28أوت 1992 ، التي أعادت صياغة الترتيبات المعدة لتحرير التجارة الخارجية ولقد رسمت هذه التعليمة محورين أساسين يخص الأول مستوى النصوص التنظيمية من خلال تحديد معايير دقيقة وأولويات للحصول على العملة الصعبة من وإدارة التمويل الخارجي ، أما الثاني فيخص المتعاملين التجاريين وهو متعلق بتحديد النفقات بالعملة الصعبة إلى أقل ما يمكن.[1]

وبداية من سنة 1994 باشرت إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية بتنفيذ شروط صندوق النقد الدولي من خلال تحرير تجارتها الدولية و فتح حدودها في وجه السلع والخدمات ، رؤوس الأموال الأجنبية من خلال التعليمة رقم 94-02 المؤرخة في 12أفريل1994 والمتعلقة بتمويل الواردات والتي أصدرها البنك الجزائر ثم حل اللجنة الخاصة المكلفة بعملية تمويل الواردات، كما أن هذه التعلمة قد أعادات الاعتبار للبنك الأولي في أداء مهمته كممول رئيسي للتجارة وتجسيد مبدأ الحصول على العملة الأجنبية من قبل كل متعامل اقتصادي تتوفر فيه شروط معينة، [2]ومن مظاهر تحرير التجارة الخارجية مايلي :

[1] ربيحة حجارة . . وضع قطاع التجارة الخارجية في الجزائر: تراجع في التحرير أم ضبط للقطاع. الة الأكاديمية للبحث القانوني، (العدد 2)، 2016، ص 36.

[2] بنك الجزائر. . التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.التقرير السنوي 2011. الجزائر. ص 19

1 –تعديل هيكل التعريفة الجمركية: تهدف إلى تشجيع المنتوج الوطني ووفقا لبرامج التعديل الهيكلي والسعي للانضمام لمنظمة التجارة العالمية والتكتلات الإقليمية تم تخفيض التعريفة الجمركية في الجزائر كما يوضحه الجدول الأتي:

جدول رقم(07): تعديلات التعريفة الجمركية في الجزائر(1992 –2002)

السنوات			نسب الضريبة الجمركية المطبقة				المعدلات
1992	3	7	25	40	60	0	6
1996	3	7	15	25	40	50	6
1997	–	5	15	25	45	–	4
1998	3	–	15	25	45	–	4
1999	–	5	15	25	45	–	4
2001	–	5	15	25	40	–	4
2002	–	5	15	30	–	–	–

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على قوانين المالية 1992 –1996 –1997 **–2002**.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه تم تعديل التعريفة الجمركية إلى غاية سنة 2002 كالتالي: 5% المواد الأولية و15%للمنتجات النصف مصنعة و30% للمنتجات التامة الصنع، وفي إطار تغيير السياسات الجمركية تضمن قانون المالية لسنة 2010 فرض ضرائب غير مباشرة على المشروبات الكحولية بـ 8000 دينار للهيكتولتر، وفرض اقتطاع قدره 5% على الربح الصافي لمستوردي وموزعي الأدوية المستوردة بالاضافة إلى تحديد قائمة بالبضائع الأجنبية التي تستفيد من اعفاء من الحقوق الجمركية لمدة 3سنوات بداية من 2010، كما أنه تم اتخاذ إجراءات جمركية استثنائية بداية من سنة 2011 متمثلة في تخفيضات واعفاءات استثنائية للحقوق الجمركية، والرسم على القيمة المضافة المطبقة على بعض المنتجات الفلاحية المستوردة (بنك الجزائر ،2012، صفحة 74) ومن بين الإجراءات التي تضمنها قانون المالية لسنة 2016 فرض حقوق جمركية 15% على أجهزة الإعلام الألي بغرض تقليص فاتورة الواردات.

2 **–إلغاء نظام الحصص وتراخيص الاستيراد:** في جوان 1996أصبح نظام التجارة الخارجية للجزائر خاليا من القيود الكمية، إلا أن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 أعاد القيود الكمية إلى الواجهة، حيث فرضت قيود على إمكانية استيراد ألات أو تجهيزات مستعملة بضمان، وكذا تجميد القروض الاستهلاكية ماعدا العقارات، وفرض رقابة صارمة على عمليات التجارة الخارجية، من خلال الزامية تشديد الواردات عبر ألية القرض المستندي " مع بعض الاستثناءات وإجبارية توطينها لدى أحد البنوك التجارية المرخص لها، في حين تضمن قانون المالية 2016 فرض رخص الاستيراد على بعض المنتجات مثل السيارات والاسمنت، [1]واستقرت الحكومة الجزائرية في بداية سنة 2018 على 851 سلعة ممنوعة من الاستيراد ، لكن في فيفري سنة 2019 تم الغاء المحظورات واستبدالها بالحق الاضافي المؤقت(DPAS) لكبح الواردات.

3 **–تخفيض العملة:** إن الهدف الرئيسي لتخفيض الدينار هو استعادة التوازن الخارجي وتحقيق تنافسية أكثر للاقتصاد الوطني، حيث عرفت العملة الوطنية تخفيضا صريحا أمام الدولار الأمريكي قدر بـ 22% سنة 1991 ثم 14.40% سنة 1994، ثم انتقل سعر الصرف الدولار الأمريكي من 963.4 دينار جزائري إلى 776.17 دينار جزائري، وفي ظل تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي انتقل سعر الصرف الدينار من 3.23 دولار سنة 1993 إلى 06 دولار سنة 1998، فقد تم تخفيضه بمقدار6.50% سنة 1994 ،36% سنة 1995، 15% سنة 1996، 4.5% سنة1997، وقد عرف الدينار في عام 2012 انخفاضا في قيمته مقابل اليورو بلغت 10%، حيث انتقل سعر الصرف من 08.102ولكل يورو (12جويلية2012) ليبلغ 32.112دج(82 أكتوبر 2012) (طيبة و رملاوي ،2019، صفحة 5)، وفي عام 2015 سمح البنك لسعر الصرف الاسمي للدينار بالتراجع بحوالي 20% مقابل الدولارالأمريكي و8.3% مقابل اليورو. [2]

4 **–الاتفاقيات والتكتلات:** سعت الجزائر إلى بناء علاقات تجارية واقتصادية دولية تهدف إلى ترقية الصادرات منها:

- اتفاق الشراكة الأورو متوسطية الذي وقعته الجزائر في سنة 2002 والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2005 ، والتي تسعى من خلاله إلى توسيع العلاقات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية على غرار انشاء منطقة التجارة الحرة وتنص الاتفاقية في شقها التجاري إلى التفكيك الجمركي لمعظم الحواجز الجمركية القائمة من الاتحاد الأوروبي، ومن نتائج هذا الاتفاق ارتفاع مفرط للواردات الجزائرية بسبب غزو المنتجات الأوروبية للسوق الجزائرية، حيث خسرت الجزائر ما يقارب 5.2مليار دولار لصالح الطرف الأوروبي إلى غاية سنة 2011 (يونس و مرغيت

[1] عبد العزيز طيبة، عبد القادر رملاوي. . أثر الانفتاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة 1990 2017. مجلة البشائر الاقتصادية، (العدد 1)،ص 45–.

[2] نفس المرجع السابق ذكره، ص 46

،2016)وظل الميزان التجاري خارج المحروقات غير متوازن مع الاتحاد الأوربي وتكبدت الخزينة العمومية خسائر من الرسوم الجمركية خلال فترة (2005 -2016) بما يقدر 109مليارردولار أمريكي، وهذا ما دفع الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ عدة تدابير حمائية سنة 2016، تمثلت في تراخيص حظر الاستيراد، فرض رسوم جمركية، مما أدى لاعتراض الطرف الأوروبي نظرا لخسارته حوالي 7.2 مليار دولار من الصادرات الأوروبية نحو الجزائر. [1]

- تقدمت الجزائر بملف الانضمام للمنطقة العربية للتبادل في 13 ديسمبر 2008، وهذا بعد الالتزام الرسمي من طرف الحكومة الجزائرية بتطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة حيث بدأت تستفيد من الإعفاء الكامل من الحقوق الجمركية ابتداء من 10جانفي2009. ومع توجه الحكومة الجزائرية لكبح الواردات وتشجيع المنتوج المحلي، أعلنت عن قائمة سلبية بمنتجات تستوردها من المنطقة العربية للتبادل الحر فرضت بموجبها تعريفات جمركية بداية من جانفي2016 وهي قائمة تشمل 1141منتوج ضمن المنتوجات ذات الأولوية التي يجب حمايتها من 3 إلى 4 سنوات من الصناعات الغذائية والزراعية والآلات الإلكترونية المنزلية، وهنا الجزائر لم تلتزم بالموافقة القبلية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. [2]

- اتفاق منطقة التبادل الحر الإفريقية تم التوقيع من قبل الجزائر في أوائل سنة 2018، وتم التصديق عليها في بداية سنة 2019 من قبل رئيس الجمهورية، هذه المنطقة تهدف إلى خلق سوق موحدة للسلع والخدمات لتعميق التكامل الاقتصادي للقارة الإفريقية.

- لم تنضم الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، ولقد مرت المفاوضات بعدة دورات كان أخرها مارس 2014 وعموما يبقى التفكيك الجمركي شرطا ضروريا لانضمام، في حين تبقى الجزائر تمارس تدابير حمائية مثل فرض الحق الاضافي المؤقت، في ظل ضعف فعالية منافسة المؤسسات الجزائرية.

ومن أهم الاصلاحات التي رافقت إجراءات تحرير التجارة الخارجية استحداث مؤسسات جديدة تعمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات تمثلت في: CAGEX -SAFAX-CASI-PROMEX.

ثانيا: تحليل تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر للفترة (2000-2019)

في هذا العنصر يتم تحليل تطور أهم مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر قبل جائحة كوفيد-19

1 -الصادرات: أبرزت تقارير البنك المركزي الجزائري أن حصيلة الصادرات في الجزائر تطورت بشكل كبير ومستمر خلال الفترة 2001-2008 حيث ارتفعت من 09.19 مليار دولار إلى 58.78مليارردولار ويعود في الأساس إلى زيادة حصيلة صادرات المحروقات، والتي ارتفعت من 53.18مليار دولار سنة 2001 إلى

[1] عبد العزيز طيبة، مرجع سابق، ص 48

[2] ملتقى وطني افتراضي:، مرجع سابق، ص 292

19.77مليار دولار سنة 2008، غير أن هذه الزيادة المهمة في قيمة الصادرات لا ترجع سوى للارتفاع الكبير في أسعار المحروقات، وسجلت انخفاضا ملحوظ بداية سنة 2014 حيث تراجعت من 172.61 مليار دولار أمريكي إلى 138.35 مليار دولار ثم 66.29 مليار سنة 2016 أي بمقدار 51.31 ما يمثل 50% من قيمتها، ويعود ذلك لانخفاض صادرات المحروقات بسبب الصدمة النفطية بداية سنة 2014. والشكل التالي يوضح تركيبة الصادرات الجزائرية قبل جائحة كوفيد19-.

شكل رقم(11): التوزيع الهيكلي للصادرات في الجزائر (2000– 2019) (مليون دولار)

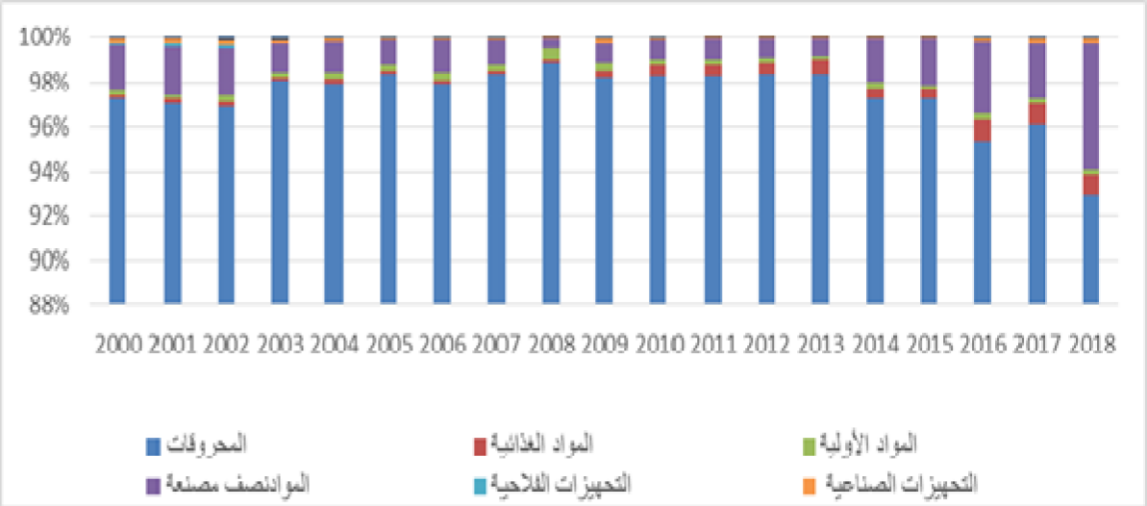

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر لسنوات 2000–2018.

2 –الواردات: عرفت الواردات خلال بداية الألفية الثالثة ارتفاعا ملحوظا باستثناء بعض السنوات أين سجلت انخفاضا، حيث سجلت تراجعا خلال سنة 2009 بسبب تراجع الطلب العالمي نتيجة الأزمة المالية العالمية، كما سجلت الواردات انخفاضا بداية من الأزمة النفطية سنة 2014، حيث عرفت أسعار المحروقات انخفاضا شديدا، حيث قدرت الواردات ب 44.49 مليار دولار سنة 2016 مقارنة بـ67.59 مليار دولار أمريكي سنة2014 أي بمقدار انخفاض 23.10 بالمائة، ويظل معدل نمو مفرط للواردات بسبب سياسة الانفتاح، برامج الإنعاش الاقتصادي والإتفاقيات التجارية، أما فيما يخص المستوردات التي ساهمت في الارتفاع المستمر في فاتورة الواردات فتمثلت في تشكيلة السلع التالية: التجهيزات الصناعية والمواد المصنعة والمواد الغذائية والتي احتلت المراتب الأولى خلال فترة الدراسة وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم(12): التوزيع الهيكلي للواردات في الجزائر للفترة من(2000-2019) (مليون دولار)

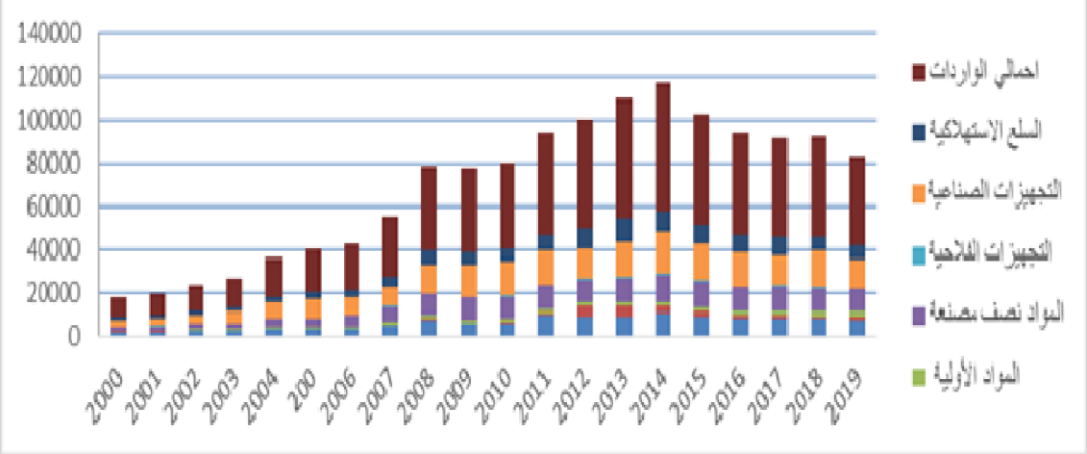

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات(ONC).

3 –الميزان التجاري: أوضحت بيانات الديوان الوطني للإحصائيات أن رصيد الميزان التجاري شهد ارتفاع متواصل بداية من سنة 2000 باستثناء سنة 2001 و2003، سجل أعلى قيمة بفائض قدره 60.40 مليار دولار أمريكي سنة 2008، وأدنى قيمة قدرت في حدود 8 مليار دولار بسبب انخفاض عائدات الصادرات المحروقات نتيجة تراجع أسعار المحروقات خلال الأزمة العالمية الاقتصادية وما سببته من ركود عالمي، لكنه ارتفع السنوات الموالية نتيجة التعافي وتحسن أسعار المحروقات، ليسجل أول عجز بعد 81 سنة من الفوائض المتتالية بفعل الصدمة النفطية التي كانت أثارها حادة على الاقتصاد الجزائري حيث انتقل رصيد الميزان التجاري منفائض قدره 46.0 دولار سنة 2014 إلى عجز قدره 13.20 مليار دولار سنة 2016، تقلص العجز في عام 2017 إلى 2.14مليار دولار أمريكي مع انتعاش صادرات النفط وانخفاض الواردات بسبب إجراءات كبح الواردات لينخفض سنة 2019 إلى 7.6 مليار دولار أمريكي.

4 –معدل التغطية: يعبر عن قدرة الصادرات على تغطية الواردات فاذا زاد هذا المؤشر عن 100% فهذا يعني أن الميزان التجاري في حالة فائض أما اذا قل عن 100% فهذا يعني أن الميزان التجاري في حالة عجز، أين عرف فترات من الارتفاع الانخفاض خلال فترة الدراسة والتي ترجع في الأساس إلى تغيرات أسعار المحروقات، حيث بلغ أعلى نسبة سنة 2006 بمعدل قدر بـ 255% وأدنى نسبة سنة 2016، والشكل الموالي يوضح تطور معدل التغطية في الجزائر(2000-2019).

شكل رقم(13): تطور معدل تغطية الصادرات للواردات في الجزائر (2000 –2019)

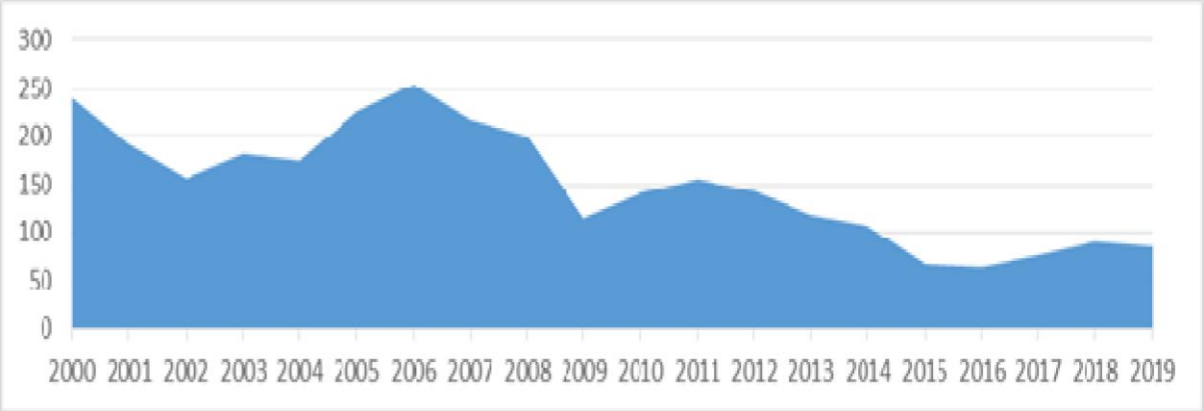

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات(ONC)

5 –مؤشر درجة الانفتاح التجاري: يبين مؤشر الأهمية النسبية للتجارة الخارجية (مجموع الصادرات الوطنية والمستوردات) /إلى الناتج المحلي الإجمالي، درجة انكشاف البلد على العالم الخارجي، ومدى ارتباطه. أين عرف تذبذب خلال فترة الدراسة بمتوسط يقارب60%، مما يدل أن الجزائر منفتحة على العالم الخارج ، وهذا يجعلها عرضة للصدمات الخارجية في ظل غياب التنويع الاقتصادي وقد سجل هذا المؤشر أعلى نسبة77%سنة2008 . والشكل التالي يوضح تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر2000-2019.

شكل رقم(14): تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر (2000 –2019)

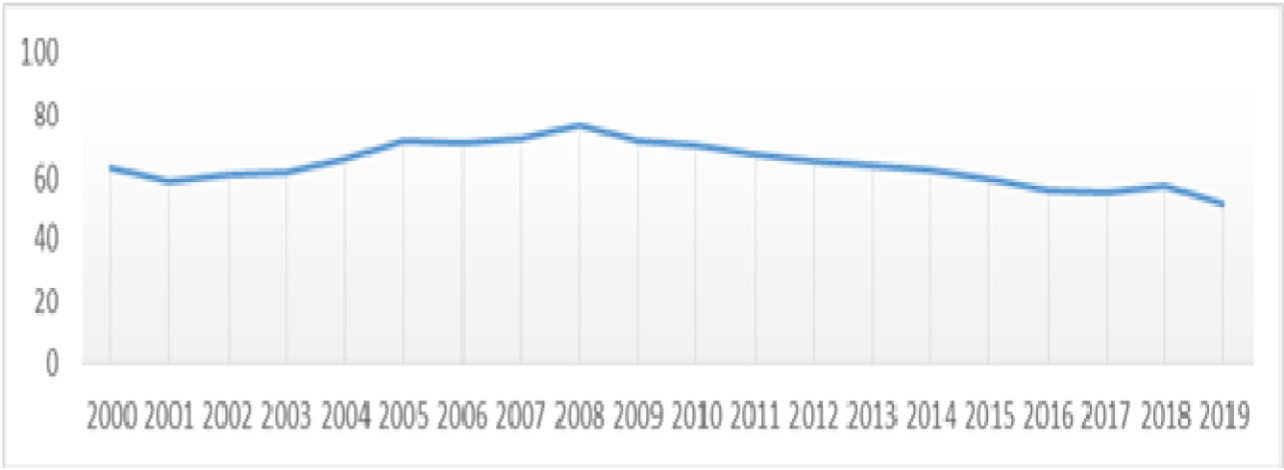

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك العالمي

المطلب الثاني:واقع التجارة الخارجية بعد جائحة كوفيد –19في الجزائر

انتشرت جائحة كوفيد–19 في الجزائر كباقي دول العالم حيث سجلت أول حالة جائحة كوفيد–19 في 52 فيفري2020 لمواطن إيطالي يعمل في جنوب البلاد، وحتى13 ديسمبر 2021، تم سجل في الجزائر 218432 حالة و الوفيات 6276 وفاة. [1]

أولا: تداعيات جائحة كوفيد–19على الاقتصاد الجزائري

لم تكن الجزائر بعيدة عن تداعيات جائحة كوفيد–19التي لازلت تلقي بضلالها على الاقتصاد العالمي وشهدت مختلف المؤشرات الاقتصادية تراجعا.[2]

كان لوباء كوفيد–19 تأثير قوي على الجزائر في عام 2020، ولا سيما مع انخفاض أسعار النفط الذي أغرق الاقتصاد الجزائري في حالة الركود، حيث:

- تقلص الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.5 %في عام 2020، بعد نمو ضئيل بنسبة 0% .8في عام2019؛
- بلغ التضخم 4.2% خلال سنة 2020 مقارنة بـ2% في عام 2019؛
- ارتفعت نسبة البطالة من 4.11% سنة 2019 إلى 3.14% سنة 2020 نتيجة للتدابير الاحترازية؛
- تضاعف عجز الموازنة بأكثر من الضعف في عام 2020 إلى 6.13% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع سنة 2019، وهذا نظرا لانخفاض عائدات الهيدروكربونات؛
- انخفاض احتياطيات النقد الأجنبي إلى 24 مليار دولار أمريكي في بداية عام 2020 مقارنة بـ 179 مليار دولار أمريكي في عام 2014؛
- بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد 1.33 مليار دولار أمريكي في عام 2020 مقابل 5.19 مليار دولار أمريكي في عام 2010، ويقدر رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج بنحو 7.2 مليار دولار أمريكي في عام 2020 مقابل 8.2 مليار دولار أمريكي في عام 2019. [3]

---

[1] .هبة عبد المنعم . . حيز السياسات المتاح لدعم التعافي من جائحة فيروس كورونا المستجد في الدول العربي. صندوق النقد العربي. 2021، ص 134

[2] .وزارة المالية ، مديرية الدراسات و الاستشراف . .مدرية الدراسات و الاستشراف .احصاءات التجارة الخارجية في الجزائرسنة2020.، 2022، ص 76

[3] نفس المرجع السابق، ص 77

ثانيا: انعكاسات جائحة كوفيد-19على التجارة الخارجية في الجزائر

كان لجائحة كوفيد-19 تأثير كبير على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، ولم يكن الاقتصاد الجزائري استثناء من ذلك، حيث تأثرت التجارة الخارجية للجزائر بالجائحة بشكل كبير. والجدول الموالي يوضح تأثيرات جائحة كوفيد-19على بعض مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر.

جدول رقم(08): تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر في ظل جائحة كوفيد19-

السنة	2019	2020	نسبة التراجع%
الصادرات (مليار دولار)	35.82	23.8	33.5
الواردات(مليار دولار)	41.93	34.4	18
الميزان التجاري(مليار دولار)	-6.71	-10.6	-
معدل التغطية%	85	69 .19	_
معدل الانفتاح التجاري%	52	45	_

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات والبنك العالمي.

1- **الصادرات**:بلغ إجمالي الصادرات 8.23 مليار دولار في 2020 مقابل 8.35 مليار دولار في 2019 بانخفاض محسوس قدربـ 5.33%، و تمكنت بعض القطاعات الاقتصادية والصناعية والزراعية مثل البلاستيك والتعبئة والإسمنت والورق والمنتجات الغذائيةوالتمور من الحفاظ على أنشطتها التصديرية في عام 2020، ومن ناحية أخرى شهدت الجزائر، خلال الربع الأول من عام 2021، انتعاشا بنسبة 56.64% من الصادرات غير الهيدروكربونية مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، تمثل 54.10% من إجمالي قيمة الصادرات، وقد برهنت مرة أخرى جائحة كوفيد-19كنوع آخر من الصدمات الخارجية عدم تنوع هيكل الصادرات الجزائرية.

2- **الواردات**: تراجعت قيمة الواردات من 93.41 مليار دولار بداية سنة 2019 إلى 4.34 مليار دولار سنة 2020 أي بانخفاض يقدر بـ18%بسبب تدابير الاحتراز و العزل، أما بالنسبة للواردات التي شهدت الانخفاض فتمثلت في التجهيزات الزراعية بنسبة 55%، الطاقة وزيوت التشحيم بنسبة 27.36%، سلع التجهيزات الصناعية 64.30%، المنتجات نصف المصنعة والسلع الاستهلاكية غير الغذائية.

3- **الميزان التجاري**:اتسع العجز في الميزان التجاري سنة 2020 ليبلغ 6.10 مليار دولار بعدما كان يقدر بـ 7.6 مليار دولار خلال سنة2019 بسبب الركود الاقتصادي نتيجة التدابير الاحترازية المتخذة، مما أدى إلى

انخفاض أسعار المحروقات وبالتالي تراجع كل من الصادرات والواردات، وهذا ما أكده تراجع معدل التغطية من 85% سنة 2019 إلى 19.69% سنة2020. [1]

4- **مؤشر الانفتاح التجاري**: تراجع معدل الانفتاح التجاري من 52%سنة 2019إلى 45%سنة 2020 بسب تراجع كل من الصادرات والواردات نتيجة التدابير الاحترازية المتخذة خلال الأزمة الصحية.

5- **التوزيع الجغرافي**: ظلت دول الاتحاد الأوروبي ككل تشكل الشريك التجاري الرئيسي للجزائر على الرغم من التراجع الطفيف المسجل، حيث تمثل ما نسبته 45.48% من الواردات، أما فيما يتعلق بالصادرات مع هذه الدول، فهي تمثل 76.56% سنة 2020 بالمقارنة مع سنة 2019، وقد سجلت الواردات من دول أوروبا تراجعا بنسبة 70.17% وينطبق الأمر نفسه على صادرات الجزائر، وتأتي الدول الآسيوية في المرتبة الثانية، حيث تشكل ما نسبته 73.32% من الواردات من الجزائر و7.28% من الصادرات إلى هذه البلدان، وهذا على عكس سنة 2019 أين سجلت الصادرات إلى هذه المجموعة انخفاضا ملحوظا من 2.9 مليار دولار إلى 8.6 مليار دولار.

6- كما سجلت واردات الجزائر من هذه الدول انخفاضا ملحوظًا بنسبة 5.23% من 7.14 مليار دولار إلى3.11 مليار دولار أمريكي، لا تزال الصين المورد الرئيسي للجزائر على الرغم من التراجع الحاد للواردات منها في عام 2020 إلى 5.24%، وتبقى المبادلات التجارية بين الجزائر والمناطق الجغرافية الأخرى أمريكا وأفريقيا بنسب ضئيلة وقد انخفضت قيمتها الاجمالية بنسبة 11.24% مقارنة بسنة 2019 وعلى العموم انخفضت القيمة الاجمالية للتبادلات التجارية مع دول أمريكا بنسبة 67.27% مقارنة بسنة 2019 مع تراجع طفيف في قيمة المبادلات التجارية مع الدول الأفريقية بنسبة 31% مقارنة بسنة 2019، أي ما يعادل انخفاضا قيمته 26.456 مليون دولار أمريكي.[2]

[1] هبة عبد المنعم . مرجع سابق، ص 84

[2] ا .32Worldmeters. Covid-19 coronaviruspandemic. Récupéré sur https://www.worldometers.info/coronavirus/#countries 21-06-2023

المطلب الثالث: السياسات التجارية المنتهجة خلال جائحة كوفيد-19

فرضت جائحة كوفيد-19على الحكومة الجزائرية اتخاذ إجراءات على مستوى السياسات التجارية منها:

- اتخذت الحكومة عدة إجراءات للحفاظ على مخزونات المواد الأساسية من خلال قائمة تضمنت 03 منتجا منعت من التصدير لمدة 6 أشهر قابلة للتجديد، كما تم تسهيل إجراءات استيراد المواد الطبية والغذاء وفقا للمادة 21 من المرسوم التنفيذي رقم 02-109المؤرخ في5 ماي سنة 2020؛
- الاعلان عن عدة تدابير لتخفيض فاتورة الاستيراد بـ 10مليار دولار أمريكي 6(% بالنسبة للناتج الاجمالي) من خلال منع استيراد المحاصيل الزراعية موسم الحصاد، تحسين المنتجات الخاضعة للضريبة الوقائية الاضافية و تطوير ملف وطني رقمي للمنتجات المصنوعة في الجزائر، وقف عمليات استيراد الوقود والمواد المكررة خلال الربع الأول من 2021 ، بشكل قديوفر نحو 3 مليارات دولار، ووقعت شركة سوناطراك الجزائرية و"ناتيرجي" الإسبانية اتفاقية جديدة لتصدير الغاز الجزائريإلى السوق الإسبانية لمدة عام واحد، ومع شركة "إيني" الإيطالية 3 اتفاقيات لتجديد عقد تصدير الغاز الجزائري إلى السوق الإيطالية حتى عام 2049؛
- سطرت الحكومة هدف رفع الصادرات خارج قطاع المحروقات إلى 5ملايير دولار، وفي هذا الاطار تضمن قانون المالية لسنة 2021 الاعفاء "الدائم" من الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة لعمليات تصدير السلع والخدمات" المدرة للعملة الصعبة" التي يقوم بها الأشخاص الطبيعيون، وإعفاء مصدري الحلي التقليدية المصنوعة من الفضة من الضريبة على القيمة المضافة، بالإضافة إلى إجراء جمركي متمثل في تحرير السلع الموجهة للتصدير في حالة وقوع نزاع بعد اكتتاب التصريح بالتصدير لدى الجمارك؛[1]
- إعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية مع الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة العربية الحرة، ومراجعة الميزان التجاري للجزائر مع عدة دول، للحد من خسائر العجز في الميزان التجاري، والتوجه نحو السوق الإفريقية بعد مصادقتها على اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية أوائل التخفيضات المتتالية للعملة المحلية لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19، حيث سمح بنك الجزائر بتخفيض سعر الصرف الاسمي، منذ بداية شهر مارس 2020، تم تداول أزواج دينار/يورو، الدينار/ الدولار عند 133و119.مقابل 139و128في أفريل، بتخفيض الدينار بنسبة 4%و7%. وبذلك وصل الدينار إلى أدنى مستوى

[1] الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 02-109المؤرخ في5 ماي سنة 2020

تاريخي له مسجلا انخفاضا أكبر بكثير من ذلك الذي وقعته الحكومة في قانون المالية لعام2020 بسعر123 الدينار للدولار.[1]

- نصت المادة 110 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020 على التراخيص باستيراد السيارات السياحية التي تقل عن ثلاث سنوات للمواطنين الخواص المقيمين، مرة واحدة كل ثلاث سنوات بواسطة عملتهم الخاصة المودعة بأرصدة حساباتهم بالعملة الأجنبية التي تم فتحها بالجزائر مع دفع جميع الحقوق والرسوم.

[1] رفيق مزاهدية. قراءة في تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2009 -2020 تحليل استراتجي للقيود والخيارات. ورقة بحثية مقدمة ضمن ملتقى وطني افتراضي: بعنوان ديناميكيات سعر الصرف وأثارها على التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري. جامعة باتنة 2022، ص 37

الإستنتاج العام

مناقشة النتائج: جاءت هاته الدراسة لتسلط الضوء على أثار جائحة فيروس كورونا كوفيد – 19 على مؤشرات الاقتصاد العالمي المتمثلة في الناتج العالمي وحجم التبادل التجاري العالمي والترابط المالي العالمي والأسواق المالية، وأسعار النفط الخام والذهب، مع الإشارة إلى حالة الاقتصاد المحلي الجزائري. ومن خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة واختبار صحة الفرضيات توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

- حسب منظمة التجارة العالمية هذه الأزمة هي أولاً وقبل كل شيء أزمة صحية أجبرت الحكومات على اتخاذ إجراءات غير مسبوقة لحماية حياة الناس، وهذا ما أدى حسب المنظمة إلى الانخفاض الحتمي في التجارة والإنتاج، والتي سيكون لها عواقب وخيمة على الأسر والشركات، بالإضافة إلى المعاناة الإنسانية التي يسببها المرض نفسه، لذا كان لابد من السيطرة على الجائحة وتخفيف الضرر الاقتصادي الذي يلحق بالناس والشركات والبلدان.
- وحسب الأخصائيين بالمنظمة من المتوقع أن تنخفض التجارة العالمية بنسبة تتراوح بين 13% و 32% في نهاية سنة 2020، حيث تعطل جائحة فيروس كورونا –COVID 19–النشاط الاقتصادي الطبيعية والحياة في جميع استثناء ولاسيما خلال الربع الأول من سنة 2020 أنحاء العالم دون نتيجة الانغلاق الكبير للدول وتوقف أغلب رحلات النقل الجوي والبحري خلال نفس الفترة. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأول التي تعتبر أن تأثير جائحة فيروس كورونا كوفيد – 19– سلبي على التبادلات التجارية العالمية خلال الربع الأول من سنة 2020، بسبب إجراءات الإغلاق المطبقة خلال نفس الفترة وتجميد وسائل المواصلات. لذا، يتعين على صانعي السياسة البدء في التخطيط لتداعيات الجائحة ووضع حلول مستعجلة للوضع الراهن بنظرة بعيدة الأمد.
- هناك إجماع متزايد اليوم على أن الانتعاش السريع في الاقتصاد على شكل حرف V المتوقع سابقا يتحول إلى انتعاش أبطأ على شكل حرف U أوW ، وعلى الأرجح احتمال أن يكون الانتعاش في شكل U قصير الأجل حيث أن موجات العدوى المتكررة تؤدي إلى تراجع الاقتصاد العالمي، مما يؤدى إلى إمكانية حدوث انكماش على شكل حرف W. وبالنسبة للمستثمرين هذا لا يحافظ على مستويات عدم اليقين عالية فحسب، بل قد يكون له أيضا تأثير طويل الأمد على أداء محافظهم. وبالتالي حالة عدم اليقين والذعر الاقتصادي لازالت قائمة في الأسواق كما كان عليه خلال الربع الأول من سنة 2020، والتي أدت أنا ذاك إلى انتكاس مؤشرات سوق لندن للأوراق المالية FTSE والذي سجل انخفاضات هائلة منذ بداية تفشي الجائحة في 31 ديسمبر إلى منتصف سنة 2020 ، حيث حقق مؤشرا FTSE مؤخرًا أكبر انخفاض لهما في يوم واحد منذ سنة 1987، وهو نفس السيناريو مع مؤشرات كل من مؤشر Dow Jones Industrial Average الولايات المتحدة الأمريكية، مؤشر Euro Stoxx 50 الأسواق الأوروبية، مؤشر Nikkei indexسوق الأوراق المالية الياباني .

- وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية التي تعتبر أن جائحة فيروس كورونا كوفيد – 19 أثرت بشكل سلبي على الترابط المالي وأسواق المال العالمية نتيجة حدوث ذعر في الاقتصاد العالمي وتوقع ركود عالمي كبير.
- تسببت جائحة فيروس كورونا كوفيد – 19– في حدوث تكاليف ونافقات عالية ومتزايدة في جميع أنحاء العالم، حيث تؤثر تدابير الحماية اللازمة بشدة على النشاط الاقتصادي نتيجة لهذا الفيروس، حيث توقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد العالمي بشكل حاد بنسبة 4,9% في نهاية سنة 2020 وهو أسوأ بكثير مما كان عليه خلال الأزمة المالية 2008 2009. وهذه التوقعات ارتفعت خلال الربع الثاني من سنة 2020 ، بعدما توقع المختصون في صندوق النقد الدولي سابقا خلال الربع الأول انكمشا وركود بـ 3% فقط، وذلك بسبب ارتفاع مستويات البطالة وتدمير الثروة وانتشار الفيروس أكثر فأكثر . وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة التي تعتبر أن جائحة فيروس كورونا كوفيد أثرت بشكل سلبي على النمو الاقتصادي (الناتج العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020
- جاء في تقرير مجلس الذهب العالمي أن جائحة فيروس كورونا كوفيد – 19– أدت إلى العاصفة المثالية للاستثمار في الذهب، حيث أدت عمليات ضخ السيولة التاريخية وأسعار الفائدة التي بلغت مستوى منخفضاً قياسياً إلى حدوث انخفاض كبير في تكلفة حيازة الذهب. حيث شهدت أسعار الذهب ارتفاعًا كبيرًا إلى جانب التدفقات القياسية الداخلة إلى صناديق الاستثمار المتداولة المدعومة بالذهب في الربع الأول من سنة 2020 وحتى نهاية النصف الأول من نفس السنة. حيث أدت قيود حظر التجوّل المفروضة في جميع أنحاء آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية إلى تعطيل قطاعات السوق التي تركز على المستهلك بشكل بالغ، حيث انخفض الطلب على المجوهرات إلى مستويات متدنية غير مسبوقة. وتباطأ الاستثمار في السبائك والعملات الذهبية بشكل حاد، حيث أدى الانخفاض الكبير في الطلب الآسيوي إلى حجب الارتفاع القوي في الاستثمار الغربي. وهذا ما يؤكد نفي الفرضية الرابعة التي تعتبر أن جائحة فيروس كورونا كوفيد – 19– أدت إلى خفض أسعار الذهب على المستوى العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020 في ظل هذه الخلفية، نعتقد أن الذهب يمكن أن يكون أصلا ذا قيمة، ويمكن أن يساعد المستثمرين على تنويع المخاطر وقد يساهم بشكل إيجابي في تحسين العوائد المعدلة حسب المخاطر مستقبلاً.
- يتقلب سعر برميل النفط في السوق العالمية بين فترة وأخرى حسب عوامل عديدة. وقد تراجعت أسعار الطاقة والنفط الخام مؤخرًا إلى أكثر من النصف ليتراوح سعر البرميل بين 20 و 27 دولارا للبرميل بسبب تبعات جائحة فيروس كورونا التي أدت إلى تراجع الطلب بشكل هائل في وقت قياسي. وما زاد الطين بلة فشل اوبك وروسيا في الاتفاق على خفض الإنتاج وتقليص العرض في السوق العالمية في وقت مبكر خلال الربع الأول من سنة 2020 . وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الخامسة

- في ظل غياب المعطيات الرقمية والإحصائية عن الآثار التي خلفتها جائحة فيروس كورونا كوفيد – 19 على مؤشرات الاقتصاد الجزائري المحلي، تناولت الدراسة إشارة موجزة عن الآثار السلبية والايجابية التي خلفتها الجائحة، حيث تبرز أزمة انخفاض أسعار النفط العالمي في طليعة هذه الآثار، نتيجة ارتباط مداخيل خزينة الدولة بهذا المورد، وفي مقابل هذا ارتفاع مصاريف ونفقات وتكاليف الرعاية الصحية والاحتواء الخاصة بالجائحة، والتي فاقت الـ 70 مليار دينار جزائري، وكذا إعاقة النشاطات الاقتصادية نتيجة إجراءات العزل الصحي وما خلفته هذه الإجراءات على نشاط الشركات كشركات النقل الجوي مثلاً. بالإضافة إلى أنه وعالميًا يواجه إنتاج المواد الغذائية والزراعية اضطرابات في تجارة وتوزيع مستلزمات الإنتاج.
- وقد أثر تعطل سلاسل الإمداد العالمية بسبب جائحة فيروس كورونا كوفيد – 19 على صادرات بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية من المنتجات الغذائية، وهذا ما يعكس تدحرج أسعارها نحو الارتفاع ما شكل تهديدًا كبيرًا للأمن الغذائي في البلدان الفقيرة والنامية، لاسيما تلك التي تعتمد على الاستيراد في تموين أسواقها المحلية من المواد الغذائية الأساسية كالجزائر مثلا وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الخامسة جزئيا التي تعتبر أن جائحة فيروس كورونا كوفيد – 19 – أثرت بشكل سلبي على الاقتصاد الجزائري خلال الربع الأول من سنة 2020.
- كما تضيف نتائج الدراسة من جهة ثانية إمكانية الاستفادة من أثار أخرى إيجابية للجائحة كالتشجيع على تنويع في مداخيل الاقتصاد الجزائري مستقبلاً، إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي وترشيده، رقمنة بعض القطاعات والتعاملات وتفعيل جهاز الإنذار من المخاطر الوبائية مستقبلاً والاحتياط وتخفيف الضرائب.
- أن جائحة فيروس كورونا كوفيد 19– أدت إلى خفض أسعار الطاقة والنفط الخام العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020 إلى مستويات قياسية. هذا رغم الانتعاش الطفيف للأسعار خلال الربع الثاني والثالث، حيث وصلت أسعار النفط الخام إلى 42 دولارًا

خلاصة الفصل:

تسببت جائحة كورونا في حدوث اظطراب كبير للاقتصاد العالمي، كذلك الال بالنسبة للاقتصاد الجزائري الذي شهد أثار وتداعيات اقتصادية تمثلت في إصابة قطاعات مهمة بالشلل التام مثل قطاع السياحة والطيران، إلى جانب توقف الكثير من الأنشطة الاقتصادية واغلاق الأسواق الشعبية الأسبوعية واغلاق المقاهي والمطاعم، وكذا أثار اجتماعية كتجميد نشاط مؤسسات المجتمع المدني وفقا عدد كبير من العاملين في مؤسسات القطاع الخاص لمصدر دخلهم، مما أثر على مختلف مناحي حياة المواطن الجزائري.

حاولنا في هذا الفصل تشخيص مختلف الاثار الاقتصادية الناتجة عن انتشار جائحة كورونا في الجزائر، والوقوف على أهم الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها في هذا الجانب.

الخاتمة

أدت جائحة كوفيد-19 إلى دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة من الركود، حيث تأثرت مختلف القطاعات نتيجة تراجع مستويات الطلب والعرض بفعل سياسات الإغلاق، حيث انخفض الإنتاج والاستهلاك في جميع أنحاء العالم، وتعتبر التجارة الخارجية قناة لانتقال الأزمة الصحية إلى الاقتصاد العالمي وتأثرت نتيجة تعطيل سلاسل التوريد وشبكات الإنتاج، وتقييد تدفق السلع والخدمات وحركة رأس المال.

أولا: النتائج العامة للدراسة

ومن خلال ما سبق تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ اتسع عجز الميزان التجاري بالجزائر بسبب تراجع الصادرات والواردات على إثر تدابير الإغلاق وتراجع أسعار المحروقات، وقد برهنت جائحة كوفيد -19 كنوع أخر من الصدمات الخارجية عدم تنوع الصادرات الجزائرية وارتباطها بالمحروقات، مما يعرض الاقتصاد الجزائري لهزات دورية عنيفة في ظل تجدد الصدمات الخارجية، وغياب التنويع في هيكل الصادرات وطبيعة الشركاء التجاريين؛
- ✓ يتسم الاقتصاد الوطني بمعدل انكشاف تجاري عالي نسبيا على العالم الخارجي، مما يجعله عرضة للتقلبات الدورية في الأسواق الدولية ، وقد تراجع هذا المعدل خلال أزمة كوفيد-19 وهذا **ما يثبت صحة الفرضية الأولى** التي مفادها أن جائحة كوفيد-19 قد أثرت بشكل كبير على مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر؛
- ✓ تميزت السياسة التجارية في الجزائرية بإجراءات عشوائية غير منظمة خاضعة للظروف والوقائع الاقتصادية يغلب عليها الطابع الحمائي؛
- ✓ شكلت السياسة التجارية إحدى السياسات التي لجأت اليها الجزائر للحد من تداعيات الجائحة، حيث تم تخفيض الحواجز التي تعيق استيراد المستلزمات الطبية والمواد الغذائية، فيما فرضت قيودا على الصادرات من هذه السلع، وكان الدافع وراء المزيج من تسيير الاستيراد والضوابط على التصدير توفير أكبر قدر ممكن من الإمدادات الحيوية في الأسواق المحلية؛
- ✓ في ظل ضعف حصيلة الصادرات غير النفطية واتساع فجوة الواردات تواصل سياسة تخفيض العملة المحلية عدم نجاعتها في تحقيق الأهداف، لعدم تحقق شرط مارشال لينر وعدم مرونة الجهاز الانتاجي.
- ✓ إعادة النظر في الاتفاقيات الثنائية و التوجه نحو السوق الإفريقية وهذا **ما يثبت نسبية صحة الفرضية الثانية**.

ثانيا: التوصيات

من خلال النتائج المتوصل اليها يمكن التوصية بما يلي:

- تعزيز وتفعيل الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع الدول المحيطة بها والاهتمام بالقطاعات غير النفطية التي تخدم التنمية الاقتصادية، بالأخص التجارة العربية البينية الزارعية والخدماتية؛
- يتعين وجود كتلة حرجة من الاصلاحات الهيكلية تدعم ظهور اقتصاد متنوع بقيادة القطاع الخاص وتحد من الاعتماد على النفط والغاز، وفتح الاقتصاد بدرجة أكبر أمام الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ينبغي أن تركز السياسات التجارية على تشجيع الصادرات بدلا من إخضاع الواردات لحواجز غير جمركية من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، الرقمنة، تطوير نسيج الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة ولا سيما في إطار مناطق التجارة الحرة وتعزيز القطاعات الاستراتيجية، تشجيع التجارة الإلكترونية؛
- ضرورة التوجه نحو أليات الابتكار والذكاء الاصطناعي، تعزيز الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

قائمة المصادر و

المراجع

I. المصادر

1. .وزارة المالية ، مديرية الدراسات و الاستشراف . .مدرية الدراسات و الاستشراف .احصاءات التجارة الخارجية في الجزائرسنة2020.، 2022،.
2. احصائيات منظمة التجارة العالمية، كوفيد-19، 2021.
3. بنك الجزائر. . التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.التقرير السنوي 2021. الجزائر.
4. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 02-109المؤرخ في5 ماي سنة 2020

II. المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

1. أحمد عبد الخالق، الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية، دون دار النشر 1999.
2. الأحمد قندوز، دور التمويل الإسلامي في حالات الجوانح دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2020.
3. أحمد، دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني.
4. ارشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشرة التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000.
5. أسامة مُحَّد القولي ومجدي محمود شهاب مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997.
6. جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية دار هرمة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر 2000.
7. خالد مُحَّد السواعي، التجارة الدولية – النظرية وتطبيقاتها، عالم الكتب الحديث للنسر والتوزيع، عمان، 2010.
8. رشاد العصار، عليان الشريف، حسام داود، مصطفى سليمان التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
9. رعد حسن ، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار النشر، 2000.
10. ريم لوامرية، حروف منير، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2014)، دار تور للنشر، المانياء ،2017 .
11. زينب حسين عوض الله العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، بيروت، دون سنة الطبع.

12. زينب حسين عوض الله، نظرة عامة على بعض القضايا الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 1998.
13. سامي عليف حاتم التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية، الطبعة الثانية، مصر، 1993.
14. سيد عابد التجارة الدولية مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية 2001.
15. السيد عبد المولى، الوجيز في التشريعات الاقتصادية، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.
16. صلاح الدين نامق، التجارة الدولية، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1999.
17. عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002 .
18. عبد الباسط عبد الوفاء التجارة الخارجية دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2000.
19. عبد النعيم مُحَّد مبارك و مُحَّد يونس اقتصاديات النقود والصرفية والتجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية 1996.
20. عثمانية، عالم ما بعد جائحة كوفيد – 19، دار ميم للنشر، الجزائر، 2020.
21. مجدي مُحَّد شهاب الاقتصاد الدولي الدار الجامعية، لبنان، 1996.
22. مُحَّد أحمد السريقي، اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، اسكندرية، مصر، 2011.
23. المحمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.
24. مُحَّد عبد العزيز عجيمية الاقتصاد الدولي دون دار نشر، 2000.
25. محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993.
26. محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
27. موسى سعيد مطر واخرون التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع الأردن 2001.
28. موسى مطر وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان 2001.

ب. الأطروحات والمذكرات

1. ابتسام فريحي، إيمان نوار، دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص مالية وتجارة دولية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8. ماي 1945 بقالمة 2017/2018.
2. أحلام أوصيف ريعة ،قادر اليات تمويل التجارة الخارجية في الجزائر – دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي (وكالة الوادي) –، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة 8 .ماي 1945، قللة 2018/2019.

3. أحمد غبولي، الطاهر تواينية، دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا (كوفيد (19) على الاقتصاد العالمي الأزمة الاقتصادية العالمية، بمجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير الجزائر، رقم 20 . بتمبر 2020.
4. ارشدي ،زنات وليد عطاني أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري – دراسة حالة الجزائر للفترة 200-2016، مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص اقتصاد دولي، جامعة مُحَّد بوضياف، المسيلة 2018/2017 .
5. حفيظة، ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي، مذكرة ماجيستير، جامعة وهران، 2012.
6. سارة بوراس دور تحرير التجارة في ترقية الصادرات الجزائرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة مُحَّد بوضياف المسيلة 2015.
7. سارة مُحَّد شيكوش، تطور التجارة الخارجية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي واثارها الاقتصادية (2006_2016)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة مُحَّد بوضياف، المسيلة 2017/2018.
8. وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس ، سطيف.
9. الويزة قطاف التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات تيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي مُحَّد الحاج البويرة2014/2013 .

ج. المطبوعات والمقالات

1. .هبة عبد المنعم . . حيز السياسات المتاح لدعم التعافي من جائحة فيروس كورونا المستجد في الدول العربي. صندوق النقد العربي. 2021.
2. الأونكتاد. .كوفيد19-خطة عمل من عشر نقاط لتعزيز التجارة الدولية وتسير حركة النقل في ظل الجائحة. 2021
3. دليلة طالب. . أثر الصادرات و الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة. مجلة درلسات التنمية الاقتصادية، ا (العدد 2)، 34-06. 2020.

4. رامي حريد، و عبد الكريم تامين. . دراسة تحليلية لتداعيات فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي. مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، (العدد 11)،، 2022.
5. ربيحة حجارة . . وضع قطاع التجارة الخارجية في الجزائر: تراجع في التحرير أم ضبط للقطاع. الة الأكاديمية للبحث القانوني، (العدد 2)، 2016.
6. سعيد أحسن تقنيات التجارة الخارجية، مطبوعة في مقياس اقتصاد دولي، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة.
7. صلاح الدين بولعراس، الاقتصاد الجزائري في التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير الجزائر، رقم 20، 2020.
8. صندوق النقد العربي. . التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2021.
9. عبد العزيز طيبة، عبد القادر رملاوي. . أثر الانفتاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة 2017 1990. مجلة البشائر الاقتصادية، (العدد 1).
10. علي العبسي وحمزة مجانية، تداعيات فيروس كورونا الاثار الاجتماعية والاقتصادية وأهم التدابير للحد من الجائحة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسير : 2020.
11. قطيعة حاجي، المدخل إلى التجارة الخارجية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2017.
12. مركز التجارة الدولية . . كوفيد-19: الاغلاق الكبير وأثره على المؤسسات الصغيرة. ماكنزيأندكومباني. 2021.
13. مروة كراملة فاطمة رحال، القال حدة حبيزة، تأثير الازمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري نموذجيا، مجلة التمكين الاجتماعي، الجزائر رقم 02 جوان 2020.
14. الوليد أحمد طلحة. . التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية. صندوق النقد العربي. 2020.

د. الملتقيات والندوات

1. رفيق مزاهدية. قراءة في تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2009 -2020 تحليل استراتجي للقيود والخيارات. ورقة بحثية مقدمة ضمن ملتقى وطني افتراضي: بعنوان ديناميكيات سعر الصرف وأثارها على التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري. جامعة باتنة 2022.

2. كيينة حميدي، الترجمة= صمود، في زمن الجائحة، " في زمن الكورونا كوفيد 19، المركز الديمقراطي العربي لدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. برلين، ألمانيا، 2022 .
3. ملتقى وطني افتراضي: بعنوان ديناميكيات سعر الصرف وأثارها على التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري . جامعة باتنة 1، 2022.

هـ. المواقع الإلكترونية

1. أحمد حسين بتال،و أسر ياسين. تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل المواجهة، أفريل 2020، متوفر على الاربط الالكتروني التالي https://www.researchgate.net/publication/340925777_tathyr_jayht_kwrwna_ly_alaqtsad_alalmy_wsbl_almwajht_m_ashart_khast_llraq تم الإطلاع عليه في 22/ 6/ 2023
2. أخبار الأمم المتحدة. 2,08042020 منظمة العمل: موقعwww .News.un.org. تم الإطلاع عليه بتاريخ، 15/ 06/ 2023، على الساعة 10 صباحا
3. أكريستالينا غورغيفا، صندوق النقد الدولي، منwww.imf.org
4. سفيان خموفي، و كمال شريط، إدارة المخاطر الوبائية جائحة فيروس كورونا كوفيد 19 تجربة الصين أم جميورية كوريا، http://www.aps.dz/ar/economie/88066-38-89 تم الإطلاع عليه في تاريخ 20- 06- 2023، ص 07
5. سفيان خموفي، و كمال شريط، أثر جائحة فيروس كورونا كوفيد 19 على أسعار المواد الغذائية غير المدعمة في الجزائر خلال النصف الأول من سنة 2020. مجلة الإستراتيجية والتنمية، تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/146471

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. .32Worldmeters. Covid-19 coronaviruspandemic. Récupéré sur https://www.worldometers.info/coronavirus/#countries 21-06-2023
2. Organization World health, 2020, op.cit
3. STEPHEN, R. . PROJECT SYNDICAT.. sur https://www1.project--syndicate.org: https://www1.projectsyndicate.org/commentary/c

ovid-19-crisis-nothing-like- 2008-by-stephen-s-roach-2020-03/arabic Consulté le 29.4, 2022

4. Curtain-Raiser- https://www.imf.org/ar/News/Articles/sp040920-SMs2020/ vu e le2022/04/07/ 2 ROUBINI, N. (2020, 03 24).
5. International Monetary Fund..
6. International Monetary Fund.. World Economic Outlook The Great . Lockdown. Retrieved 08 19, 2020, from 2020.
7. Market watch. (2020). Dow Jones Industrial Average. Retrieved 20 06 2023, 2020, from 23 https://www.marketwatch.com/investing/index/djia
8. Market watch. . NIKKEI 225 Index. Retrieved 15 06, 2023, from 24 https://www.marketwatch.com/investing/index/nik?countrycode=jp
9. NOURIEL ROUBINI., sur nourielroubini.com: https://nourielroubini.com/a-greater-depression/ Consulté le 06 05, 2022
10. World health Organization. (2020, 10 12). Consulté le 06 04, 2022, sur www.who.int: https://www.who.int/ar/news-room/q-a-detail/coronavirus-disease-covid-19
11. World Trade Statistical Review 2021p14

الملاحق

الملاحق

ملاحق:

الملحق رقم 01 : تطوارت أهم مؤشرات الأسواق المالية خلال الربع الأول من سنة 2020

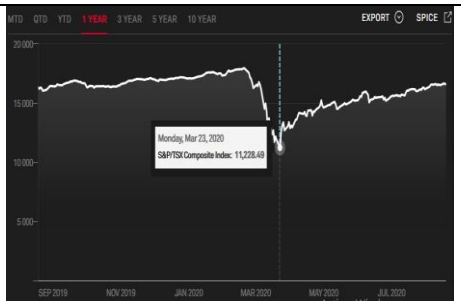

مؤشر S&P/TSX Composite Index كندا

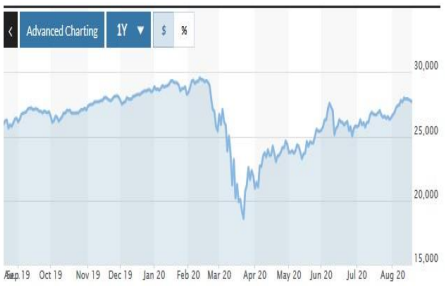

مؤشر Dow Jones Industrial Average الو.م.أ

مؤشر Euro Stoxx50 الأسواق الأوروبية

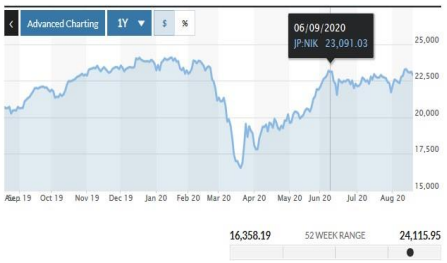

مؤشر Nikkei index سوق الأوارق المالية الياباني

Source:)0202 (Market watch, 2020), (Stoxx, 2020), (Market watch, (S&P/TSX, 2020) ,

الملحق رقم 02: توقعات تطور أسعار النفط الخام العالمي لسنة 2020

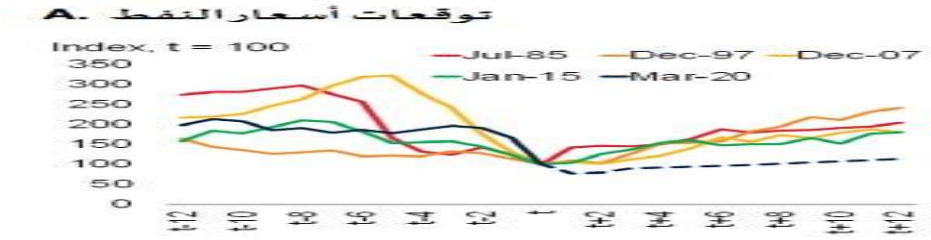

الممحق رقم) 03(: تخفيظات إنتاج النفط الخام في أكبر ثلاثة منتجين

الممحق رقم) 04(: إنهيار أسعار النفط الخام برنت

Source:(World Bank, 2020, pp. 8,21,22)